AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية العشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2012

EX.CL/688 (XX)

الأصل: إنجليزي/فرنسي

تقرير الرئيس عن أنشطة المفوضية

للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2011

—

جدول المحتويات

	الصفحة
تمهيد	**vi–i**
أولا– ملخص تنفيذي	**16–1**
ثانيا– السلم والأمن	**17–16**
ثانيا–1 حملة إحلال السلام	**18–17**
ثانيا–2 تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن	**22–19**
ثانيا–3 تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي	**24–22**
ثانيا–4 منع النزاعات	**25–24**
ثانيا–5 إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات	**26–25**
ثانيا–6 إصلاح القطاع الأمني	**27**
ثانيا–7 انتشار الأسلحة في منطقتي الساحل وشمال أفريقيا	**28–27**
ثانيا–8 جهود نزع السلاح وعدم انتشاره	**29–28**
ثانيا–9 متابعة تقرير برودي عن شراكة الاتحاد الأفريقي–الأمم المتحدة	**30–29**
ثانيا–10 تطور الأوضاع على أرض الواقع	**60–30**
ثانيا–11 مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية	**62–60**
ثالثا– التكامل الإقليمي والتنمية والتعاون	**62**
ثالثا–1 التكامل وتنمية رأس المال البشري:	**62**
1– التعليم	**62**
2– العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	**68–66**
3– الصحة والصرف الصحي	**70–68**
4– الرفاهية البشرية والاجتماعية	**74–70**
5– الأطفال والشباب والرياضة	**76–74**
ثالثا–2 التكامل وتعزيز الترابط :	**77**
1– النقل والسياحة	**79–77**

2- الطاقة **79-81**

3- الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات **81-83**

4- برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا **83-84**

5- الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا **84**

ثالثا-3 التكامل وتغير المناخ والإدارة المستدامة للمصادر الطبيعية: **84**

1- التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الرائدة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية **84-90**

2- الإدارة المستدامة للبيئة والمصادر الطبيعية **90-94**

3- التحديات/المشاكل التي تتم مواجهتها وتدابير التخفيف المتخذة **94-96**

ثالثا-4 التكامل والتنمية والأسواق المالية والأصول: **96**

1- متابعة مجموعة الـ 8 ومجموعة الـ20 **96-97**

ثالثا-5 التكامل وتنمية قدرات الإنتاج: **98**

1- الزراعة (البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، الأزمة الأغذية) **98-101**

ثالثا-6 التكامل وبناء القدرات التجارية: **101**

1- التجارة الأفريقية البينية **101-102**

2- الجمارك **102**

3- المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف **103**

ثالثا-7 دور جميع العناصر الفاعلة في تعزيز عملية التكامل (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمهجر): **103**

1- المواطنون الأفريقيون والأفريقيون في المهجر **103-107**

2- المؤتمر الثاني لعلماء الاقتصاد الأفريقيين **107-109**

ثالثا-8 الشراكات والعلاقات مع العالم: **109**

1- الشراكات الجارية **109-117**

2- المكاتب التمثيلية **118-143**

رابعا- القيم المشتركة: **143**

رابعا–1 الديمقراطية والانتخابات والحكم **147–143**

رابعا– 2 حقوق الإنسان **148–147**

رابعا–3 الشؤون الإنسانية واللاجئون والنازحون **150–148**

رابعا– 4 مسائل الجنسين والتنمية **155–150**

رابعا–5 الثقافة **156**

رابعا–6 المسائل القانونية (المنظومة القانونية للاتحاد) **168–157**

خامسا– دعم المؤسسات: **168**

خامسا–1 المفوضية – بناء القدرات وتحسين تقديم الخدمات **168**

1–إدارة الموارد البشرية **171–168**

2–البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة **174–171**

3–الخدمات الإدارية الأخرى **178–174**

4–إدارة المؤتمرات والمطبوعات **179–178**

5–الخدمات الطبية **179**

6–إقامة الشراكات **181–179**

7–التنسيق المشترك بين الإدارات **183–181**

8–التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد التقييم والتعاون الدولي وتعبئة الموارد **186–183**

9– أنشطة المراجعة المالية **189–186**

سادسا– الخلاصة **195–189**

تمهيد

إن هذا التقرير هو الثامن الذي يشرفني أن أقدمه إلى مؤتمركم الموقر. وهو أيضا التقرير الأخير الذي أقدمه نيابة عن المفوضية التي انتخبها المؤتمر في يناير 2008 وبدأت وباشرت مهامها في 28 أبريل 2008. وعليه، يسرني أن أقدم هذا التقرير بكل تواضع وأنا أشعر بكامل الاعتزاز والرضا والامتنان العميق.

إنه لشعور قوي بالاعتزاز والارتياح لأن ولايتنا المنتهية قد أتاحت للمفوضية فرصة لتقديم مساهمة متواضعة في بناء أفريقيا جديدة على أساس من الحزم حول رؤية "إفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام بقيادة مواطنيها وتمثل قوة دينامية على الساحة العالمية". ومن دواعي اعتزازنا وارتياحينا أيضا أنه، على مدى السنوات الأربع الماضية، قد بذلنا قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف الرئيسية لمهمتنا والخطة الاستراتيجية 2009–2012 التي طرحناها على المؤتمر بعد مرور ستة أشهر فقط على تقلدنا منصبنا. إننا نعتز بالإنجازات الذي حاولنا دائما الإبلاغ عنها في كل قمة من قمم الاتحاد منذ صدور تقريرنا الأول في يونيو 2008 في شرم الشيخ، مصر. وتعكس التقارير الثمانية مجتمعة وبصورة أكثر شمولية جميع الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة بكل عزم وحزم للاقتراب لتحقيق الرؤية والمهام التي أسندها إلينا مؤتمر الاتحاد.

وأخيرا، نعرب عن بالغ تقديرنا بصورة خاصة لجميع الدول الأعضاء على ما قدمته بدون تحفظ من دعم متعدد الأشكال ومتواصل للمفوضية التي أترأسها وذلك ليس فقط من خلال مساهماتها المالية ولكن أيضا من خلال استعدادها ومشاركتها في تعميق برامج وأنشطة الاتحاد، الأمر الذي مكن المفوضية من عرض هذه النتائج المشرفة . لقد كان شعارنا، منذ تولينا منصبنا، العمل بشكل وثيق وتعاون تام مع الدول الأعضاء الصغيرة منها والكبيرة ولا سيما من خلال ممثليها الدائمين في أديس أبابا والذين أشكرهم خالص الشكر، ذلك لأننا ندرك تماما أنه لا يمكن القيام بأي عمل مستدام داخل الاتحاد دون الالتزام التام والدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء مع أكبر قدر ممكن من التوافق. من جهة أخرى، قد حظينا أيضا بدعم كبير من المجلس التنفيذي والتوجيهات والتشجيعات القيمة لمؤتمر الاتحاد وكذلك المشورة الفردية النيّرة من كل رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية الذين حرصنا دائما على التباحث معهم بشأن كل قضايا الساعة الهامة للتحرك معا نحو نهج مشترك في معالجتها. نعرب أيضا عن تقديرنا للأجهزة الأخرى للاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الإفريقي للتنمية التي أقمنا معها علاقات تفاعلية وتشاورية منتظمة للتأكد من أننا، خلال مختلف أعمالنا الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه القارة، نسعى في ذلك بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء على أساس مبادئ التفريع والتكامل والمزايا النسبية وبالتالي تجنب تشتت و/أو ازدواجية الجهود من أجل حل مشاكلنا المشتركة. أود في الختام أن أعرب عن تقديرنا للشركاء الدوليين لأفريقيا الذين أقمنا معهم علاقات تبادل مثرية قائمة على الثقة المتبادلة والذين قدموا لنا مساعدة قيمة في مختلف مساعينا لتحقيق خطتنا الاستراتيجية 2009–2016 بركائزها الأربع.

كما يشير إليه هذا التقرير، أحرزت المفوضية تقدما كبيرا في تنفيذ البرامج الواردة في الخطة الاستراتيجية 2009–2012 بركائزها الأربع: (1) السلم والأمن (2) التكامل والتنمية والتعاون (3) القيم المشتركة (4) تعزيز المؤسسات.

في مجال بناء السلم والأمن في القارة، عملنا بشكل وثيق مع مجلس السلم والأمن الذي تصرف دائما بصورة استباقية وفي الوقت المناسب لمعالجة قضايا منع النزاعات والأزمات وإدارتها وتسويتها. لقد واجهنا مع مجلس السلم والأمن في عام 2011 وضعا خاصا تمثل في الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا. وكان يتعين علينا في هذا الصدد التحلي بروح الابتكار لمعالجة تلك الأوضاع علما أن قوانينا بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات لم تتوقع هذا النوع من الأحداث التي أظهرت تناقضا بين الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية اللازمة. ويجب مواصلة تطوير نصوصنا ووثائقنا في هذا المجال حتى يكون الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة وصاحبها في جميع الظروف من خلال دستور يحترم القانون وممثلين يختارهم بنفسه.

أود أن أشيد بالتقدم الملحوظ المحرز في إنشاء المنظومة الأفريقية للسلم والأمن على نحو تدريجي، سواء فيما يتعلق بمكاسب مجلس السلم والأمن أو هيئة الحكماء أو النظام القاري للإنذار المبكر أو تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال آليات إقليمية للوقاية والإنذار المبكر أو برنامج تخطيط/ترسيم الحدود أو دعم برنامج إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع أو إصلاح القطاع الأمني. وعلى نفس المنوال، أرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في منطقة الساحل وشمال أفريقيا ومناطق أخرى والاتجار بالمخدرات وبالبشر وخاصة النساء والأطفال.

لقد ظل العمل على الأرض لمساعدة البلدان المتنازعة على حل خلافاتها سلميا شغلنا الشاغل على وجه الخصوص، بذلنا جهودا متواصلة لإحلال السلام في الصومال ودارفور والسودان ومناطق النزاع الأخرى. وينبغي هنا الإشادة مرة أخرى بالتضحيات التي قدمتها دول مثل أوغندا وبوروندي اللتين انضمت إليهما مؤخراً كل من كينيا وجيبوتي لتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالوسائل الكفيلة بتقديم المساعدة لمؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال على إعادة بناء البلد الذي دمّره 20 عاما من الحرب. وسوف يُكتب هذا التضامن بحروف من ذهب لمجد أفريقيا وينبغي دعمه من قبل المجتمع الدولي بأسره.

خلال السنوات الأربع الماضية، قمنا بوضع النصوص والآليات ذات الصلة لتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالفعل توجد هذه القيم المشتركة في كثير من النصوص المعتمدة من جانب المؤتمر ومن بينها الميثاق الأفريقي للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان وميثاق الشباب الأفريقي، والميثاق الأفريقي لمبادئ وقيم الخدمة العامة، وعقد المرأة الأفريقية 2010-2012. ففي هذا الإطار، كرس مؤتمر الاتحاد عام 2012 عاماً للقيم المشتركة، وهي عناصر أساسية لإحلال السلام الدائم في القارة. إنني أناشد جميع الدول الأعضاء التي لم توقع حتى الآن على هذه الوثائق الهامة ولم تصدق عليها ولم تعطها طابعا محليا، القيام بذلك لتمكين إفريقيا بأسرها، خلال عام 2012 المكرس للقيم المشتركة، من امتلاك قوانين تحمي مواطنيها وجميع قطاعات المجتمع في سلامتهم المادية والاجتماعية وتضمن لهم التمتع بكامل حقوقهم الأساسية في بلدانهم. من شأن ذلك أن يعزز التلاحم الوطني وسيادة القانون وبالتالي منع جميع أنواع النزاعات الناشئة عن عدم احترام هذه الحقوق.

من ناحية أخرى، واصلت المفوضية تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الوطنية المعنية بتنظيم الانتخابات لتمكينها من ضمان إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية وحرة وشفافة وتجنب الاحتجاجات ضد نتائج صناديق الاقتراع، علما أن الانتخابات اليوم وفي بعض الأحيان تؤدي للأسف إلى أعمال عنف. بالفعل إن الهدف من الانتخابات هو ضمان الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة التي تعود مشروعيتها وشرعيتها إلى الشعب صاحب السيادة ، كما أشرتُ إلى ذلك أعلاه. قد أرسلنا بعثات مراقبة إلى العديد من البلدان التي أُجريت فيها الانتخابات في الأشهر الماضية وعملنا مع بعثات مراقبة منظمات دولية وإقليمية ومحلية أخرى لضمان نزاهة الانتخابات وتقديم المشورة المناسبة.

فيما يتعلق بالتنمية والتكامل والتعاون الدولي، تركزت جهود المفوضية على المشاريع الرئيسية للاتحاد على نحو ما ورد في الخطة الاستراتيجية 2009–2012. وأشعر بارتياح كبير إزاء أبرز الإنجازات التي أذكر منها خاصة: إطلاق الجامعة الأفريقية التي شرعنا في إنشائها عام 2009 والتي ستفتح كلياتها الثلاث الأولى أبوابها في العام الدراسي 2012–2013، والدعم المقدم لمراكز الامتياز في مجال التدريب المهني، واستكمال الدراسات حول برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، بما في ذلك تلك المتعلقة بممرات النقل البري داكار– جيبوتي، جيبوتي– ليبرفيل، وتنفيذ مقرر ياموسوكرو بشأن النقل الجوي ومشاريع إقامة التواصل بالطرق الجوية والسكك الحديدية والبحرية والنهرية ومشاريع دمج شبكات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، يشكل البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية مصدر فخر للاتحاد لأن الدول الأعضاء قد اتخذت، تدريجيا وأكثر فأكثر، الخطوات لتنفيذ البرنامج وفقا للالتزامات التي أعلنتها خلال قمة مابوتو في يوليو 2003. وأود أن أثني على الدول الـ 25 تقريبا التي وقعت على وثيقة البرنامج، الأمر الذي يمكّنها من الاستفادة من الفرص التي يُتيحها هذا البرنامج ويسمح بالتالي بتطوير زراعتهم على أساس مستدام وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي.

فيما يتعلق بالبيئة، فإن المفوضية مرتاحة بتقديم كل المساعدة الضرورية للمفاوضين الأفريقيين في إجراء المفاوضات بشأن تغير المناخ. شاركت أفريقيا بصوت واحد في المفاوضات بإشراف من الاتحاد وقيادة متميزة من دولة رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي. وينبغي الاقتداء بهذا النموذج من وحدة العمل خلال المفاوضات الدولية الأخرى ذات الاهتمام الاستراتيجي لقارتنا. وفي هذا الصدد، يسرني أيضا أن تشارك أفريقيا بصوت واحد في مؤتمر ريو +20 حول التنمية المستدامة والمقرر عقده في ريو دي جانيرو في يونيو 2012 تحت قيادة فخامة الرئيس دينيس ساسو نجيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

وفي المجالات الاجتماعية والصحية والعلمية والثقافية والتكنولوجية، تحققت إنجازات كثيرة كما ورد في التقرير مثل برنامج حملة للتعجيل بالحد من وفيات الأمهات في إفريقيا وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية وبرنامج دعم تنفيذ نداء أبوجا بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية والسكان والصحة الإنجابية وتطوير الرياضة وتدريب الشباب وتعزيز حقوق المستضعفين وغير ذلك.

بخصوص التعاون الدولي، يسر المفوضية أن تلاحظ أن صوت إفريقيا قد بات أكثر ارتفاعاً وأنه يتزايد الاعتراف بمكانتها بين الأمم. وأود أن أشير فقط إلى أن لدينا الآن فرصة لكي يُسمع صوتنا داخل مجموعة الـ20 ومجموعة الـ8، حيث أصبحت المفوضية عضوا في منتدى التعاون الصيني الأفريقي اعتبارا من هذا العام وشاركت في تنظيم مؤتمر طوكيو مؤخرا. وتتم مشاورة الاتحاد بشكل متزايد من قبل أجهزة منظومة الأمم المتحدة حول جميع المسائل المتعلقة بالقارة. ومع ذلك، يتعين على الاتحاد مواصلة جهوده في جميع المحافل التي تتخذ فيها القرارات بشأن قضايا العالم ولا سيما تلك التي تخص مصير قارتنا.

نظرا لجميع المهام المتزايدة المسندة للاتحاد الذي تعتبر المفوضية وكالتها المنفذة، كان من الضروري بذل جهود متواصلة لتمكين المفوضية من مواجهة هذا التحدي. وعليه، تم التركيز على مدى السنوات الأربع الماضية على وضع أدوات إدارة حديثة ليس فقط لضمان الإدارة الصارمة والمنهجية والشفافة للموارد البشرية والمالية والمادية الشحيحة المتاحة لها ولكن أيضا لتزويدها بمعارف جديدة تمكّنها من القيام بفعالية بالمهام الجديدة الموكلة لموظفيها، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية الجديدة والممارسات والتجارب الجديدة. وتتمثل المبادئ المحركة لهذا التحول المؤسسي فيما يلي: القيادة، الإدارة الداخلية الرشيدة، المساءلة، ثقافة النتائج، منع الهدر والازدواجية والتنسيق بين الإدارات، وروح التميز.

إن التحديات القائمة لاتزال كثيرة. وبالفعل كان عام 2011 عاما صعبا للغاية في كثير من النواحي. وكان يتعين خلالها إدارة أوضاع في غاية من التعقيد: الربيع العربي، الاعتراض على عن نتائج الانتخابات في كوت ديفوار، الأزمة الاقتصادية والمالية في العالم ، الحركات الاحتجاجية، الكوارث الطبيعية والجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي والنزوح القسري. بخصوص هذه الصعوبات، ظلت المفوضية تتصرف على أساس استباقي وقامت بتعبئة جميع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تمكين أفريقيا من القيام بدورها والدفاع عن مكانها المشروع والمساعي الرامية إلى إيجاد حلول لكل هذه التحديات. ومع ذلك، ينبغي تزويد المفوضية بموارد يمكن التنبؤ بها وموثوق بها ودائمة بما يتناسب مع حجم مهامها الكثيرة والمتزايدة. أعرب عن أملي الكبير في نجاح ملف المصادر المبتكرة لتمويل

أنشطة التكامل القاري وترسيخه، واضعاً في الاعتبار أن المساهمات النظامية في ميزانية الاتحاد قد أثبتت عدم جدواها، خاصة نظراً للأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها معظم دولنا الأعضاء، ونظراً لأن حوالي 75% من الميزانية تعتمد على خمسة مساهمين رئيسيين. فضلا عن ذلك، فإننا نكافح من أجل قبول الشركاء مبدأ تقديم الدعم للميزانية بدلا من المساهمات المخصصة لأنشطة محددة لا تندرج بالضرورة ضمن البرامج ذات الأولوية التي يحددها الاتحاد.

وفي الختام، أود أن أكّرر مرة أخرى التزام المفوضية المستمر بمواصلة تعزيز الإدارة الداخلية الرشيدة وتحسين الأداء في إطار ثقافة البحث المتواصل عن النتائج على جميع مستويات المسؤولية لتلبية التطلعات المشروعة للدول الأعضاء. وبالمثل، فإننا عاقدون العزم على مواصلة العمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين لضمان تحقيق أهداف الاتحاد في الوقت المحدد وفي أفضل الظروف الممكنة. وأعلم أننا يمكن أن نعول على الدعم المعتاد الذي نحظى به من كل الدول الاعضاء في إطار جهودنا وأود أن أشكرها مرة أخرى على مساهماتها المتعددة الأشكال التي سمحت لنا بتحقيق العديد من الأهداف المسندة إلى المفوضية.

جان بينج

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

تقرير الرئيس عن أنشطة المفوضية
للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2011

أولا- ملخص تنفيذي:

مقدمة:

1-يغطي هذا التقرير الأنشطة التي قامت بها المفوضية خلال الفترة بين يوليو وديسمبر 2011. ويرمي التقرير أيضا إلى إعطاء نظرة عامة عن حصيلة السنوات الأربع الماضية لعهدة المفوضية الحالية المنتخبة في يناير 2008.

2-خلال الفترة قيد البحث، واصلت المفوضية بشكل بنشاط تنفيذ مقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي بشأن برامج التكامل الإقليمي والقاري وتعزيز السلم والأمن في القارة، وفقاً للخطة الاستراتيجية 2009-2012 للمفوضية التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد. يجدر بالذكر أن هذه الخطة تقوم على الركائز الاستراتيجية الأربع التالية: 1) السلم والأمن؛ 2) التكامل والتنمية والتعاون؛ 3) القيم المشتركة؛ 4) تعزيز المؤسسات. أود بادئ ذي بدء أن اعرب عن عميق شكري لجميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لدعمهم القيم من أجل تحقيق الأهداف المحددة في هذا الإطار، أود مرة ثانية التأكيد على أهمية تبنى الدول الأعضاء برامج الاتحاد بشكل أوسع. ولتحقيق ذلك، يتعين دعم المساعي الرامية إلى ضمان موارد ثابتة للمنظمة، متوقعة ومستدامة بهدف التمويل الثابت للمشاريع الرئيسية للتكامل السريع للقارة من أجل تمكينها من الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية والطبيعية الهائلة والخروج السريع من التخلف الحالي والقيام بدورها الكامل في محفل الأمم في عالم تشمله العولمة.

3-شهدت السنة المنصرمة سلسلة من الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة في بلداننا مما دفع بالاتحاد الأفريقي إلى تسخير طاقات جديدة والتفكير في رؤى جديدة لمواجهة التحديات الحالية. وعليه، ونظراً لما يعرف بـ"الربيع العربي"، أدى الوضع في شمال أفريقيا بالاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ مبادرات جديدة وضبط تصورها فيما يتعلق بنقل السلطة الدستورية بالأخص من خلال إدراج عنصر شرعية الثورات الشعبية في هندستنا المؤسسية من أجل مواجهة التغيرات غير الدستورية للحكومات.

4-يتمحور موضوع القمة الحالية حول مسألة أساسية بالنسبة للتنمية الشاملة للقارة ألا وهي تعزيز التجارة الأفريقية البينية. في إطار تحضيراتها، حرصت المفوضية على جمع مساهمات الأطراف الفاعلة الرئيسية لاسيما من خلال منتدى رجال ونساء الأعمال والاجتماعات الأخرى للخبراء في هذا المجال وهو ما توج بمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي المنعقد في أكرا، في غانا، في نوفمبر الماضي. يجب أن تكون نتائج ذلك دليلا لصناع القرار السياسي للتفكير في جعل التجارة فيما بين البلدان الأفريقية أساس النمو الاقتصادي المتواصل للقارة وكذلك زيادة حصة أفريقيا من التجارة العالمية. يجدر بالذكر أيضا أن هذا الموضوع سوف يهيمن على المناقشات وتبادل الأفكار طوال سنة 2012، حيث ستتم، طبقا لمقرر مؤتمر ملابو المنعقد في يوليو الماضي، مناقشة موضوع واحد في السنة بدلاً من مناقشة موضوع لكل واحده من القمتين السنويتين. وهو ما سيمكّن جميع المسؤولين المعنيين في القارة من تعميق النظر في المسألة ومنحها مضموناً ملموساً خلال هذه السنة. وعليه، من المقرر أن تعكف القمة القادمة المقرر عقدها في ليلونجوي في يونيو 2012 أيضا، على بحث هذا الموضوع من خلال إجراء تقييم أولي لنتائج الأعمال المتخذة أو التي من المقرر اتخاذها من قبل الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى غير التابعة للدولة من أجل تنفيذ الإعلان الذي ستعتمده هذه القمة.

5-يقدم التقرير نظرة عامة عن الأنشطة التي تم القيام بها والنتائج المحققة والتحديات التي تمت مواجهتها في مجال الركائز الأربع للخطة المشار إليها أعلاه والتي تتمثل فيما يلي:

- السلم والأمن؛
- التكامل والتنمية والتعاون؛
- القيم المشتركة؛
- تعزيز مؤسسات الاتحاد.

السلم والأمن:

6-منذ انعقاد قمة ملابو في يوليو 2011، قامت المفوضية بتكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ مقررات المؤتمر ومجلس السلم والأمن. وحسبما هو وارد في هذا التقرير بالتفصيل، تركزت أنشطة المفوضية على "حملة إحلال السلام" وإنشاء المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وتنفيذ

برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي والوثيقة الإطارية حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، وإصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الإرهاب كظاهرة شهدت تزايدا بعد انتشار الأسلحة القادمة خاصة من مخازن الأسلحة الليبية، ونزع السلاح والمسائل ذات الصلة إلى جانب تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن التي تعتبر شراكة استراتيجية تم تقديم رؤية الاتحاد الأفريقي بشأنها إلى مجلس السلم والأمن للبحث والتوجيه فيما يخص الإجراءات المستقبلية. وأرحب بالقيام بكافة الأنشطة بالتعاون الوثيق مع جميع العناصر الفاعلة المعنية بما فيها مجلس السلم والأمن وهيئة الحكماء والدول الأعضاء وكافة الشركاء المعنيين وخاصة الأمم المتحدة أو الدعم الكامل منها. كما أن الأوضاع في الميدان لا تزال تسترعي انتباه المفوضية التي تسعى جاهدة إلى تسهيل تسوية النزاعات والأزمات وتعزيز السلام في المناطق الخارجة من النزاعات. خلال الأشهر الماضية، واكبت المفوضية، بالتنسيق الوثيق مع كافة العناصر الفاعلة المعنية الأخرى، العمليات الانتقالية الناجمة عن الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا.

7- وكما هو مبين في التقرير وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في الميدان، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين مواجهتها بما في ذلك الطريق المسدود الملاحظ في بعض أوضاع النزاعات والمشاكل المتعلقة بالتنفيذ الفعال لاتفاقيات السلام الموقعة إلى جانب المشاكل المرتبطة بتعزيز السلام.

8- في إطار تكثيف "حملة إحلال السلام"، تركزت الجهود على استراتيجية ترمي إلى إقامة علاقات شراكة جديدة مع العناصر الفاعلة في الميدان، بما في ذلك تعبئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص و وسائل الإعلام المهنية دعما لأجندة السلام القارية. عُقدت عدة اجتماعات استشارية وخلوات مع هذه العناصر الفاعلة لتحسين هذه الاستراتيجية. وأود أن أؤكد في هذا الصدد على أهمية أحد القرارات المعتمدة في إطار هذه المشاورات حول مشروع تدشين نصب تذكاري دائم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك ضحايا الإبادات الجماعية في مقر المنظمة. وأعرب عن ارتياحي لأن الدورة الحالية للمؤتمر ستكون مناسبة سعيدة لوضع حجر الأساس للنصب التذكاري على هامش تدشين مجمع المؤتمرات الجديد للاتحاد الأفريقي.

9- فيما يخص تفعيل منظومة السلم والأمن، يشرح هذا التقرير بإسهاب الأنشطة التي قامت بها مختلف الأجهزة بما فيها مجلس السلم والأمن. كما يشير التقرير إلى التقدم المحرز فيما يخص إنشاء القوة الأفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر إلى جانب تعزيز قدرات الآليات الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وتفاعلها مع منظومة الاتحاد على أساس مذكرة التفاهم الموقعة بين الاتحاد الأفريقي وهذه المؤسسات في يناير 2008.

10- فيما يخص برنامج الحدود، واصلت المفوضية اتصالاتها مع الدول الأعضاء بغية الحصول على كافة المعلومات الضرورية من خلال الردود على الاستبيان الخاص بوضع الحدود الأفريقية مما سيمكّنها من إعداد نظام معلومات مرجعية حول هذه المسألة. وأنا أدعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون مع المفوضية من خلال تقديم المعلومات المطلوبة ومن ثم تمكينها من إنشاء قاعدة بيانات موثوق بها تسهل عمليات تعيين وترسيم الحدود في القارة. ويقدم التقرير موجزا عن عمليات التعيين/الترسيم التي تمت بنجاح في بعض مناطق القارة. واستكملت المفوضية أيضا مشروع الاتفاقية الأفريقية حول التعاون العابر للحدود وتأمل أن يتم اعتماد هذه الوثيقة الهامة من قبل الوزراء المسؤولين عن هذا الملف لعرضها على أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة في 2012.

11- تشير المفوضية أيضا من خلال هذا التقرير إلى الجهود التي بذلت في مجال منع النزاعات والتي أفضت إلى تفكير عميق في المنع الهيكلي للنزاعات. وفي هذا الصدد، أعدت المفوضية مشروع إطار سياسة لمنع النزاعات سيتم تقديمه إلى الأجهزة المعنية في الوقت المناسب. كما تتابع المفوضية بنشاط الإجراءات المرتبطة بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات طبقا لمقررات المؤتمر وتوصيات البعثات المتعددة الاختصاصات التي زارت مختلف البلدان المعنية بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان والسودان. تم أيضا إيفاد بعثة إلى كوت ديفوار في نوفمبر الماضي لتقييم احتياجات هذا البلد. وستكون نتائج هذه الزيارات بمثابة قاعدة لإطلاق مبادرة التضامن الأفريقية التي تقترح المفوضية أن يتم في يونيو 2012 على هامش قمة ليلونجوي، ملاوي.

12- يتناول التقرير أيضا الأنشطة التي تم القيام بها في إطار إصلاح النظام الأمني ومنع ومكافحة الإرهاب، ونزع السلاح إلى جانب انتشار الأسلحة في منطقتي الساحل وشمال أفريقيا. وقد أجرت المفوضية خلال الأشهر الماضية مشاورات بشأن كافة هذه المسائل مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين وعلى رأسهم الأمم المتحدة، بغية تعزيز تنسيق الأعمال في ضوء التحديات الجديدة التي تواجه القارة في جميع المجالات.

13- واصلت المفوضية أنشطتها متابعة لتقرير برودي عن دعم الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي تتم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي إلى جانب الشراكة بين الاتحاد والأمم المتحدة ككل والعلاقات التي تنوي تعزيزها مع كافة الشركاء الدوليين الآخرين في هذ المجال. وفي هذا الصدد، يجدر التأكيد من جديد على ضرورة تجاوز أعمال الدعم اللوجستي والمساعدة للوصول إلى التغطية الكاملة للرؤية المقترحة بشأن شراكة سياسية حقيقية واستراتيجية بين الأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي في كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك في مجالي السلم والأمن.

14- فيما يخص أنشطة دعم عمليات السلام ومناطق النزاعات في أفريقيا، واصلت المفوضية جهودها بالتعاون الوثيق مع العناصر الفاعلة لمختلف الدول الأعضاء المعنية.

15- يقدم التقرير بصورة مفصلة، في الوقت الذي تم فيه إعداده، تطورات الوضع في جزر القمر ومدغشقر والصومال والتطورات المستجدة في القرن الأفريقي بما في ذلك عمليتي السلام بين إثيوبيا وإرتريا من جهة وبين جيبوتي وإرتريا من جهة أخرى؛ والمسائل المرتبطة بالعلاقات بين السودان وجنوب السودان ودارفور والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي فيما يخص هذه الملفات. كما يتطرق التقرير إلى تطور الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، والعلاقات بين تشاد والسودان، كوت ديفوار، ليبيريا، جمهورية غينيا وغينيا بيساو. يتناول التقرير أيضا آخر التطورات فيما يخص الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا وتطور الوضع في تونس ومصر وليبيا. وأخيرا، يشير التقرير إلى تطور الوضع في الصحراء الغربية.

16- عموماً، سعى الاتحاد الأفريقي، من خلال جهوده المتعددة، إلى إيجاد حلول للنزاعات والأزمات الحالية في القارة. ومن المهم دعم هذه الجهود من قبل كافة الدول الأعضاء

والشركاء الدوليين بحيث يتم تحقيق شعار "إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية". يتعين علينا مواصلة العمل بشكل كبير مع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين في هذا الإطار. وعليه، يجب أن نبذل أقصى ما في وسعنا لمواجهة هذه التحديات باسم أفريقيا مع حلول مدروسة وغير مفروضة من الخارج بغية بناء أساس مستدام للسلم والأمن في جميع بلداننا. وتعتبر المبادئ التي ننتهجها لمنع وتسوية النزاعات مهمة ومناسبة جدا. وحسبما أكدته ندوة الخبراء في القاهرة، إنّنا نحتاج إلى التنفيذ الفعال لأدواتنا ومقرراتنا أكثر من احتياجاتنا إلى إعداد أدوات ومقررات جديدة. لن تتمكن أفريقيا من الخروج من أوضاع النزاعات والأزمات التي تعيق جهودها الإنمائية بشكل مستدام إلاّ من خلال التنفيذ الفعال للقانون التأسيسي، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكولات المرفقة به، الميثاق الأفريقي للديمقراطية والحكم والانتخابات، اتفاقية منع الفساد ومكافحته، الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة، الإعلان حول التغييرات غير الدستورية للحكومات بما في ذلك مكافحة ظهور الانقلابات العسكرية من جديد، ومختلف الأدوات الأخرى التي اعتمدها الاتحاد والمتعلقة بالقيم المشتركة.

التكامل والتنمية والتعاون:

17- يستعرض التقرير، كما جرت عليه العادة، الأنشطة التي تم القيام بها والمتعلقة بالجوانب الهامة الثلاثة للركيزة الثالثة المتمثلة في التكامل والتنمية والتعاون. خلال الفترة قيد البحث، قامت المفوضية بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ خطط العمل المختلفة في جميع القطاعات الاستراتيجية ذات الاهتمام القاري بالتركيز على تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم وتشكيل الموارد البشرية والثقافة وتعزيز العلم والتكنولوجيا بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين. يستعرض التقرير إطلاق الكليات الثلاث الأولى للجامعة الأفريقية الذي تم في أديس أبابا، في مقر الاتحاد الأفريقي، في 14 ديسمبر الماضي. وإني لمسرور لكون هذا المشروع الذي تم إطلاقه بمبادرة من المفوضية الحالية وبإشرافها في 2009 ، سيكون بحلول السنة الجامعية 2013/2012 حقيقة ملموسة مع افتتاح الكليات الثلاث (كلية علوم الأرض والحياة، الموجودة في نيجيريا، وكلية العلوم الأساسية والتكنولوجيا والتجديد، الموجودة في كينيا، وكلية الحكم والعلوم الإنسانية

والاجتماعية، الموجودة في الكاميرون). أما فيما يتعلق بكلية علوم الماء والطاقة، بما في ذلك تغير المناخ، فسيكون مقرها في الجزائر، في إطار حصة شمال أفريقيا، التي ستتخذ الإجراءات اللازمة لافتتاحها في أقرب وقت. من جانبها، يتعين على أفريقيا الجنوبية إبلاغ نتائج المشاورات حول البلد الذي سيستضيف كلية علوم الفضاء حتى يمكن لهذه الأخيرة الشروع في أنشطتها في أقرب وقت. يجدر بالذكر أيضا أنه تم قبل إطلاق الكلية تحديد برامج التعليم لإحراز شهادات الأستاذية/الماجستير والدكتوراه في مختلف هذه الكليات من قبل خبراء جاؤوا من مختلف أجزاء القارة ومن الأفريقيين في المهجر وشركاء آخرين.

18- في إطار مواصلة تنفيذ خطة عمل عقد التعليم الثاني في أفريقيا (2006-2015)، ألحت المفوضية على برامج مواءمة التعليم العالي في أفريقيا، وبرنامج المنح الدراسية للاتحاد الأفريقي الذي يحمل اسم "الموماليمو نيريري"، الذي يخص 28 جامعة أفريقية والذي يهدف إلى تعزيز الحركة الأكاديمية للطلبة في إطار التعليم من أجل نيل شهادة الأستاذية/الماجستير والدكتوراه. أريد في هذا الشأن أن أعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي للدعم الذي قدمه إلى هذا البرنامج الذي حقق نجاحا كبيرا انعكس من خلال الاهتمام المتزايد لطلبتنا الجامعيين. من ناحية أخرى، قدم الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر، دعمه المالي الثمين من خلال المنح الدراسية في البحوث في مجال الزراعة والطاقات الجديدة والمتجددة والمناخ والتطهير. أود أيضا أن أشكر الحكومة الهندية التي قدمت، في إطار الشراكة بين الهند وأفريقيا، ليس فقط منحا لما بعد التخرج الجامعي في مجال العلوم الزراعية، بل وأيضا دعمها لإقامة وإطلاق 10 مراكز للتدريب المهني لكل إقليم من الأقاليم الأفريقية الخمسة.

19- قامت المفوضية بتكثيف جهودها في قطاعي الصحة والنظافة الصحية حيث تم التأكيد بشكل خاص على التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية، ومتابعة تنفيذ "نداء أبوجا" في الدول الأعضاء حول مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومرض السل، والملاريا، والأمراض المعدية الأخرى، والجوانب المرتبطة بالسكان والصحة الإنجابية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاهتمام المتزايد الذي تحظى به حملة الحد من وفيات الأمهات والأطفال في أفريقيا، وهو الموضوع الذي عكفت عليه قمة كمبالا المنعقدة في يوليو 2010.

لقد أعدت الدول الأعضاء الـ25 التي أطلقت هذه الحملة على المستوى الوطني خارطة طريق من أجل دعم هذه الحملة ونعرب عن ارتياحنا لذلك. أهنئ هذه الدول وأغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء، التي لم تقم بهذه الحملة بعد، إلى أن تقوم بها بغية تنفيذ الأعمال المتفق عليها في قمة كمبالا والتي تم التأكيد عليها مرارا من قبل مؤتمر الاتحاد منذ ذلك الحين. وحول نفس هذا الموضوع المتعلق بالصحة، يشير التقرير إلى الأعمال التي تم القيام بها من قبل اللجنة الأفريقية للسكان التي عقدت دورتها الثامنة في سبتمبر الماضي في أديس أبابا والتي اعتمدت خلالها التقرير عن وضع السكان في أفريقيا في 2010. من ناحية أخرى، عالجت المفوضية عدة مسائل ذات صلة بالخطة من أجل إنتاج الأدوية في أفريقيا، ومواءمة برامج الصحة والطب عن بعد من خلال إنشاء شبكات للخبراء في هذا المجال في إطار تنفيذ استراتيجية الصحة في أفريقيا 2007–2015. وشرعت أيضا في أعمال في إطار تنفيذ عقد الاتحاد الأفريقي للطب التقليدي (2011–2020).

20– فيما يتعلق بمسائل الرفاهية البشرية والاجتماعية، يقدم هذا التقرير نظرة عامة عن الأعمال التي تم اتخاذها من أجل تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته بالتعاون الوثيق مع اللجنة الأفريقية للخبراء المكلفة بضمان متابعة تنفيذ هذا الميثاق، وتعزيز حقوق الفئات المستضعفة ومن بينها المسنون، والمعوقون، وكذلك الجهود المبذولة من أجل إعادة هيكلة المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل، وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالمسنين، وترويج السياسة الإطارية للتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وتنفيذ خطة العمل حول مكافحة المخدرات والجريمة العابرة للحدود، وتعزيز سياسات العمل والعمالة، وحملة مكافحة الاتجار بالبشر مع التركيز خاصة على حماية النساء والأطفال. فيما يتعلق بمعالجة ملف الهجرة، تقدم المفوضية لعناية الاجتماع الحالي تقريرا عن المعهد الأفريقي للتحويلات من الأفريقيين في المهجر حتى يتمكن المجلس من تقديم التوجيهات اللازمة حول هذه المبادرة الهامة التي قد تؤدي ليس فقط إلى در موارد إضافية لفائدة البلدان الأصلية والعائلات الأفريقية، بل ستساهم كذلك في إشراك الأفريقيين في المهجر بشكل أكبر في تنمية القارة. في إطار تنفيذ ميثاق الشباب وخطة عمل عقد الشباب 2009–2018، تم اقتراح عدة أعمال من أجل تخفيض نسبة بطالة الشباب

والنساء بشكل خاص لاسيما هيئة الاتحاد الأفريقي للشباب المتطوعين وإعادة إحياء وتعزيز قدرات اتحاد الشباب الأفريقي.

21- فيما يتعلق بالبنية التحتية والطاقة، يتضمن التقرير حصيلة الأعمال التي قامت بها المفوضية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي حددتها الأجهزة المختصة في الاتحاد وكذلك البرامج والمشاريع الجاري تنفيذها والتي اعتمدتها نفس هذه الأجهزة لقد تم التأكيد بشكل خاص خلال الأشهر الماضية على تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وكذلك إقامة الهندسة المؤسسية لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. لذلك، يستعرض هذا التقرير وضع تقدم المشاريع المحددة مثل دراسة الجدوى للأجزاء المتبقية من الطريق الرابط بين داكار وإنجمينا وجيبوتي وكذلك الطريق الرابط بين جيبوتي وليبرفيل. كما يستعرض المشاريع الستة الموقع عليها في 20 ديسمبر الماضي في إطار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المتعلق بمشاريع إطلاق وكالة التنفيذ المكلفة بتنفيذ مقرر ياموسوكرو حول تحرير النقل الجوي، ودراسة الجدوى المتعلقة بالطريق الرابط بين بيرا و لوبيتو، وجسر نهر غامبيا، والسكة الحديدية على خط كوتونو- نيامي- واجادوجو- أبيجان ومشروع النقل البري الإقليمي في أفريقيا الجنوبية.

22- في مجال الطاقة، يقدم التقرير نظرة عامة عن الأنشطة المتعلقة بالبرنامج الجيوحراري الإقليمي وإنشاء المرفق للحد من مخاطر تنمية الطاقة الحرارية الجوفية في شرق أفريقيا، وإعداد وإثبات صحة التقارير الدراسية والحلقات التدريبية في مجال المساعدة الفنية التي يمولها الاتحاد الأوروبي بشكل عام والمحادثات في إطار الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الطاقة.

23- فيما يتعلق بمجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشير التقرير إلى الأنشطة التي تم القيام بها في إطار مواءمة السياسات والقواعد في هذا المجال وإلى مدى تنفيذ الشبكة الأفريقية للطب عن بعد والتعليم عن بعد.

24- يستعرض التقرير أيضا وضع تنفيذ المشاريع الرئيسية في مجال الزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية. في هذا الإطار، تخص أنشطة مكاتبنا المتخصصة الجوانب الآتية: البرامج الأفريقية حول تطوير البذور والتكنولوجيا الأحيائية، والأسمدة ونظام تمويلها، والأنشطة في

مجال حماية النباتات، والمبادرة حول سياسة إدارة الأراضي، وتعزيز تربية الماشية، وتعزيز قدرات المربين، ومكافحة ذبابة تسي–تسي، وإنتاج لقاح الطب البيطري.

25- فيما يتعلق بحماية البيئة والمصادر الطبيعية، تمحورت أعمال المفوضية أساسا حول التحضيرات للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف المنعقدة في دوربان، في جنوب أفريقيا، من 28 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2011. في هذا الصدد، قدمت المفوضية الدعم الكامل للمتفاوضين الأفريقيين وسيتم عرض نتائج الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف على مؤتمر الاتحاد من قبل دولة السيد ملس زيناوي، رئيس الوزراء الإثيوبي ومنسق أفريقيا في هذه المفاوضات. تم اتخاذ أعمال أخرى من قبل المفوضية، مثلما يشير إليه التقرير، في مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، ومشروع متابعة البيئة من أجل التنمية المستدامة، وإدارة الغابات العابرة للحدود، والجدار الأخضر الكبير بالنسبة لمنطقة الساحل والصحراء، وكذلك تعزيز القدرات في إطار المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة.

26- من خلال هذا التقرير، تستعرض المفوضية أيضا أعمال متابعة قمتي مجموعة الـ8 ومجموعة الـ20. في هذا الصدد، تعهدت المجموعة في قمة دوفيل، فرنسا، المنعقدة في مايو 2011، بعدد من الالتزامات في مجالات متنوعة من بينها تلك المتعلقة بالسلم والأمن والحكم والمسائل ذات الصلة بالتنمية التي تشمل النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتغير المناخ والوصول إلى الطاقة وإلزامية المسألة والمسؤولية المتبادلة إلخ...غير أن الوعود المقدمة تبقى دائما حبرا على ورق. من الضروري إجراء تقييم مفصل لما وصلت إليه الالتزامات الكثيرة التي تم التعهد بها في الماضي وإلزامية المسألة المتبادلة لاسيما فيما يتعلق بالدعم المالي في القطاعات التي تم تحديدها من قبل القمم السابقة، ومستوى المساعدة العامة على التنمية، وتنمية الموارد البشرية في القطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ومن الواجب أيضا إنشاء آلية موثوق بها لتقييم تنفيذ هذه الالتزامات تحسبا لاجتماع مجموعة الـ8 القادم. من ناحية أخرى، يبقى تمثيل أفريقيا العادل والفعال في قمة مجموعة الـ20 من اهتمامات الاتحاد ذات الأولوية بغية الدفاع عن مصالح القارة الأساسية في هذا المنتدى الهام ومنه تمكين أفريقيا من القيام بدورها الكامل في إدارة شؤون العالم.

27- فيما يتعلق بالزراعة، يؤكد التقرير على تنفيذ البرنامج الرئيسي المتمثل في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والتقدم المحرز في تنفيذه. أعرب عن ارتياحي في هذا الشأن، لكون 5 دول أعضاء أخرى قد انضمت إلى الدول الـ25 التي وقعت على اتفاقيات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وذلك منذ قمة ملابو الأخيرة، وهو ما سيساعدها على الاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك. وأعرب عن ارتياحي أيضا لكون 21 دولة عضوا من الدول الـ30 المذكورة في التقرير، قد استكملت صياغة خطط الاستثمار في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأن 15 دولة من بينها قد شرعت في مرحلة المفاوضات حول طرق تمويل خطط استثمارها.

28- مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، قامت المفوضية في إطار تعزيز القدرات في مجال التجارة بجميع التحضيرات فيما يتعلق بموضوع القمة الحالية المتمثل في التجارة الأفريقية البينية. في هذا الصدد، سيساعد مشروع الإعلان الذي قدمه مؤتمر وزراء التجارة المنعقد في أكرا، في غانا، في نوفمبر الماضي المفوضية بعد اعتماده، على متابعة هذا الملف الهام بالنسبة لتنمية القارة. في مجال التعاون الجمركي، أعدت المفوضية، مستندة في ذلك إلى تجربة المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مشروع بروتوكول حول العبور سيتم تقديمه في الوقت اللازم إلى الأجهزة ذات الاختصاص من أجل تسهيل الأعمال التجارية بين الدول الأعضاء. تجدر الإشارة أيضا إلى أن المفوضية ساهمت في التحضيرات من أجل مشاركة أفريقيا الفعالة في أعمال المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في جنيف في ديسمبر 2011.

29- فيما يتعلق بدور العناصر الفاعلة من منظمات المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر، وكل العناصر الفاعلة الأخرى، المدعوة إلى القيام بدور في التعجيل بعملية التكامل، أود الإشارة إلى أن المفوضية واصلت مبادراتها لإشراك جميع تلك الأطراف الفاعلة في برامج الاتحاد. فيما يتعلق بالأفريقيين في المهجر على الأخص، نظمت المفوضية في 24 سبتمبر 2011 في نيويورك اجتماعا وزاريا في إطار التحضير للقمة القادمة للأفريقيين في المهجر المقرر عقدها في جنوب أفريقيا في 25 مايو 2012. ونظمت أيضا مشاورات رفيعة المستوى مع بعض الأعضاء الأفريقيين في المهجر في 26 نوفمبر من أجل تحديد السبل التي يتعين العمل وفقها من أجل مشاركة أكبر للأفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد. يجدر بالذكر

أيضا أن المفوضية تواصل العمل على تسهيل مشاركة المجتمع المدني الأفريقي في أنشطة الاتحاد كما تقدم دعمها الكامل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أود أن أشير أيضا إلى أن الاتحاد قام، من أجل تفعيل مشاركة المفكرين الأفريقيين في عمل الاتحاد، بتنظيم المؤتمر الثاني للاقتصاديين الأفريقيين في أبيجان بغية مناقشة سبل ووسائل التعجيل بتنمية القارة وتكاملها.

30- فيما يتعلق بالشراكات، عكفت المفوضية على مواصلة تعزيز الشراكات الحالية مع بقية العالم على أساس مقررات المؤتمر ذات الصلة. يستعرض هذا التقرير الأنشطة التي تم إنجازها خلال الشهور الماضية لاسيما اللقاء الثاني لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة دول أمريكا حول تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا وأمريكا والدفاع عنها (أديس أبابا، 12-13 أكتوبر 2011)، والاجتماع الثامن لكبار موظفي منتدى أفريقيا-الصين المنعقد في هانغزو، الصين، 25-29 أكتوبر 2011، والاجتماع الثالث عشر لفريق العمل المشترك لأفريقيا-الاتحاد الأوروبي المنعقد في أديس أبابا في 19 أكتوبر 2011، والاجتماع السابع لمجلس إدارة الائتلاف من أجل الحوار في أفريقيا المنعقد في تونس، الجمهورية التونسية، يومي 11 و 12 نوفمبر 2011.

31- يستعرض التقرير أيضا الأنشطة الرئيسية التي قامت بها بعثاتنا الخارجية خلال الأشهر الماضية.

القيم المشتركة:

32- قامت المفوضية بتكثيف جهودها بهدف تعزيز هندسة الاتحاد للحوكم والديمقراطية، حيث واصلت توعية الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى وتشجيعها على التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم. وتجدر الإشارة إلى أن عدد التصديقات ارتفع من ثمانية (8) إلى اثني عشرة (12) في حين وقعت ثمانية وثلاثون دولة (38) على الميثاق. اغتنم هذه الفرصة لأوجه مجددا نداء لجميع الدول الأعضاء، التي لم توقع أو تصدق على هذا الميثاق الهام، أن تقوم بذلك، علماً أن سنة 2012 قد كرست من قبل مؤتمر الاتحاد "سنة للقيم المشتركة" مما سيتيح الفرصة لكل الأفريقيين لتقاسم هذه القيم التي ترمي إلى تحقيق رفاهية الإنسان في كنف الحرية والاحترام التام لحقوقه الأساسية والأخوة والوئام بين الشعوب.

33- في نفس الوقت، شرعت المفوضية في حملة توعية الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى بتسهيل وتعجيل التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ ومهام الإدارة العامة الذي تم اعتماده من قبل المؤتمر خلال اجتماع يناير 2011. اغتنم هذه الفرصة أيضا لأوجه نداء لكل الدول الأعضاء لتقوم بالتوقيع والتصديق على هذه الوثيقة الهامة. بالإضافة إلى ذلك، تعرض على المجلس التنفيذي خلال الدورة الحالية نتائج مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الخدمة العامة المنعقد في مايو 2011 في نيروبي والذي اعتمد وثائق هامة خاصة بالسياسة لاسيما الإطار الخاص بالاستراتيجية على المدى الطويل لتنفيذ برنامج الحكم والإدارة العامة الأفريقية. في هذا الصدد، شرعت المفوضية في التفكير المعمق حول الإطار والانسجام الضروري لتسهيل تنفيذ الوثائق الشرعية والمقررات المتعلقة بتعزيز ثقافة الحكم والديمقراطية. ومثلما يبرز هذا التقرير، يجب تحقيق الانسجام الضروري بين هندسة الحكم الأفريقي ومنظومة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن. كما يستعرض التقرير ضرورة إجراء تقييم منتظم للإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء لتقوم بإدراج القيم المشتركة ضمن تشريعاتها الوطنية مثلما هو وارد في مواثيقنا.

34- في مجال الحكم المحلي، يجدر بالذكر أنه قد عرض على المجلس في دورته الحالية، تقرير لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المكلفين باللامركزية والحكم المحلي المنعقد في مابوتو، موزمبيق، من 8 إلى 11 أغسطس 2011. ويعمل هذا المؤتمر على إدراجه في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

35- فيما يتعلق بمراقبة ورصد الانتخابات، يقدم التقرير لمحة عن أنشطة المراقبة التي قام بها الاتحاد في الدول الأعضاء الآتية: زامبيا، ليبيريا، الرأس الأخضر، الكاميرون، تونس، ساوتومي وبرنسيب، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، غينيا، جامبيا. لوحظ بشكل عام، تحسن ملموس في تنظيم عمليات الاقتراع التي يجب تعزيزها أكثر في ضوء التحديات الكثيرة ذات الطابع اللوجيستي والهيكلي والجهود التي يجب بذلها من أجل توفير المحيط الملائم للمشاركة الكاملة لجميع الأطراف السياسية الفاعلة في كامل العملية الانتخابية وقبول نتائج صناديق الاقتراع بكل ثقة. من غير المعقول أن تؤول الانتخابات التي تنظم من أجل إقرار الشرعية الدستورية والشعبية للسلطة من خلال صناديق الاقتراع، إلى نزاعات بين

الأشقاء مثلما يحدث في بعض الحالات. تواصل المفوضية من جانبها تقديم الدعم للهيئات الوطنية المكلفة بتنظيم الانتخابات في حدود إمكانياتها بغية مساعدتها على تحسين المعايير والمقاييس في هذا المجال من خلال تحديد النقائص المسجلة عند مراقبة مختلف العمليات الانتخابية.

36- فيما يتعلق بحقوق الإنسان، تواصل المفوضية تقديم دعمها للهيئات الوطنية لحماية حقوق الإنسان بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. في هذا الصدد، تم ترويج الاستراتيجية الأفريقية لحقوق الإنسان لدى جميع الأطراف المعنية لتعتمدها بغرض تنفيذها. تم في هذا الشأن إعداد دليل من أجل تسهيل تبني هذه الاستراتيجية من قبل جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال.

37- في مجال الشؤون الإنسانية، يستعرض التقرير وضع اللاجئين والنازحين داخليا في مختلف المناطق ويبرز الجهود التي تبذلها المفوضية واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المكلفة بهذه المسائل لتقديم المساعدة ولو بسيطة لهؤلاء الأشخاص. واصلت المفوضية جهودها من أجل تشجيع التوقيع والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا. أود مجددا أن أوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق على هذه الاتفاقية الهامة لأن تقوم بذلك.

38- في شهر أغسطس 2011، عشنا وثبة تضامن نود هنا تحيتها بشكل خاص. تم بمبادرة من المفوضية استدعاء مؤتمر لإعلان التعهدات لفائدة ضحايا الجفاف الحاد والمجاعة التي ضربت القرن الأفريقي. جمعت هذه المبادرة بين عدة دول أعضاء ودول غير أعضاء ومنظمات دولية وخواص ساهموا بسخاء كبير بأكثر من 350 مليون دولار و28 دولار عينا. لقد بقيت هذه اللفتة التضامنية في الأذهان عبر العالم وهي وثبة يجب المحافظة عليها في المستقبل.

39- أود أيضا أن أشير إلى أن المفوضية قد شرعت خلال الفترة قيد البحث، في تنفيذ المقررات ذات الصلة للمؤتمر من بينها وضع آليات تنفيذ برامج عقد المرأة الأفريقية 2010-2020. قامت المفوضية أيضا بتوعية الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين من ضرورة دعم الصندوق الذي تم إنشاؤه بمبلغ أولي قيمته 1% من ميزانية الاتحاد. أود أيضا أن أبرز أن المفوضية

واصلت أنشطتها لدى الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية بغية تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

40- فيما يتعلق بالثقافة، تميزت الفترة قيد البحث لنشاطين رئيسين يتمثلان في مبادرة إجراء دراسة جدوى حول إنشاء اللجنة الأفريقية للأفلام وإطلاق حملة النهضة الثقافية الأفريقية في الدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

41- يستعرض التقرير أيضا الوضع الحالي للتوقيع والتصديق على المعاهدات الـ42 التي تم اعتمادها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، حيث أبرز أن 25 معاهدة فقط من بين هذه المعاهدات هي التي دخلت حيز التنفيذ حتى اليوم. اغتنم هذه الفرصة لأوجه نداء إلى الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات الضرورية للوفاء بالتزاماتها إزاء الوثائق القانونية المعتمدة من قبل مؤتمر الاتحاد. كما أنه من الضروري مواءمة إجراءات التصديق حتى يتم التصديق على المعاهدات المعتمدة من قبل المؤتمر في وقت معقول وتنفيذها على المستوى الوطني بشكل فعال وهو ما سيزيد من تعزيز مصداقية الاتحاد.

تعزيز مؤسسات الاتحاد:

42- يبرز التقرير الجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية بغية تعزيز قدراتها في القيام بمهامها المتزايدة. منذ استلام مهامها، عملت المفوضية على مواصلة بلوغ أهداف دقيقة فرضت على جميع هياكلها تحقيق نتائج ملموسة بالقياس مع الوسائل المسخرة. لبلوغ هذا الهدف، قامت المفوضية بإصلاحات هامة في نظام إدارتها من خلال تعزيز قدرات جميع أقسامها. تشمل النتائج التي يتناولها هذا التقرير مجالات مختلفة مثل التنسيق الأمثل بين الأقسام، وإدارة وتنمية الموارد البشرية، ومصالح الدعم الإدارية، والإدارة المالية، وعملية تخصيص الميزانية، والتخطيط الاستراتيجي ومتابعة وتقييم البرامج ، والإدارة المثلى لقسم المؤتمرات، والمراجعة وكذلك إقرار الثقافة التنظيمية التي ستفسح المجال للأداء الجيد والمردودية.

43- ترمي جميع هذه الإصلاحات إلى تعزيز الحكم الداخلي الجيد وضمان الإدارة الشفافة للموارد البشرية والمالية النادرة الموجودة تحت تصرفها مع ضمان إلزامية المساءلة التي قد تفرضها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. قامت المفوضية بوضع أدواتها ومناهج عملها مما سمح لها بالقيام بإجراء تقييم منتظم لمستوى تنفيذ البرامج المحددة والأنشطة التي يقوم بها

الاتحاد خلال اجتماعاته الأسبوعية التي تعقد كل يوم ثلاثاء. وتصدر في كل واحده من هذه الاجتماعات تعليمات مناسبة حول طريقة عمل كل هياكلها الداخلية.

44- إن الإصلاحات التي تم الشروع فيها في إطار برامج تحسين نظم الإدارة والمراجعة، على غرار مشروعي نظام التعرف على هوية العاملين في الاتحاد الأفريقي و نظام مراجعة الحسابات، ستمكّن المفوضية من التعرف على مستوى أداء مختلف الهياكل مما سيساهم دون شك في طمأنة الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد وتشجيعهم على تقديم الدعم المالي المباشر لبرامجنا عوض المساعدات الظرفية الحالية للمشاريع أو الأنشطة الخاصة التي يريدون هم دعمها. تتواصل المفاوضات من أجل إنشاء صندوق مشترك للشركاء وأملنا كبير في أن يتم في أقرب وقت التوقيع على هذه الأداة التي طال انتظارها. أود هنا أن أعبر عن تقديرنا الكبير لكل الدول الأعضاء ولكل شركائنا الذين قدموا لنا الدعم المستمر في إنجاز عدد كبير من البرامج المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية. من جانبها، تبقى المفوضية عازمة على تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفنا، أكثر فأكثر.

ثانيا- **<u>السلم والأمن:</u>**

45- ما فتئت مسألة السلم والأمن تحتل مكانة مركزية في الجهود التي تبذلها المفوضية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الاختصاص. في هذا الإطار، وامتدادا للمقررات ذات الصلة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن، واصلت المفوضية الجهود التي شرعت فيها في إطار الحملة "لنعمل من أجل السلام"، وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، والوثيقة الإطارية حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، والأعمال المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. أولت المفوضية أيضا اهتماما خاصا لمكافحة الإرهاب، في سياق يميزه تصاعد هذه الآفة والانشغالات المرتبطة بانتشار الأسلحة القادمة من المستودعات العسكرية الليبية. وقد تم، في هذا الصدد، اتخاذ عدة مبادرات فيما يتعلق بالتسليح. وواصلت المفوضية أيضا متابعة مسألة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن، إذ حددت في تقرير قدمته إلى مجلس السلم والأمن رؤيتها الاستراتيجية لهذه الشراكة.

46- طغت الأوضاع في الميدان، بطبيعة الحال، على الأعمال التي قامت بها المفوضية. ويتعلق الأمر هنا بتسهيل تسوية الأزمات والنزاعات التي تشهدها القارة وكذلك تعزيز السلم حيث تم إحلاله. تعلقت الأعمال المتخذة أيضا بمرافقة الانتفاضات الشعبية التي حدثت في شمال أفريقيا. وإن تم تسجيل بعض التقدم في البحث عن إحلال السلم والأمن والاستقرار، إلا أنه تبقى هناك تحديات كثيرة يجب مواجهتها سواء فيما يتعلق بالطريق المسدود التي آلت إليه بعض الأوضاع المتأزمة، والصعوبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام، أو بالمشاكل المرتبطة بتعزيز السلام.

ثانيا-1 <u>حملة حلال السلام:</u>

47- طبقا لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.339(XVI) الصادر في يناير 2011 بشأن برنامج استدامة عام السلم والأمن في أفريقيا، أطلقت المفوضية حملة إحلال السلام. وفي هذا الصدد، تم إعداد استراتيجية تهدف إلى إقامة شراكة مبتكرة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعبئة الموارد دعما لأجندة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. وسيتم تقديمها إلى اجتماع أصحاب المصلحة في بداية 2012 للتصديق عليها. علاوة على ذلك، قامت المفوضية بالتعاون مع حكومة مصر والمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات ومركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا ومركز الحوار الإنساني، بعقد الخلوة الرفيعة المستوى الثانية للاتحاد الأفريقي حول تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، في القاهرة، مصر يومي 4 و5 سبتمبر 2011. اتفقت الخلوة التي خُصص موضوعها لـ "تعزيز الحكم السياسي للسلم والأمن والاستقرار في أفريقيا"، على أن لا يركز الاتحاد الأفريقي بعد الآن على اعتماد أدوات إضافية حول الحكم إلا إذا اقتضت الظروف الاستثنائية ذلك، ولكن يتعين عليه التركيز على تنفيذ الأدوات الحالية.

48- في 21 سبتمبر 2011، احتفلت المفوضية باليوم الدولي للسلام "يوم السلام". وبهذه المناسبة، اشترك كل من المفوضية وأُكسفام وبرنامج رصد الاتحاد الأفريقي في تنظيم تدريب مدته يومان لمنظمات المجتمع المدني حول عمليات صنع القرار للاتحاد الأفريقي والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن. وأعقبت ذلك ورشة عمل إعلامية رفيعة المستوى حول جهود السلام

للاتحاد الأفريقي من 2 إلى 4 نوفمبر 2011 في أديس أبابا شارك فيها عدة صحفيين وخبراء في الاتصال. وأفضت ورشة العمل إلى إنشاء شبكة وسائل الإعلام المعنية بالسلام. ويجري بذل الجهود أيضا لإنشاء شبكة للإنترنت للاتحاد الأفريقي مخصصة لمسائل السلم والأمن بغية تعزيز أنشطة التوعية.

49- في تقريري عن عام السلم والأمن المقدم إلى المؤتمر والصادر في يناير 2010، أشرت إلى أنه من بين الأنشطة المبرمجة للاحتفال بعام السلم والأمن، قيام المفوضية "بخطوات لبناء نصب تذكاري دائم لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الإبادات الجماعية داخل مقر الاتحاد الأفريقي". ومتابعة لذلك، عقدت المفوضية اجتماعا استشاريا في أديس أبابا يومي 4 و5 نوفمبر 2011 لمناقشة طرائق بناء النصب التذكاري المقترح. اتفق الاجتماع الاستشاري الذي نُظم بالشراكة مع مجموعة حقوق الإنسان "جاستيس أفريكا" بالاعتماد على نتائج اجتماع سابق عُقد في نوفمبر 2010 وشارك فيه عدد من أصحاب المصلحة، على الخطوات العملية الواجب اتخاذها. ويسرني أن أشير إلى أنه سيرفع الستار عن حجر أساس النصب التذكاري خلال الدورة الحالية للمؤتمر بمناسبة تدشين مجتمع المؤتمرات الجديد للاتحاد الأفريقي.

50- يكتسي موقع مجمّع المؤتمرات أهمية تاريخية فريدة. ففي الفترة بين 1935 و2005، كان يأوي السجن المركزي لأديس أبابا المسمى "عالم بيكاجن" (توديع العالم). وفي 1937، كان الموقع الرئيسي لـ "مجزرة جرازياني" حيث جمع الحاكم الإيطالي الفاشي وقتل النخبة الإثيوبية عقابا له على محاولة قتله. وفي عهد الإمبراطور هايلي سيلاسي، كان "عالم بيكاجن" السجن الذي يتم فيه احتجاز المجرمين العاديين والسجناء السياسيين. ومباشرة بعد ثورة 1974، كان السجن مكانا لإعدام ودفن ستين وزيرا من الحكومة الإمبريالية. واكتسب شهرته من اعتقال وتعذيب وإعدام آلاف الإثيوبيين على نطاق واسع خلال أيام نظام الدرج، وخاصة الأعمال الإرهابية الوحشية الحمراء في 1977-78. وعندما دانت للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السيطرة على أديس أبابا عام 1991، قامت بتحرير جميع السجناء. وتم تسليم الأرض إلى الاتحاد الأفريقي لتوسيع مقره في 2005.

ثانيا–2 تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن:

51–كما يعلم المجلس، قام الاتحاد الأفريقي من يوليو إلى أكتوبر 2010، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، والاتحاد الأوروبي، بإجراء دراسة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والتحديات القادمة بغية تحديد المزيد من الأولويات والاحتياجات من القدرات في الاتحاد الأفريقي وداخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وخلال اجتماع المديرين التنفيذيين للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في زنجبار يوم 8 نوفمبر 2010، اعتمدوا العناصر الإرشادية لخارطة طريق تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن للفترة 2011–2013. واستكمل اجتماع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية المنعقد في نيروبي من 2 إلى 4 أغسطس 2011 خارطة الطريق التي تعتبر وثيقة شاملة تتبنى نظرة شاملة للمنظومة وتعكس أيضا تحديات السلم والأمن الناشئة في القارة وهي مرفقة بخطة عمل تترجم العناصر الواردة في خارطة الطريق إلى أنشطة ملموسة مع تكاليف الميزانية المتصلة بها.

52–خلال الفترة قيد البحث، ظل تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن إحدى الأولويات الرئيسية للمفوضية. وتم إحراز تقدم فيما يخص مختلف عناصره.

أ) مجلس السلم والأمن:

53–واصل مجلس السلم والأمن الاضطلاع بمهامه على نحو فعال. وحتى وقت استكمال هذا التقرير، عقد المجلس 305 جلسة. ونظرا لانتهاء مدة ولاية أعضاء مجلس السلم والأمن المنتخبين لمدة سنتين في أبريل 2012، يُتوقع أن تقوم الدورة الحالية للمجلس التنفيذي بانتخاب الأعضاء العشرة الجدد. وكما جرت عليه العادة، يقدم إلى المؤتمر تقرير منفصل عن أنشطة مجلس السلم والأمن ووضع السلم والأمن في أفريقيا.

ب) القوة الأفريقية الجاهزة:

54–استمرت جهود تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة في سياق إعلان الدورة العادية الرابعة لاجتماع اللجنة الفنية المعنية بالدفاع والأمن والسلامة المنعقدة في أديس أبابا يوم 7 ديسمبر 2010.

وشهدت الفترة قيد البحث عقد الدورة العادية الخامسة للجنة الفنية في أديس أبابا يوم 26 أكتوبر 2011. أجاز الاجتماع خارطة الطريق الثالثة للقوة الأفريقية الجاهزة. ستستفيد الدورة الجديدة من القدرات التي تم بناؤها بالفعل والدروس المستخلصة من الدورة الأولى "لأماني آفريكا" للمساهمة في الجاهزية التشغيلية للقوة الأفريقية الجاهزة والتصديق عليها بحلول 2015. وفيما تُوجت الدورة الأولى لأماني آفريكا بمحاكاة لتمرين مركز القيادة، ستذهب الدورة التدريبية الجديدة إلى أبعد من ذلك حيث ستقوم بتدريب ميداني كامل في نهاية الدورة.

55- هناك حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تكثف القارة جهودها الرامية إلى ضمان التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة بحلول 2015. تبرز خارطة الطريق الثالثة الخطوات الضرورية الواجب اتخاذها لهذا الغرض. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بآلية تنسيق القوة الجاهزة لشرق أفريقيا لنشرها ضباط أركان عسكريين داخل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في مقديشيو بعد توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية. وتعتبر هذه الخطوة ذات دلالة بالغة حيث أنها تمثل أول نشر لعنصر قوة جاهزة إقليمية من عناصر القوة الأفريقية الجاهزة.

ج) **<u>النظام القاري للإنذار المبكر:</u>**

56- واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى التفعيل الكامل للنظام القاري للإنذار المبكر، كما هو منصوص عليه في بروتوكول مجلس السلم والأمن وإطار تفعيل النظام القاري الذي أجازه المجلس التنفيذي في يناير 2007. وركزت هذه الجهود على ثلاثة مجالات هي جمع البيانات وتحليل البيانات والتنسيق والتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين عقدت المفوضية من 21 إلى 23 سبتمبر 2011 الاجتماع الفني حول الإنذار المبكر مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في أكرا بضيافة الإيكواس. وتم أيضا تنظيم تدريب مشترك على أدوات جمع وتحليل البيانات موازاة مع الاجتماع. وقدمت المفوضية أيضا المساعدة الفنية لإنشاء أنظمة الإنذار المبكر للجنة الاقتصادية لأفريقيا والكوميسا خلال الزيارات التي تم القيام بها في أكتوبر ونوفمبر 2011.

د) <u>هيئة الحكماء:</u>

57- قامت هيئة الحكماء بعدة أنشطة في إطار أداء مهامها كما هو منصوص عليه في البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن. وقد قام وفد من الهيئة يضم ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الأخرى التي تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية عضوا فيها، بزيارة إلى كينشاسا من 6 إلى 8 أكتوبر 2011. كانت الزيارة التي تم القيام بها عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية يوم 28 نوفمبر 2011 جزءا من متابعة تقرير الهيئة عن أعمال العنف والنزاعات المرتبطة بالانتخابات. ومن 6 إلى 8 نوفمبر 2011، انضم إلي أعضاء الهيئة خلال الزيارة التي قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للتأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي للسير السلس للانتخابات.

58- عقدت هيئة الحكماء يومي 6 و7 ديسمبر 2011 اجتماعها الحادي عشر في زنجبار استعرض خلاله وضع السلم والأمن في أفريقيا. وسبقت الاجتماعات ورشة عمل عُقدت يومي 5 و6 ديسمبر 2011 حول موضوع: "تعزيز الحكم السياسي من أجل السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا" افتتحها الوزير التنزاني للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، السيد برنارد ميمبي. وأود انتهاز هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري وامتناني لحكومة وشعب تنزانيا وسلطات زنجبار على حفاوة الاستقبال وجميع التسهيلات التي تم توفيرها لإنجاح الحدثين. كانت ورشة العمل متابعة لإعلان الاجتماع الـ 275 لمجلس السلم والأمن المنعقد في أديس أبابا يوم 26 أبريل 2011 والذي طلب خلاله من الهيئة إجراء استعراض شامل للآليات الحالية المتعلقة بإرساء الديمقراطية والحكم في أفريقيا بغية تقديم توصيات ملموسة إلى مجلس السلم والأمن في سياق الانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا.

هـ) <u>مذكرة تفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها</u>:

59- استمر إحراز تقدم في تنفيذ مذكرة التفاهم حول التعاون في مجال السلم والأمن بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية التي تم التوقيع عليها يوم 28 يناير 2008. تنص مذكرة التفاهم على إنشاء مكاتب اتصال لتسهيل التنسيق والتعاون بين

الأطراف. باستثناء تجمع دول الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي، أرسلت كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية موظفي الاتصال إلى أديس أبابا. ومن جهتها، تقوم المفوضية باستكمال عملية التوظيف في مكاتب الاتصال للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية التي من المتوقع تفعيلها في الفصل الأول من 2012.

60- عقد الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية اجتماعا لكبار المسؤولين يومي 3 و4 ديسمبر 2011 في زنجبار لمناقشة وضع تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والاتفاق بشأن الأنشطة الرئيسية الواجب القيام بها في هذا الصدد خلال 2012. وأعد الاجتماع الوثائق ذات الصلة التي سيناقشها المديرون التنفيذيون خلال اجتماعهم المقرر عقده في يناير 2012 في أديس أبابا. وتجدر الإشارة إلى أنّه يتم تمويل تفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بشكل كبير من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار المرفق الأفريقي للسلام. ولهذا الغرض، قام كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والاتحاد الأوروبي بتصميم برنامج دعم المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بغلاف مالي قدره 40 مليون يورو مستمد من عنصر بناء القدرات للصندوق الإنمائي الأوروبي الثاني. بدأ البرنامج أول مايو 2011 وسيدوم لـ 44 شهرا.

ثانيا– 3 <u>تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي:</u>

61- خلال قمة ملابو، أبلغت المؤتمر بتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي من جهته، رحب المؤتمر بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الحدود وقرر، استنادا إلى توصية المفوضية، تمديد الموعد النهائي لاستكمال تعيين/ترسيم جميع الحدود الأفريقية في الأماكن التي لم تتم هذه العملية فيها بعد، وذلك من 2012 إلى 2017.

62- قامت المفوضية بعدة أنشطة في مجال تعيين وترسيم الحدود. وكجزء من الدراسة الاستقصائية حول الحدود الأفريقية، تم إرسال تذكير إلى الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد المعلومات الهامة المطلوبة لتحديد الموارد اللازمة لترسيم جميع الحدود الأفريقية خلال الموعد النهائي الجديد 2017. وبناءً على ذلك، قامت المفوضية باستخراج المعلومات من

الردود التي استلمتها حتى الآن على الاستبيان حول وضع الحدود الأفريقية بغية إنشاء نظام معلومات حول الحدود يكون بمثابة مستودع للمعلومات حول جميع الحدود الأفريقية.

63- منذ يوليو 2011، تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يخص تعيين الحدود البرية وتم استكمال تعيين الـ 200 كم المتبقية من الـ 1303 كلم للحدود بين مالي–بوركينا فاسو. وتجري عمليات إعادة التأكيد بين موزمبيق وبعض جيرانها وهي زامبيا (272 كلم من 330 كلم)، وتنزانيا (51 كم من 51 كلم) وملاوي (268 كلم من 888 كلم)، وأيضا بين ملاوي وزامبيا (740 كلم من 805 كلم). ويتم اتخاذ التدابير لدعم عمليات تعيين الحدود بين مالي والسنغال، وبين زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا. وبالمثل، تم تحقيق إنجازات كبيرة فيما يخص رسم الحدود البحرية بين جزر القمر وموزمبيق وجزر القمر وتنزانيا وجزر القمر وسيشل، وبين سيشل وموريشيوس. وبعد استكمال عملية رسم هذه الحدود، تم التوقيع على اتفاقات ثنائية في مابوتو، يوم 5 ديسمبر 2011 بين جزر القمر وموزمبيق وتنزانيا تحت رعاية برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. وأثني على البلدان الثلاثة وقادتهم لهذا الإنجاز. تنوى المفوضية مساعدة جزر القمر وسيشل وتنزانيا على التوقيع على مثل هذه الاتفاقات فيما يخص حدودها البحرية. شارك برنامج الحدود أيضا في اجتماع الاستعراض والتخطيط المشترك للبلدان الرائدة (ملاوي، موزمبيق، تنزانيا وزامبيا) المنعقد في شيباتا، زامبيا في بداية ديسمبر 2011. علاوة على ذلك، يقوم برنامج الحدود، بالتشاور مع هيئة التنفيذ الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي، بدور رئيسي في تعيين الحدود بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان.

64- استكملت المفوضية الاتفاقية الأفريقية حول التعاون العابر للحدود التي كان من المتوقع عرضه على الوزراء المعنيين بمسائل الحدود في ديسمبر 2011. وأُعيدت برمجة الاجتماع ليعقد في بداية 2012. علاوة على ذلك، قام برنامج الحدود، بالشراكة مع وكالة التعاون الألمانية، بتقديم الدعم المالي والمادي لبناء مركز للرعاية الصحية المجتمعية على الحدود بين مالي وبوركينا فاسو وسيتم تدشينه في بداية 2012. شاركت المفوضية أيضا في إنشاء شبكة للتعاون العابر للحدود فيما بين الدول الأعضاء في غرب أفريقيا بغية تسهيل تعبئة الموارد للمبادرات العابرة للحدود.

65- في مجال بناء القدرات، قام برنامج الحدود في يوليو 2011، بالتعاون مع مشروع الأمن البشري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم ورشة عمل حول تعزيز إدارة الحدود في أفريقيا. كنتيجة لذلك، تم تصميم استراتيجية ومنهاج حول تعزيز إدارة الحدود في أفريقيا. في سبتمبر 2011، عقد برنامج الحدود ورشة عمل حول الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في مجال تعيين وترسيم الحدود. بالإضافة إلى إعداد دليل المستخدم لتعيين وترسيم الحدود، وسيتم تصميم دورة تدريبية أيضا لفائدة الدول الأعضاء. وتقوم المفوضية كذلك بإعداد دليل المستخدم لإنشاء وإدارة اللجان الوطنية المعنية بالحدود، وآلية لمنع النزاعات حول الحدود وتسويتها في أفريقيا، وقاعدة بيانات للخبراء في مجال ترسيم الحدود وإدارتها وتسوية النزاعات حول الحدود. علاوة على ذلك، دخلت المفوضية في ترتيبات مع معظم القوى الاستعمارية السابقة لتسهيل الوصول إلى الوثائق الاستعمارية المرتبطة بالحدود الأفريقية.

66- بالإضافة إلى وكالة التعاون الألمانية التي تعتبر الشريك الرئيسي لبرنامج الحدود، تأتي مصادر الدعم الأخرى للأنشطة المذكورة أعلاه من المملكة المتحدة فيما يخص الدعم المقدم للسودان وجنوب السودان، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمول ورش العمل حول بناء القدرات. وتقوم المفوضية حاليا ببحث إمكانيات الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين لدعم القائمة المتنامية للأنشطة التي يُدعى برنامج الحدود إلى القيام بها.

ثانيا- 4 <u>منع النزاعات:</u>

67- إنّ منع النزاعات عنصر أساسي في مفهوم وتصميم المنظومة الأفريقية للسلم والأمن مؤسسيا ومعياريا. ويشهد على ذلك إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر وهيئة الحكماء والجوانب الوقائية لصلاحيات كل من مجلس السلم والأمن والمفوضية. ويسعى الاتحاد الأفريقي إلى اتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال منع النزاعات الذي يتجاوز التركيز المباشر على التدخل قبل تصاعد العنف أو الجهود الرامية إلى تخفيف النزاعات العنيفة (المنع المباشر أو المنع العملي). بالنسبة للاتحاد الأفريقي، يجب أن يشمل منع النزاعات

أيضا تركيزا هيكليا واستراتيجيا لمعاجلة الأسباب الجذرية للنزاعات (المنع الهيكلي). وعليه، اعتمد الاتحاد الأفريقي على مدار السنين وثائق في مجالات مختلفة أُعدت لتسهيل المنع الهيكلي للنزاعات.

68- بينت أحداث السنة الماضية في شمال أفريقيا أن الجمع بين التدابير الوقائية الهيكلية والمباشرة في استراتيجية متسقة ضروري لمنع العنف والتخفيف منه بشكل ناجح على الرغم من أن ذلك يمثل تحديات كبيرة من ناحية السياسة ومن الناحية العملية. وبغية معالجة هذه التحديات، تقوم المفوضية حاليا باستكمال إطار سياسة لمنع النزاعات. سيكون هذا الإطار بمثابة نموذج مرن وأداة لمساعدة المفوضية على إدراج منع النزاعات بشكل منتظم في صياغة السياسات وفي مجالات التعاون ذات الصلة وفي مختلف إداراتها وأجهزتها وبرامجها. ويهدف الإطار إلى إنشاء "ثقافة منع" داخلية من خلال إبراز الوسائل والإجراءات المناسبة التي من شأنها تمكين دمج نهج مراع للنزاعات في سياسات الاتحاد الأفريقي. فبالفعل، يجب ألاّ يُنظر إلى منع النزاعات كقطاع سياسة محددة أو كطريقة فريدة للتدخل ولكن كتوجيه يشمل نطاقا واسعا من قطاعات السياسة.

ثانيا- 5 <u>إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات:</u>

69- واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في إطار سياسة الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بهذه المسألة ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة الأخرى. بعد اجتماع فني عُقد في أديس أبابا يومي 2 و3 يونيو 2011 للاتفاق على طرائق تنفيذ توصيات البعثات المتعددة الاختصاصات في جمهورية أفريقيا الوسطى (2006)-، ليبيريا وسيراليون (2009)، جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي (2010)، جنوب السودان والسودان (2011)، قامت المفوضية بنشر فرق الدعم الفني في هذه البلدان من أغسطس إلى أكتوبر 2011. وعملا بمقررات مجلس السلم والأمن ذات الصلة، قامت المفوضية أيضا بإيفاد بعثة تقييم إلى كوت ديفوار من 5 إلى 12 نوفمبر 2011 لتقييم احتياجات ما بعد النزاع في هذا البلد.

70- ستمهد هذه الزيارات الطريق أمام إطلاق مبادرة التضامن الأفريقية التي ستبدأ بمؤتمر للتضامن والهدف منها هو تعبئة الالتزامات والمساهمات الإضافية لدعم الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات في البلدان الأفريقية المعنية. ويعكس النهج المفاهيمي والتنظيمي عددا من الأبعاد المبتكرة. ففي حين سعت معظم مؤتمرات إعلان التعهدات إلى التركيز أولا على الوعود المالية، سيهدف مؤتمر التضامن إضافة إلى ذلك غلى تعبئة المساهمات العينية وتقاسم المعرفة وأفضل الممارسات ودعم بناء القدرات. ويهدف ثانيا إلى تشجيع وتحفيز وتمكين البلدان الأفريقية من الشروع بشكل منتظم في تقديم المساعدة المتبادلة للبلدان الشقيقة. وأخيرا، سيتيح فرصة مثالية لتوليد أفكار إضافية "غير رسمية " لمعالجة التحديات التي تواجه إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص على نحو فعال.

71- لقد كان رد المسؤولين الحكوميين والشركاء على مبادرة التضامن الأفريقية إيجابيا ومشجعا للغاية. ويُرى أنّ المبادرة جاءت في الوقت المناسب ويمكن أن تساعد بشكل كبير في رفع القارة إلى أعلى مستويات التعاون الإنمائي والتقدم والثقة. وتم تقديم عدد من المقترحات المفيدة فيما يتعلق خاصة بالحاجة إلى التحضير/ التوعية المناسبة وتطوير الأبعاد التي من شأنها تعزيز استدامة المبادرة والتحديد المتباين لدور الأولوية المنوط بالعناصر الفاعلة الأفريقية والجهود الداعمة التي يبذلها الشركاء المعنيون. وتنوي المفوضية إطلاق مبادرة التضامن الأفريقية في يونيو 2012 على هامش الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد.

72- وأخيرا، أود إبلاغكم بأن المفوضية تابعت بشكل فعال مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.351(XVI) بشأن إنشاء مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات الذي تم اعتماده في يناير 2011. لعل المجلس يذكر أنّ المقرر طلب من المفوضية، بالتعاون مع مصر، إجراء دراسة حول أهداف وموقع المركز المقترح والآثار المالية المترتبة على ذلك، ورفع تقارير بهذا الشأن. ويقدم إلى المجلس التنفيذي تقرير منفصل عن الدراسة.

ثانيا–6 إصلاح القطاع الأمني:

73– عقدت المفوضية يومي 16 و17 مايو 2011 اجتماعا للخبراء الحكوميين لبحث إطار السياسة للاتحاد الأفريقي الخاص بإصلاح القطاع الأمني الذي تم إعداده تنفيذا للمقرر Assembly/AU/Dec.17(X) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد في يناير 2008. استكملت المفوضية في أغسطس 2011 مراجعة المشروع مع الأخذ في الاعتبار التعليقات التي استلمتها من الدول الأعضاء بعد اجتماع الخبراء. وفي الوقت نفسه، نظمت المفوضية ورشة عمل توجيهية حول إصلاح القطاع الأمني لفائدة البرلمان الأفريقي في ميدراند، من 22 إلى 24 نوفمبر 2011.

ثانيا–7 انتشار الأسلحة في منطقتي الساحل وشمال أفريقيا:

74– طيلة الأزمة الليبية، أولى الاتحاد الأفريقي أهمية خاصة للتحديات والأخطار المرتبطة بانتشار الأسلحة الآتية من مخازن الأسلحة الليبية في منطقتي الساحل وشمال أفريقيا. وكان الاتحاد الأفريقي قلقا من إمكانية وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات المسلحة والكيانات الإرهابية والمجرمة العاملة في المنطقة مما سيضيف إلى التحديات الأمنية التي تواجه البلدان المعنية آثارا خطيرة على استقرارها الطويل الأمد. وأرحب بالإدراك المتزايد داخل المجتمع الدولي بخطورة الوضع والحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة لمعالجة المسألة.

75– انطلاقاً من هذه الخلفية، قام الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ببعثة مشتركة إلى مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ونيجيريا والسنغال خلال شهر ديسمبر 2011 لتقييم الوضع وتقديم توصيات حول أفضل طريق للمضي قدما. وستقدم نتائج البعثة خلال الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى للبلدان المعنية على هامش الدورة الحالية للمجلس التنفيذي والذي يُعقد عملا بمقررات مجلس السلم والأمن ذات الصلة. وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بالبلدان الأساسية (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) على جهودها المشتركة في هذا الصدد لمكافحة الإرهاب وإنّني أتطلع إلى أن تنظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأخرى مثل هذا المسعى الضروري والواعد.

76- أعرب عن ارتياحي أيضا للتشاور المستمر بين الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد للتصدي لخطر انتشار الأسلحة في الساحل وشمال أفريقيا والذي يهدد الأمن الإقليمي لاسيما بالنظر إلى الروابط بين مختلف المجموعات الإرهابية. غير أن الدورة الثانية عشرة للجنة مسؤولي الشرطة في بلدان وسط أفريقيا، المنعقدة في نوفمبر 2011، في نجامينا، أتاحت الفرصة لإبراز ضرورة إقامة التعاون الإقليمي من أجل مكافحة انعدام الأمن واللصوصية في المنطقة.

ثانيا-8 **جهود نزع السلاح وعدم انتشاره:**

77- تم اتخاذ العديد من المبادرات خلال الفترة قيد الاستعراض في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشمل هذه المبادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الكيميائية والنووية وتنفيذ الوثائق ذات الصلة.

أ) الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة:

78- عملا بالمقرر الصادر عن المؤتمر في ملابو، عقدت المفوضية اجتماعا لخبراء الدول الأعضاء في لومي، توجو، في الفترة من 26 إلى 29 سبتمبر 2011 للنظر في مشروع "استراتيجية الاتحاد الأفريقي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة ومشروع خطة العمل لتنفيذها". أعد الاجتماع أيضا موقفا أفريقيا موحدا من معاهدة الاتجار بالأسلحة تمهيدا للمؤتمر الذي ترعاه الأمم المتحدة حول هذه المسألة والذي سيعقد في نيويورك في يوليو 2012 عملا بقرار الجمعية العامة 89/61 الذي دعا إلى إعداد وثيقة شاملة وملزمة قانونا تحدد معايير دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. وسيتم تقديم هذه الوثائق بصيغتها المعتمدة إلى المجلس التنفيذي في يونيو 2012.

ب) عدم انتشار الأسلحة النووية:

79- عقب انعقاد الدورة العادية الأولى للجنة الأفريقية للطاقة النووية في أديس أبابا في 4 مايو 2011، اتخذت المفوضية مزيدا من الخطوات لتفعيل اللجنة بالكامل. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية بعملية تعيين الأمين التنفيذي للجنة فضلا عن إجراء المشاورات مع

حكومة جمهورية جنوب أفريقيا لإبرام اتفاقية المقر ووضع الترتيبات النهائية الأخرى ذات الصلة.

ج) الأسلحة الكيميائية:

80- تنفيذا للمقرر (XXXVIII) AHG/DEC.182 الصادر عن الدورة العادية الـ38 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في دوربان في 2002 ومذكرة التفاهم الموقعة في 2006 بين المفوضية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واصلت المنظمتان التعاون في تعزيز وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، خاطبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدورة العادية الخامسة للجنة المتخصصة للدفاع والسلم والأمن واغتنمت الفرصة للتشاور مع الدول الأعضاء على هامش الدورة. كما شاركت المفوضية في عدد من الأحداث التي نظمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا – 9 **<u>متابعة تقرير برودي عن شراكة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة:</u>**

81- يذكر المجلس أنه خلال دورته العادية الـ16 التي عقدت في أديس أبابا يومي 30 و31 يناير 2011، شجع مؤتمر الاتحاد على إعداد وتقديم تقرير عن رؤية الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول مسائل السلم والأمن إلى مجلس السلم والأمن مع الأخذ في الاعتبار مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة والحاجة إلى تفسير مرن ومبتكر للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. [Assembly/AU/Dec.338 (XVI)]. وينبغي فهم هذا الطلب في سياق البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن للأمم المتحدة في 22 أكتوبر 2010 والذي لاحظ فيه هذا الجهاز عزم الأمين العام تقديم تقرير يحدد الرؤية الاستراتيجية للأمم المتحدة بشأن تعاون الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن. خلال اجتماعها التشاوري السنوي الخامس المنعقد في أديس أبابا في 21 مايو 2011، أكد مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة على أنهما يتطلعان إلى التقارير التي ننوي أنا والأمين العام للأمم المتحدة وتقديمها عن الرؤية الاستراتيجية بشأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

82- انطلاقا من هذه الخلفية، قدمتُ إلى مجلس السلم والأمن تقريرا عن رؤية المفوضية للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ويهدف التقرير إلى إعادة تركيز الاهتمام على الشراكة لتتجاوز الدعم والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة حاليا وتشمل قضايا أوسع نطاقا ذات مصلحة استراتيجية وسياسية متبادلة. في هذا الصدد، شددتُ على الحاجة والضرورة الملحة إلى قراءة مبتكرة لأحكام الفصل الثامن في سياق الأمن الجماعي وخصوصا في عصر أصبحت المنظمات الإقليمية فيه ركائز التعددية التي لا غنى عنها. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كانت التحضيرات جارية لعقد اجتماع مجلس السلم والأمن حول هذا الموضوع في 9 يناير 2012 تمهيدا لنقاش مجلس الأمن المقرر عقده في 12 يناير 2012.

ثانيا-10 <u>تطورات الأوضاع على أرض الواقع:</u>

83- تتناول الفقرات التالية تطور مختلف الأوضاع في الميدان وكذلك الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي للمساهمة في تسويتها أو في تعزيز السلام حيث تم إحلاله.

أ) **<u>جزر القمر</u>:**

84- قدمت، في شهر يونيو الماضي، تقريرا عن استكمال عملية تنفيذ اتفاق 16 يونيو 2010 حول إدارة فترة الانتقال المبرم بين الأطراف القمرية. تميزت الفترة قيد البحث عن طريق تعزيز التقدم المحرز لاسيما من خلال المساعي بقيادة الرئيس إيكيليلو دوينين وحكومته. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى توحيد الشرطة الوطنية الذي تم في 21 سبتمبر الماضي وتم بذلك وضع حد للنزاع الدائر حول صلاحيات الهيئات المركزية والجزرية في مجال الأمن الداخلي وإدارة الشرطة.

85- في نفس الوقت، لازالت جزر القمر تواجه عدة تحديات إذ ظل الوضع، على الصعيد الاقتصادي، صعبا جدا. يتعين، في هذا الصدد، أكثر من أي وقت مضى، تقديم مساعدة دولية مناسبة لهذا البلد. في هذا الصدد، من الضروري جدا أن يتم الوفاء بسرعة بالالتزامات التي تم التعهد بها إزاء جزر القمر خلال مؤتمر الدوحة المنعقد في 23 فبراير 2011. يتعلق الأمر أيضا بأن توضع تحت تصرف السلطات القمرية الموارد اللازمة

لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جزيرة أنجوان بغية استكمال جمع الأسلحة الفردية التي لازالت متداولة في الجزيرة. يجدر بالذكر أيضا أن التأجيل المتكرر لمحاكمة رئيس هيئة الأركان السابق للجيش الوطني للتنمية، أمير سليمو، المتهم، رفقة ثلاثة ضباط آخرين، بالتآمر لاغتيال ضابط سام آخر في 13 يونيو 2010، يشكل مصدر انشغال بالنظر لمخاطر التوترات الجزرية في وسط الجيش الوطني للتنمية.

86- على صعيد آخر، لا تزال مسألة جزيرة مايوت، التي أصبحت منذ 31 مارس 2011، مقاطعة فرنسية، تثير التوترات مع فرنسا. في رسالة وجهها لي في 7 نوفمبر 2011، أكد مجددا وزير الخارجية القمري رفض جزر القمر القرارات والمبادرات التي اتخذتها فرنسا. في هذا الصدد، طلب إعادة تنشيط "اللجنة السباعية" المكلفة بمسألة مايوت، بسرعة، أو إنشاء آلية وساطة. تشجع المفوضية المشاورات في إطار اللجنة السباعية بغية تحقيق تنسيق أكبر للجهود المرتبطة بمواقف ومبادرات حكومة جزر القمر حول هذه المسألة.

ب) <u>مدغشقر</u>

87- تميزت الفترة قيد البحث بتسجيل بعض التقدم في تسوية الأزمة السياسية التي تشهدها مدغشقر منذ التغيير غير الدستوري الذي حدث في مارس 2009. تمثل العنصر الرئيسي في هذا الصدد في التوقيع في أنتاناريفو، في 16 سبتمبر 2011، على "خارطة الطريق حول الخروج من الأزمة في مدغشقر" تحت إشراف مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. انضمت إلى خارطة الطريق، ثمانية أحزاب/كتل سياسية وحركتان السياسيتان هما زافي ورافالومانانا، في حين رفضت الحركة السياسية راتسيراكا التوقيع على هذه الوثيقة حيث اشترطت من سلطات الأمر الواقع أن تقوم بإلغاء الأمر الذي وجهته إلى شركات النقل الجوي بعدم السماح للرئيس السابق ديديي راتسيراكا بالسفر على متن أي طائرة متوجهة إلى مدغشقر. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأسبق ديديي راتسيراكا عاد في 24 نوفمبر 2011 إلى مدغشقر وذلك بموافقة سلطات الأمر الواقع. أما الرئيس السابق مارك رافالومانانا، فلم يتمكن من العودة إلى مدغشقر إذ أن السلطات المحلية أصدرت ضده أمرا بالقبض وأعلنت أنه سيتم توقيفه فور وصوله إلى مطار أنتاناريفو.

88- تتمحور خارطة الطريق حول أربع نقاط رئيسية هي: أ) مؤسسات فترة الانتقال؛ ب) الإطار الانتخابي؛ ج) بناء الثقة وجهود المصالحة الوطنية؛ د) آليات تنفيذ ومرافقة الاتفاق. في 14 أكتوبر 2011، اتفقت الأطراف الموقعة على خارطة الطريق، على إطار تنفيذ هذه الوثيقة. عقب ذلك، تم تعيين السيد جون أومار بيريزيكي، المرشح الوحيد لحركة زافي، في منصب رئيس الوزراء بالتوافق من قبل رئيس الفترة الانتقالية. شكل رئيس الوزراء الجديد حكومة وحدة وطنية. يجدر بالذكر أن حركتي رافالومانانا و راتسيراكا اعترضتا على هذا الاختيار. تم اجتياز مرحلة هامة أخرى بإنشاء مؤتمر الفترة الانتقالية والمجلس الأعلى للفترة الانتقالية في 1 ديسمبر 2011. رفضت حركة زافي، التي قررت عدم الانضمام إلى الحكومة الجديدة بحجة أن توزيع الوزارات لم يحظ بالتوافق، شغل المقاعد المخصصة لها في مؤتمر فترة الانتقال والمجلس الأعلى لفترة الانتقال.

89- في إطار مرافقة ودعم جهود الأطراف السياسية الفاعلة الملغاشية، أحاط مجلس السلم والأمن في اجتماعه الـ303 المنعقد في 8 ديسمبر 2011، علما بارتياح بالتقدم الملموس المسجل في عملية المصالحة الوطنية والخروج من الأزمة. كما أعرب عن نيته في رفع قرار تعليق مشاركة مدغشقر في أنشطة الاتحاد الأفريقي وكذلك العقوبات الأخرى ذات الصلة بالأزمة في مدغشقر عندما تثبت مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي أنه تم فعلا \ إحراز تقدم مرض في تنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك المادة 20 منها، وكذلك إنشاء اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة وتحديد الجدول الزمني الانتخابي. شجع مجلس السلم والأمن مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على مواصلة جهودها والاستمرار في مرافقة الأطراف الملغاشية. في نفس اليوم، اجتمعت مجموعة الاتصال الدولية حول مدغشقر تحت إشراف الاتحاد الأفريقي. شجعت مجموعة الاتصال الدولية حول مدغشقر الأطراف الملغاشية على المثابرة في جهودها معترفة في ذلك بضرورة دعم المجتمع الدولي ومرافقته المستمرة من أجل تسهيل الإدارة الجيدة للفترة الانتقالية ونجاحها. كما توجه وفد من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، الذي انضم إليه ممثلو عن المفوضية ومنظمة الفرنكوفونية، إلى أنتاناريفو من 19 إلى 22 ديسمبر 2011 بغية تقييم تنفيذ خارطة الطريق وسبل ووسائل مرافقتها من قبل المجتمع الدولي.

90- أعرب عن ارتياحي للتقدم المحرز في محاولات إيجاد حل للأزمة في مدغشقر وأشجع الأطراف الملغاشية على بذل كل ما في وسعها من أجل نجاح العملية. أثني على مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي على التزامها والنتائج الملموسة التي حققتها. ستعمل المفوضية التي أجرت اتصالات منتظمة مع الأطراف الملغاشية، على تعبئة الدعم اللازم للعملية الجارية، من قبل المجتمع الدولي. في هذا الصدد، أقترح إرسال بعثة إلى أنتاناريفو لتقييم احتياجات مدغشقر والتعجيل بعملية فتح مكتب الاتصال المشترك للاتحاد الأفريقي- مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، المكلفة بدعم تنفيذ خارطة الطريق يوميا.

ج) الصومال:

91- انعقدت الدورة العادية للمؤتمر في ملابو على خلفية التوقيع على اتفاقية كمبالا بين رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، السيد الشيخ شريف شيخ أحمد ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، السيد شريف حسن شيخ عدن في 6 يونيو 2011. بموجب هذه الاتفاقية التي انتهت وقد مدّد هذا الاتفاق الذي أنهى مواجهة سياسية طويلة بين السلطة التنفيذية والبرلمان والذي وافق عليه البرلمان الاتحادي الانتقالي في 11 يونيو 2011، تم تجديد الفترة الانتقالية لسنة واحدة حتى 20 أغسطس 2012. وفي وقت لاحق، تم تعيين رئيس وزراء وحكومة جديدة. وافق البرلمان الاتحادي الانتقالي على تشكيلة الحكومة الجديدة وكذلك على البرنامج السياسي لرئيس الوزراء. وخلال زيارة قمت بها إلى مقديشو في 26 أغسطس 2011 برفقة مفوض السلم والأمن، السفير رمضان العمامرة، شجعتُ الرئيس ورئيس البرلمان وأصحاب المصلحة الآخرين على عدم ادخار أي جهد من أجل تنفيذ اتفاقية كمبالا.

92- في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2011، دعم الممثل الخاص للأمم المتحدة في الصومال جنبا إلى جنب مع ممثلي الخاص وميسر ا لإيجاد وغيرهم من أعضاء المجموعة الأساسية لشركاء الصومال، عقد اجتماع استشاري شامل لأصحاب المصلحة الصوماليين في مقديشو. وقد خلص هذا المنتدى إلي اعتماد خارطة طريق انتقالية تحدد الأعمال الرئيسية التي ينبغي القيام بها لاستكمال المرحلة الانتقالية في إطار أربعة معايير رئيسية وهي: (أ) الأمن (ب) التوعية والمصالحة (ج) الحكم الرشيد و(د) الدستور والإصلاحات البرلمانية

والانتخابات. تنص خارطة الطريق أيضا على آلية تنفيذ ذات أربع طبقات. رحب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ293 المنعقد في 13 سبتمبر 2011 وكذلك أعضاء آخرون في المجتمع الدولي باعتماد خارطة الطريق ودعا إلى تنفيذها في الوقت المناسب. اغتنم الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال، الرئيس السابق جيري جون رولينجز، مناسبة زيارته إلى مقديشو في أكتوبر 2011 لدعوة الزعماء الصوماليين إلى ضمان تحقيق النتائج المرجوة من خارطة الطريق.

93- بحلول منتصف نوفمبر 2011، عينت مجلس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية لجنة مكونة من21 عضوا ينتمون إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية لبونتلاند وجالموج ومنظمة أهل السنة والجماعة إضافة إلى ممثلي المجتمع الدولي للإشراف على تنفيذ خارطة الطريق. أنشأت الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا لجنة خبراء مكونة من تسعة أعضاء لقيادة عملية استكمال مشروع الدستور الذي كان قيد المناقشة في المؤتمر الدستوري في غاروي في بونتلاند وقت إعداد هذا التقرير، وأجازت، بعد التشاور مع الكيانات الإقليمية، الخطة المنقحة للأمن والاستقرار الوطني المعروض الآن على البرلمان لإقراره، ووسعت لجنة الأمن المشتركة لتشمل الكيانات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، تم عقد منتدى تشاوري لمنظمات المجتمع المدني في مقديشو في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2011 للمساهمة في عملية تنفيذ خارطة الطريق.

94- في حين تم اتخاذ خطوات جديرة بالثناء، فإن من المطلوب بذل المزيد لتحقيق المعالم والجداول الزمنية الواردة في خارطة الطريق. من ناحية، ينبغي لأصحاب المصلحة الصوماليين مواصلة إبداء الإرادة السياسية اللازمة ووحدة الهدف. وتشير الأزمة البرلمانية الأخيرة التي بدأت في 13 ديسمبر 2011 عندما حاولت مجموعة من البرلمانيين الإطاحة برئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي إلى استمرار الانقسامات بين وداخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ومن ناحية أخرى، يتوقف التنفيذ المناسب من حيث التوقيت لمعالم خارطة الطريق على حشد الموارد الكافية من قبل المجتمع الدولي. ومما له أهمية موازية الحاجة إلى توسيع نطاق أنشطة خارطة الطريق لتشمل المناطق المحررة حديثا وتحييد المخربين.

95- لُوحظ تحسن ملحوظ في الوضع الأمني العام في الصومال. ففي 6 أغسطس 2011، أجبرت ضغوط قوية من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال المتطرفين من حركة الشباب على الانسحاب من جميع مناطق مقديشو تقريبا. وتسيطر الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الآن على حوالي 98 في المئة من العاصمة. وقد لجأت جيوب المتطرفين من حركة الشباب التي لا تزال موجودة في المدينة إلى حرب غير متكافئة. تعمل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بصورة وثيقة مع السلطات الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق مزيد من الاستقرار في المناطق المحررة حديثا والتي شهدت تدفقا من السكان الصوماليين. وفي أماكن أخرى من البلاد، زادت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك حركة أهل السنة والجماعة الضغط على متمردي حركة الشباب وحزب الإسلام. وفي أكتوبر 2011 في أعقاب سلسلة من عمليات خطف استهدفت السياح والعاملين الإنسانيين على الأراضي الكينية يشتبه في أن متشددين من حركة الشباب على الحدود الصومالية يقفون وراءها، نشرت كينيا قوات في الصومال على أساس قرارات الإيجاد وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة. وقد ساهمت العملية الكينية "الدفاع عن الوطن" التي نُفذت بالاشتراك مع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في إضعاف المتطرفين من حركة الشباب في جوبا الوسطى والسفلى ومناطق غيدو.

96- في ضوء هذه التطورات، عقدت المفوضية سلسلة من الاجتماعات شاركت فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية والبلدان المساهمة بالقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي والدول المعنية الأخرى وهي بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وأوغندا فضلا عن الأمم المتحدة. وتم الاتفاق على أن الانسحاب القسري لحركة الشباب من مقديشو والعملية الكينية وفرتا فرصة فريدة لتعزيز الأمن وتسهيل جهود المصالحة. وفي وقت لاحق، وافقت الإيجاد خلال دورتها الاستثنائية التي عقدت في أديس أبابا في 25 نوفمبر 2011، على عدد من الخطوات لتعزيز الحملة العسكرية ضد حركة الشباب. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد، مرة أخرى، بمنظمة الإيجاد ورئيسها، رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي، على قيادتهما والتزامهما المتواصل.

97- كمتابعة لذلك، يجري وضع مفهوم استراتيجي للمرحلة المقبلة من تنفيذ صلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من قبل فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير في صيغته النهائية، كانت الجهود جارية لعقد المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى المعنية لتمكين مجلس السلم والأمن من بحث واعتماد المفهوم الاستراتيجي في أوائل يناير 2012 قبل إحالته لاحقا إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة. وسيشمل المفهوم الاستراتيجي زيادة من حيث عدد القوات مع إلحاق القوات الكينية بها وهي خطوة قبلتها كينيا أصلا في أعقاب النداء الذي وجهته الإيجاد والطلب الوارد من مجلس السلم والأمن لاحقا. وسوف يشمل أيضا توفير ما يكفي من عناصر تمكين وتعزيز القوة من أجل تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تمديد منطقة عملياتها لدعم قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي ينبغي تعزيز هيكلها القيادي والتحكمي ومعداتها بدرجة كبيرة.

98- في غضون ذلك، ارتفع قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع نشر قوات إضافية من بوروندي وأوغندا فضلا عن وصول العناصر الاولى من الكتيبة التي تعهدت بها جيبوتي إلى مسرح العمليات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في أعقاب اجتماع مجلس السلم والأمن الـ293 الذي أجاز مفهوم العمليات المنقح، بما في ذلك زيادة في قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار رقم 2010 (2011) الذي أعرب فيه عن اعتزامه القيام باستعراض احتمالات وجود حاجة إلى تعديل مستويات البعثة المأذونة عندما تصل إلى مستواها المأذون الحالي البالغ 12000 فرد. وطلب مجلس الأمن من الأمين العام أيضا مواصلة تزويد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي المشار إليها في القرار 1863 (2009) لعدد أقصاه 12000 فرد نظامي. وعلى الأرض، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم دعم قيم للحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها الأمنية إضافة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

99- واصلت المفوضية كذلك متابعة الوضع الإنساني في الصومال الذي ازداد تعقيدا بفعل الجفاف الذي لحق بالبلد هذه السنة، وهو الأسوأ منذ سنوات عديدة. وبالإضافة إلى الدعم

المحدود الثي تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الميدان، والمشاريع التي يقوم بتنفيذها داخل الصومال المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي في قطاع تربية المواشي، الذي يعتبر الاقتصاد الصومالي، وأساس سبل العيش لسكان البلد الذين معظمهم من الرعاة والرعاة المزارعين؛ وتوعية المجتمع الدولي، نظمت المفوضية مؤتمرا إعلان التعهدات في أديس أبابا، في 25 أغسطس 2011. وقد تمت تعبئة ما يزيد على 350 مليون دولار أمريكي نقدا و28 مليون دولار أمريكي من المساعدات العينية لصالح ضحايا الجفاف والمجاعة في الصومال وفي مناطق أخرى من القرن الأفريقي. وأنتهز هذه الفرصة لأثني على الدول الأعضاء والجهات الشريكة، خصوصا البنك الأفريقي للتنمية، التي اعلنت تعهدات لمعالجة الوضع في القرن الأفريقي. كما أحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود لسد فجوة التمويل في عملية النداء الموحد لصالح الصومال.، وكذلك على تجديد تعهداتها ودعمها للاستراتيجيات المتوسطة والطويلة المدى من أجل الأمن الغذائي في القارة.

100- نقف حاليا في مفترق الطرق في السعي من أجل السلم والأمن والمصالحة في الصومال. وإن كلا من توقيع اتفاقية كمبالا وما تبعه من اعتماد خارطة الطريق، وكذلك المكاسب الأمنية التي تحققت في الميدان، يتيح فرصة فريدة لفصل جديد في تاريخ الصومال المضطرب. وبينما يبقي الشيء الكثير مرهونا بالتزام أصحاب المصلحة الصوماليين وقدرتهم على مواجهة التحديات الحالية، يتعين على المجتمع الدولي، والأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، الاضطلاع بدور حاسم لمساعدة الشعب الصومالي على وضع حد نهائي من العنف والمعاناة الشديدة جراء عقود من النزاع في بلدهم. من جانبه، سيبقى الاتحاد الأفريقي الذي وراء قراره نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من شعوره قوي بالتضامن، صامدا في جهوده.

د) <u>التطورات الأخرى في القرن الأفريقي</u>:

101- ظلت المفوضية تتابع عن كثب الأوضاع الأخرى ذات الصلة في القرن الأفريقي. لم يتم تحقيق **أي تقدم في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا** أي تقدم. وقد أعرب مؤتمر الاتحاد،

على مر السنين، عن انشغاله إزاء هذا المأزق، مؤكد الحاجة إلى جهود أفريقية مجددة لمساعدة البلدين على تسوية نزاعهما الحدودي تسوية سلمية، وتطبيع علاقاتهما وإرساء أساس لسلام وأمن دائمين في القرن الأفريقي.

102- بخصوص العلاقات بين جيبوتي وإرتريا، واصلت المفوضية متابعة المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية المبرمة بين البلدين في 6 يونيو 2010، تحت رعاية دولة قطر. ففي 4 أكتوبر 2011، تلقيت رسالة من وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جيبوتي، السيد محمد علي يوسف. أوضح فيها أن أسيري حرب جيبوتيين، من أصل 19 أسرى تعتقلهم إرتريا، فرا مؤخرا من هذا البلد إلى السودان، قبل أن يتم نقلهما إلى جيبوتي، بينما تنفي إريريا باستمرار أنها تعتقل أي أسير جيبوتي. وطلب مني الوزير، الذي أوضح أن جيبوتي قامت بالوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بأسرى الحرب وأن المسألة رُفعت إلى عناية الوساطة القطرية، أن أقوم بمساعي حميدة للمساعدة على إطلاق سراح الجنود الجيبوتيين الذين لا يزالون معتقلين في إرتريا. وردا على ذلك، أبلغت الوزير الجيبوتي أني سأرفع المسألة رسميا إلى عناية السلطات الإرتيرية، مؤكدا له استعداد المفوضية لتسهيل حل عاجل.

103- في 15 نوفمبر 2011، كتبتُ إلى وزير الخارجية الإرترية، السيد عثمان صلاح محمد، لرفع هذه المسألة إلى عنايته والتماس وجهة نظر بلده. وأكدتُ أن المفوضية مستعدة للمساعدة في تسوية هذه المسالة الإنسانية، في سياق مقرر دورة ملابو لمؤتمر الاتحاد بشأن العلاقات بين جيبوتي وإرتريا، الذي طلب من المفوضية أن تتابع الوضع عن كثب وأن لا تدخر جهدا وتسهيل إحراز التقدم. في رده المؤرخ 29 نوفمبر 2011، شّدد الوزير الإرتري أن مسألة أسرى الحرب، تشكل جزءاً من اتفاقية 6 يونيو، وأن كل شكوى أو مشكلة يثيرها أي من الطرفين ينبغي توجيهها إلى عناية أمير قطر، مضيفا أنه ينبغي ألاّ يكون ثمة طريقة أو آلية وساطة موازية أخرى. واتهم جيبوتي بممارسة استفزازات متكررة وحملات دبلوماسية عدوانية، انتهاكاً للاتفاقية، مضيفا أن بلاده ملتزمة التزاما كاملا وقويا بنص وروح الاتفاقية.

104- تنوى المفوضية التواصل مع الوساطة القطرية للحصول على مستجدات إضافية حول وضع تنفيذ اتفاقية 6 يونيو، وتبادل وجهات النظر حول أفضل الطرق التي يمكن بها أن

تساهم في تنفيذ الالتزامات الواردة فيها. وفي انتظار ذلك، أود، مرة أخرى، أن أكرر النداء الذي وجهته دورة المؤتمر في ملابو مناشدة جيبوتي وإرتريا الاستمرار، في إبداء حسن النية، في التنفيذ التام للاتفاقية التي وقعتاها.

105- تنوي المفوضية تكثيف جهودها الرامية إلى وضع نهج إقليمي لمواجهة تحديات السلم والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي، وهي أمر شّدد مؤتمر الاتحاد على الحاجة إليه. وسترمي المشاورات التي يتعين إجراؤها مع جميع أصحاب المصلحة إلى تسهيل عقد مؤتمر إقليمي حول السلم والأمن والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي، كما هو مقرر في خطة العمل التي اعتمدتها الدورة الخاصة لمؤتمر الاتحاد حول بحث وتسوية النزاعات، المنعقدة في 31 أغسطس 2009.

106- وأخيرا، تميزت الفترة قيد الدراسة باعتماد مجلس السلم للأمم المتحدة القرار 2023 (2011) في 5 ديسمبر 2011. في هذا القرار، أعرب مجلس الأمن، بعد أن أبدى على وجه الخصوص انشغاله البالغ إزاء استنتاجات تقرير فريق الرصد للصومال/إرتريا الصادر في 18 يوليو 2011، عن بعض الآراء بشأن المسألة، بما فيها استعمال ضريبة "المهجر" أو الاستعمال المحتمل للقطاع المعدني الإرتري من قبل الحكومة الإرترية كمصدر مالي لزعزعة استقرار إقليم القرن الأفريقي، أو انتهاك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. وشّدد على الحاجة إلى الالتزام الكامل بالحظر على الأسلحة الذي فرضه القرار 733 (2009)، بصيغته المفصلة والمعدلة في وقت لاحق، وكذلك الحاجة إلى ضمان التنفيذ الدقيق لحظر الأسلحة الوارد في القرار 1907 (2009)، بما في ذلك تفتيش جميع الشحنات من وإلى إرتيريا، تحت شروط معينة. وأعرب عن نيته في تطبيق عقوبات مستهدفة ضد أفراد وكيانات وفقا لقراراته ذات الصلة. وقرر مجلس الأمن توسيع نطاق التفويض المسند إلى فريق الرصد ليقوم برصد الإجراءات المفروضة بموجب القرار 2023 (2011) ورفع تقارير عنها. من جانبها، رفضت إرتريا بشدة استنتاجات تقرير فريق الرصد، ووصف القرار بأنه لا يستند إلى أي أساس صحيح ويخلو من أي سند قانوني. في هذا الصدد، أرسلت إرتريا بلاغات عديدة إلّى الأمم المتحدة، وكذلك إلى المفوضية، بما فيها رسالة وجهها إلى، بتاريخ 31 يوليو 2011، الرئيس إيسایاس أفوركي.

هـ)المسائل العالقة بخصوص اتفاق السلام الشامل، ومفاوضات ما بعد الانفصال بين السودان وجنوب السودان، ودارفور، وجهود الاتحاد الأفريقي ذات الصلة

107- انعقدت قمة ملابو على خلفية تقدم هام في تنفيذ المسائل العالقة لاتفاق السلام الشامل. وبالفعل، قبل أيام قلائل من انعقاد القمة، وقعّت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية حول الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن أبيي، بينما وقعت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان–الشمال الاتفاقية الإطارية حول الشراكة السياسية والترتيبات الأمنية في النيل الأزرق وجنوب كردفان. وتبعا لذلك، رحب مؤتمر الاتحاد بهذه التطورات وحث الأطراف السودانية على مواصلة إبداء الالتزام المطلوب لاستكمال تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واختتام مفاوضات ما بعد الاستفتاء، مع دعم من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي.

108- يذكر المجلس أيضا أن النائب الأول لرئيس السودان آنذاك، سالفا كير ميارديت، كان مدعوا لحضور القمة، عقب الاستفتاء على تقرير المصير في يناير 2011، الذي تبنى جنوب السودان فيه، بصفة ساحقة، خيار الاستقلال. وقد أقر المؤتمر بالخيار الذي تم تبنيه، وشّدد على أنه يتطلع إلى الترحيب بجمهورية جنوب السودان كأحدث دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، وذلك مباشرة بعد استقلالها في 9 يوليو 2011.

109- قد حضرتُ، برفقة مفوض السلم والأمن، وغيره من أعضاء المفوضية، مراسم الاحتفال بإعلان استقلال جنوب السودان، في جوبا، في 9 يوليو 2011. وفي وقت لاحق، لقيت جمهورية جنوب السودان ترحيبا حارا كعضو في الاتحاد الأفريقي. وقد جرى رسميا رفع علم جنوب السودان في مقر الاتحاد الأفريقي في 15 أغسطس 2011 في حفل حضره الرئيس سلفا كير ميارديت. ومنذ إعلان استقلال جنوب السودان، خاضت الحكومة عملية لبناء الأمة والمصالحة مع بقية الأحزاب السياسية والمليشيات. وبينما تعتبر التحديات القائمة مستعصية، فلدي ثقة كاملة في قدرة جنوب السودان، قيادة وشعبا، على التغلب عليها. وإني إذ أهنئ شعب وحكومة جنوب السودان على هذا الإنجاز، لأعرب عن خالص تقديري لشعب حكومة جمهورية السودان على كريم قبوله غير العادي لقرار جنوب السودان

بالانفصال. فبالنسبة للسودان، ينطوي انفصال جنوب السودان على آثار سياسية واقتصادية لا يستهان بها.

110- خلال الفترة قيد البحث، استمرت المفوضية، خصوصا من خلال فريق عمل التنفيذ الرفيع المستوى، في العمل على نحو نشط مع الأطراف على إيجاد تسوية للمسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل، وعلى ترتيبات ما بعد الانفصال، بناء على المبدأ الأساسي والمتفق عليه والمتمثل في دولتين تتعايشان في سلام ويدعم بعضهما البعض الأخر. ويعتبر الوفاء بهذه الالتزامات أمرا هاما ليس فحسب بالنسبة للعلاقات بين السودان وجنوب السودان، وإنما أيضا بالنسبة للحكم الداخلي في البلدين. ولقد أكدت مجددا تقديري للرؤساء السابقين تابو إمبيكي وعبد السلامي أبوبكر وبيار بويويا لالتزامهم الجلي بأداء التفويض المناط بهم. وقد بقيت، أنا ومفوض السلم والأمن، في اتصال مستمر مع الأطراف لتشجيعها على معالجة المسائل العالقة وتقديم التعاون الضروري للاتحاد الأفريقي.

111- خلال نوفمبر 2011، بدأ فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي جولة جديدة من المفاوضات حول المسائل العالقة، بما فيها: (1) وصول الجنوب إلى خطوط الأنابيب التي تعبر الشمال؛ (2) الترتيبات المالية الانتقالية لتخفيف الصدمة الاقتصادية على الاقتصاد السوداني الناجم عن فقدان الإيرادات نتيجة لانفصال الجنوب؛ (3) تقاسم الأصول والخصوم؛ (4) المتأخرات المتعلقة بالنفط وغيرها من المسائل العالقة؛ (5) العمليات المصرفية والمدفوعات العابرة للحدود؛ (6) العلاقات التجارية؛ (7) ترسيم الحدود، وتسوية النزاعات، وإدارة هجرة الرعاة عبر الحدود؛ (8) المسائل الأمنية، بما فيها إدارة منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين؛ (9) إدارة الموارد المائية، بما فيها مياه النيل؛ (10) حالة الجنسية للسودانيين الجنوبين في السودان، والسودانيين في الجنوب؛ (11) آليات تسوية النزاعات؛ (12) الجهود اللازمة لإيجاد حل لمسألة أبيي.

112- من 19 إلى 20 ديسمبر 2011، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى اجتماعا في أديس ابابا، إثيوبيا، بين السودان وجنوب السودان، لاستعراض المسائل العالقة في المفاوضات بين الدولتين. في هذه المناسبة، اتفق الجانبان على مواصلة المفاوضات بجدية للتوصل إلى اتفاقية حول المسائل العالقة في وقت سريع. ومن المقرر أن تُستأنف المفاوضات في

بداية يناير 2012. في انتظار ذلك، لا يسعني إلى أن أكرر النداء الذي وجهه مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ302، المنعقد في 30 نوفمبر 2011، إلى البلدين مناشدا إياهما التحلي بالروح التوافقية المطلوبة وإبداء الالتزام بحسن الجوار بغية التعجيل باختتام المفاوضات حول جميع المسائل العالقة، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة التي يمكن للبلدين من خلالها تحقيق أهدافهما من حيث الأمن والديمقراطية و التنمية، وتلبية أمس احتياجات شعوبها.

113- وفيما يتعلق بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في السودان، فلم يلتزم الجانبان بالاتفاقية الإطارية، وقد ازداد القتال حدة منذ ذلك الوقت في هاتين المنطقتين. ومن الأهمية البالغة أن يوقف الجانبان العدوان على الفور وأن يعودا إلى المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية. كما أن من الأهمية ضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عائق وتمكين النازحين داخليا من العودة إلى منازلهم. ومن الواضح أن تأسيس "الجبهة الثورية السودانية" المكونة من ثلاث جماعات مسلحة من دارفور والجبهة الشعبية لتحرير السودان–الشمال سيزيد في تعقيد السعي إلى إيجاد حل حيث أن الجبهة الثورية السودانية أوضحت أن هدفها هو الإطاحة بالنظام الحالي في السودان من خلال استعمال جميع الوسائل المتاحة. وتشكل أيضا وفاة الدكتور خليل إبراهيم مؤخرا، زعيم حركة العدل والمساواة، عاملا آخر في الجهود المبذولة من أجل السلام.

114- استمرت المفوضية في متابعة الوضع في دارفور عن كثب. ويتمثل أحد التطورات الرئيسية خلال الفترة قيد الدراسة في اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في 14 يوليو 2011 وتوقيع الاتفاقية من قبل حكومة السودان وحركة العدل والحرية. وقد كان ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. ويجري الآن بذل جهود متواصلة في سبيل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأشيد بالأطراف لالتزامها وأشجعها على مواصلة جهودها. وأثني باليوناميد للدعم القيم الذي تقدمه في هذا الصدد، وأشجع كبير الوسطاء المشترك، أعني إبراهيم جمباري، على مواصلة تعامله مع حكومة السودان، وكذلك مع الحركات المسلحة غير الموقعة لحثها على الانضمام إلى عمليات السلام. كما أود أن أؤكد مجددا تقديري

لكبير الوسطاء المشترك السابق، جبريل باسولي، وحكومة قطر لجهودهما الدؤوبة والتزامها الثابت، مما جعل إبرام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أمرا ممكنا.

115- في الوقت ذاته، وبينما تتمثل المهام العاجلة في تعميم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بغية ضمان قبولها من قبل سكان دارفور ككل، وإقناع بقية الجماعات المسلحة بتوقيع الوثيقة، ينبغي أن تتواصل الجهود لعقد العملية السياسية في دارفور، أساسا باعتبارها عملية محلية لإشراك جميع سكان دارفور في تحديد مستقبل المنطقة داخل السودان، دون أن يغيب عن الأذهان الطابع المتأصل والمعقد للنزاع في دارفور. خلال اجتماعه المذكور أعلاه، أكد مجلس السلم والأمن دعمه للجهود التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى، بدعم من اليوناميد، لتسهيل إطلاق العملية السياسية في دارفور في وقت مبكر. في هذا الصدد، رحب مجلس السلم والأمن بهذه العملية، ودعا شركاء الاتحاد الأفريقي، خصوصا مجلس الأمن للأمم المتحدة وأعضاءه، والمجتمع الدولي ككل، إلى تقديم الدعم الكامل لها، واتخاذ الإجراءات المنتظرة منها لتسهيل عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى واليوناميد في هذا الصدد. وكما شدد على ذلك فريق التنفيذ، في ظل السياق الجديد الذي تبلور عقب استقلال جنوب السودان، سيتم ربط عملية السلام في دارفور، إن دعت الضرورة، بعملية الإصلاح الدستوري الوطني الذي يضم جميع مواطني جمهورية السودان في صياغة تسوية سياسية وطنية جديدة. وبالفعل، يتطلب حل سياسي دائم للنزاع السوداني في دارفور أن تكون اتفاقية شاملة بين أهل دارفور جزء لا يتجزأ من العملية الوطنية.

116- فكما أشار إلى ذلك بحق فريق التنفيذ في التقرير الأخير إلى مجلس السلم والأمن، بالرغم من أن التحديات التي تواجه السودان وجنوب السودان معهودة، تتسم جوانب هامة منها بطابع استثنائي. فقليل من بلدان القارة عاشت مثلما عاشت البلدان من قصص الانقسام والنزاع المرير. يمتلك جنوب السودان المستقل حديثا مؤسسات متواضعة جدا ومؤشرات متدنية للغاية في مجال التنمية البشرية. ويواجه السودان صدمة اقتصادية في غاية من القسوة في الوقت الذي يُحرم فيه من مصادر المساعدة المالية الدولية التي كان من الطبيعي أن تتوفر لتخفيف حدة المحنة. والطابع الاستثنائي لهذه التحديات، بدوره، يضع على عاتق القارة الأفريقية والمانحين الدوليين والدائنين مسؤولية ممارسة الجهود المتفقة مع

الوضع للتأكد من أن الأمتين ستخرجان من المرحلة الصعبة الحالية عضوين كاملين متمتعتين بالتقدير في مصاف الأمم الأفريقية والمجتمع الدولي ككل.

117- قطع السودان وجنوب السودان شوطا طويلا في كفاحهما من أجل السلم والعدالة والمساواة. وتجدر الإشادة بقيادة البلدين وشعبيهما، مرة أخرى، لثباتها وقدرتها على الصمود وأحثها على التصدي للتحديات الملحة التي تواجهها. وسيستمر الاتحاد الأفريقي في تقديم ما في وسعه من الدعم للجهود الجارية المبذولة في سبيل تعزيز السلم والأمن والاستقرار في السودان وجنوب السودان، وكذلك لتسوية مسائل ما بعد الانفصال. كما يواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال فريق التنفيذ، دعم جهود الحكومتين في سبيل تحقيق الديمقراطية، باعتبارها شرطا مسبقا للاستقرار والحكم العادل، مع مراعاة التنوع الذي يتميز به كلا البلدين.

و) <u>جمهورية الكونغو الديمقراطية:</u>

118- تميزت الفترة قيد البحث بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 28 نوفمبر 2011. برزت تحديات كثيرة من هذه الانتخابات التي تم تنظيمها في المواعيد الدستورية والتي شارك فيها 11 مترشحا بالنسبة للانتخابات الرئاسية وحوالي 19000 مترشح بالنسبة للانتخابات التشريعية في بلد تفوق مساحته 2 مليون كلم مربع، ويخلو تقريبا من كل بنية تحتية. سمحت الإرادة السياسية للسلطات والدعم الذي قدمته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي وكذلك تضامن بعض بلدان المنطقة، بتنظيم الاقتراع بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي تمت مواجهتها.

119- لتوفير المناخ السياسي الملائم لتنظيم انتخابات هادئة، أعدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة جملة من الإجراءات التي كان من شأنها، لو احترمتها جميع الأطراف الفاعلة، تجنب التوترات والأحداث التي تميزت بها العملية الانتخابية، أو تخفيف حدتها. وعليه، أنشأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لجنة وطنية للوساطة في العملية الانتخابية تتكون من 7 أعضاء من الجماعات الطائفية للمجتمع المدني، مكلفة بالحرص على السلوك الجيد للأطراف الفاعلة السياسية وتشكيل إطار لتهدئة التوترات. وبغرض توفير

مناخ هادئ أيضا، تم إعداد مدونة قواعد السلوك، بمساعدة المجتمع الدولي، لصالح المرشحين للانتخابات الرئاسية. تم التوقيع على هذه المدونة من قبل 10 من الـ11 مرشحا للانتخابات الرئاسية.

120- في إطار مهمة الاتحاد الأفريقي لدعم جهود منع النزاعات، والتوصيات المتضمنة في تقريره عن النزاعات والعنف الناتج عن الانتخابات، قام فريق الحكماء بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من 6 إلى 8 أكتوبر 2011. امتدادا لهذه البعثة، توجهت إلى كينشاسا وأوفيرا، حيث كان رئيس الجمهورية يقوم بحملته، لمقابلة السلطات الكونغولية ومختلف الأطراف الفاعلة في البلاد. اغتنمت هذه الفرصة للتأكيد على الضرورة الملحة لعمل الأطراف الفاعلة المعنية من أجل إجراء انتخابات تتسم بالهدوء والعمل في إطار الدستور ومؤسسات الجمهورية. أكدت مجددا على هذه النداءات في عدة بيانات صحفية قمت بنشرها بعد ذلك. خلال اجتماعه الـ298 المنعقد في 17 نوفمبر 2011، ناشد مجلس السلم والأمن جميع الأطراف المعنية الكونغولية التحلي بروح المسؤولية سواء فيما يتعلق بالأعمال أو الأقوال وتوفير الجو المناسب لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وهادئة. أكد مجلس السلم والأمن على ضرورة احترام الإطار الدستوري ومؤسسات البلاد.

121- بالرغم من كل الجهود المبذولة، جرى اقتراع 28 نوفمبر في جو متوتر تميزت بعدة أحداث. في هذا الصدد، لم أكف، في جميع البيانات الصحفية التي قمت بنشرها في الفترة التي تلت إجراء الانتخابات وفي اتصالاتي مع الأطراف الكونغولية، عن التأكيد على وجوب وإلزامية قيام المرشحين الذين اعترضوا على نتائج الاقتراع، بالتعبير عن ذلك بطرق سلمية محضة من خلال اللجوء إلى الآليات والإجراءات المقررة في هذا الشأن، وضرورة تدخل قوات الأمن باعتدال ومهنية في مهمة حفظ الأمن العام بشكل يتم من خلاله تجنب أي حادث من شأنه التسبب في تفاقم التوتر وتعقيد إدارة فترة ما بعد الانتخابات. في عين المكان، أكدت بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي بقيادة السيد مكتار أوان، وزير الخارجية السابق لمالي، على نداءات الاعتدال التي نشرتها.

122- في 9 ديسمبر 2011، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشر النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية حيث احتل المرشح جوزيف كابيلا المرتبة الأولى وتلاه المرشح إيتيين

تشيسيكيدي. في 16 ديسمبر 2011، نشرت المحكمة العليا النتائج النهائية وأعلنت عن انتخاب السيد كابيلا رئيسا للجمهورية بنسبة 95،48% من الأصوات المعبر عنها، في حين أحرز السيد تشيسيكيدي على 33،32% من الأصوات. أدى الرئيس المنتخب اليمين في 20 ديسمبر. رفض السيد تشيسيكيدي ومرشحون آخرون من المعارضة هذه النتائج وقرار المحكمة العليا، كما رفض هذا الأخير اللجوء إليها بحجة أنها غير منصفة. وقد أعلن السيد تشيسيكيدي نفسه رئيسا منتخبا وأدى اليمين في 26 ديسمبر 2006 خلال مراسم أجراها في بيته.

123- في الختام، أود أن أعرب عن ارتياحي لإجراء الانتخابات الثانية في فترة ما بعد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يتعلق الأمر الآن بالنسبة للأطراف الكونغولية باستخلاص العبر من عمليات الاقتراع التي جرت من أجل تعميق العملية الديمقراطية في البلاد، بما في ذلك على أساس نتائج فرق المراقبة الانتخابية للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. ونظراً إلى التحديات الكثيرة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين على الأطراف المعنية أيضا مراعاة المصلحة العليا للبلاد والامتناع عن كل عمل من شأنه تهديد السلم والاستقرار. في هذا الصدد، أعرب عن سروري للإعلان الذي أصدره الرئيس كابيلا بمناسبة أدائه اليمين والمتعلق بعزمه على أن يكون رئيس كل الكونغوليين وأن يقوم بتلبية طموحاتهم في الرفاهية والعمل بروح متفتحة مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البلاد.

ز) **<u>جمهورية أفريقيا الوسطى:</u>**

124- من بين أهم التطورات التي طرأت في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ دورة ملابو، تجدر الإشارة إلى تنظيم انتخابات تشريعية جزئية في 14 مقاطعة في 4 سبتمبر 2011 قضت المحكمة الدستورية بعدم صحة نتائجها. تأتي هذه الانتخابات امتدادا للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في 23 يناير 2011. انطلاقا من العبر المستخلصة من مختلف هذه الاقتراعات، أنشأت سلطات أفريقيا الوسطى لجنة للتشاور حول مراجعة قانون

الانتخابات تضم مختلف الأطراف الفاعلة المعنية وكذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفة مراقب .

125- على الصعيد الاقتصادي، لازال الوضع مستعصيا. في هذا الصدد، اتخذت حكومة أفريقيا الوسطى جملة من المبادرات بما في ذلك تنظيم أول لقاء لمسؤولي المالية في بانجي في 8 سبتمبر 2011. كما تعتزم تقديم الصيغة النهائية لوثيقة الاستراتيجية من أجل الحد من الفقر خلال المائدة المستديرة للشركاء الفنيين والماليين المقرر عقدها بحلول سنة 2012. أما بالنسبة للوضع الأمني، فهو يتميز بنشاط بعض عناصر المجموعات المسلحة المحلية، وكذلك مواصلة نشاط جيش الرب للمقاومة. كما زاد تواجد وحدات القائد المتمرد بابا لادي من تأزم الوضع. وعليه، لازالت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه أوضاعا إنسانية تثير الانشغال.

126- أود أن أوجه مرة أخرى نداء ملحا إلى المجتمع الدولي ليدعم بشكل فعال جهود جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى تعزيز السلام . أناشد سلطات أفريقيا الوسطى مواصلة الإصلاحات التي تم الشروع فيها والتعجيل بها، بما في ذلك نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة إدماجهم وإصلاح قطاع الأمن، وأدعوها إلى بذل كل ما في وسعها من أجل تعميق الديمقراطية وتعزيزها. سيواصل الاتحاد الأفريقي الحاضر في الميدان بنشاط عبر مكتب الاتصال، وممثلتي الخاصة السيدة حواء أحمد يوسف، تقديم الدعم اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى. في هذا الإطار، شاركت المفوضية بنشاط في إعداد برنامج الأنشطة وميزانية بعثة توطيد السلام لسنة 2012، تحسبا لانسحاب الوحدات المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع نهاية سنة 2013. أعطت المفوضية موافقتها لطلب تمويل هذه الأنشطة من قبل وحدة دعم منتدى الشراكة الأفريقية وتتابع الأنشطة المتعلقة بذلك.

ح) مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة:

127- خلال دورته المنعقدة في ملابو، رحب مؤتمر الاتحاد بالخطوات التي تم اتخاذها لتفعيل مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة وأعرب عن دعمه الكامل للمشاورات التي أجراها الاجتماع الوزاري للبلدان المتضررة المنعقد في أديس أبابا في يونيو 2001، وطلب

من مجلس السلم والأمن الترخيص للعملية المقترحة بكافة عناصرها. وانطلاقا من هذه الخلفية، قامت المفوضية باطلاع الاجتماع الـ 295 لمجلس السلم والأمن على المبادرة المقترحة. وأعقب ذلك تقرير تم تقديمه إلى الاجتماع الـ 299 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 22 نوفمبر 2011.

128- أذن مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه الـ299، بإطلاق مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، باعتبارها مبادرة الاتحاد الأفريقي بدعم من المجتمع الدولي، لفترة ابتدائية مدتها ستة أشهر. وتهدف مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة إلى تعزيز القدرات التشغيلية للبلدان المتأثرة بفظائع جيش الرب للمقاومة؛ بحيث تهيئ بيئة مواتية لإحلال الاستقرار في المناطق المتأثرة؛ وتيسير تقديم العون الإنساني للمناطق المتأثرة. وافق مجلس السلم والأمن على إنشاء العناصر المختلفة لمبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة، وتحديداً: آلية التنسيق المشتركة وفريق العمل الإقليمي ومقار فريق العمل الإقليمي، بما في ذلك مركز العمليات المشتركة.

129- قمت فور اجتماع مجلس السلم والأمن، بتعيين مبعوث خاص بالإنابة لقضية جيش الرب للمقاومة، في شخص السيد فرانسيسكو ماديرا، إلى جانب مسؤولياته الحالية كممثل خاص للاتحاد الأفريقي للتعاون في مكافحة الإرهاب، حفاظاً على الزخم الذي تم تحقيقه من خلال جهود بلدان الإقليم ومقرر مجلس السلم والأمن. عند استكمال هذا التقرير كانت الترتيبات تجري للبعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبلدان الإقليم، والتي من المقرر أن يقودها السيد ماديرا والسيد أبو موسى، الممثل الخاص للأمم المتحدة لوسط أفريقيا، والمكلف بقضية جيش الرب للمقاومة في منظومة الأمم المتحدة. يجري أيضاً اتخاذ الخطوات لتشغيل آلية التنسيق المشتركة وفريق العمل الإقليمي.

130- أنتهز هذه الفرصة للإشادة ببلدان الإقليم لالتزامها وعزمها على ضمان نجاح المبادرة. توفر مبادرة التعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة إطاراً أكثر حيوية وفعالية لجهد منسق ومملوك إقليمياً لإنهاء الأنشطة الإجرامية لجيش الرب للمقاومة. وأود أن أوجه النداء لجميع الدول الأعضاء القادرة على دعم هذه المبادرة وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي على القيام

بذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الشركاء الذين قاموا بتقديم الدعم للمبادرة.

ط) العلاقات بين السودان وتشاد والجوانب الأخرى للتعاون الإقليمي من أجل السلم والتنمية:

131- تتعزز علاقات الصداقة والثقة القائمة بين تشاد والسودان منذ التوقيع على الاتفاق الثنائي في 15 يناير 2010، باستمرار. وقد تم إحراز تقدم ملموس في مجال تأمين الحدود المشتركة من خلال القوة المختلطة المنتشرة على طول الحدود وذلك ما سمح بالسير الجيد لعمليات المنظمات الإنسانية العاملة شرقي تشاد واستئناف الأنشطة التجارية عبر الحدود. وعليه، وبمناسبة الاحتفال بالمراسم الرابعة لنقل القيادة الدورية للقوة المختلطة في 15 أكتوبر 2011 في أبيشي، في تشاد، أعرب البلدان عن ارتياحهما لما تم إنجازه من عمل. حتى هذا التاريخ، قامت القوة المختلطة بإنجاز 1.102 مهمة مختلفة.

132- شجع نجاح التعاون بين السودان وتشاد جمهورية أفريقيا الوسطى على الانضمام إلى عملية تأمين الحدود. ذكر المجلس الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه في هذا الشأن في الخرطوم في 23 مايو 2011 بين الرؤساء فرانسوا بوزيزي، وعمر حسن البشير، وإدريس ديبي إيتنو. ومن أجل تجسيد إرادة البلدان الثلاثة، بإمكان جمهورية أفريقيا الوسطى أن ترسل عناصر عسكرية لتنضم إلى القوة المختلطة لتأمين الحدود. سيمكّن انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى إلى القوة المختلطة من تأمين الحدود الشمالية التي تشكل مثلثا بين البلدان الثلاثة.

133- يتعدى التعاون بين تشاد والسودان الآن وبقدر كبير الجانب الأمني فقط. تطور التشاور على المستوى السياسي من خلال التبادل المنتظم للوفود والشخصيات. بالإضافة إلى هذا، عمل تشاد والسودان على تعزيز تعاونهما الاقتصادي، بما في ذلك من خلال بعث مشاريع خاصة بالبنية التحتية الثقيلة لاسيما السكة الحديدية التي ستربط نجامينا بالشبكة السودانية، وذلك لمنح تشاد منفذا على البحر الأحمر عبر ميناء السودان.

134- يجدر بالذكر أيضا أنه في إطار الجهود الرامية إلى ضمان عودة اللاجئين السودانيين الموجودين في تشاد والذين يبلغ عددهم 278.000 والموزعين بين 12 موقعا في الشرق، عُقد اجتماعان فنيان ثلاثيان يومي 26 و 27 يوليو في الخرطوم ويومي 16 و 17

نوفمبر 2011 في نجامينا. ستتواصل أعمال استكمال الاتفاق الثلاثي بين تشاد والسودان والمفوضية السامية لشؤون ا للاجئين حتى موعد الاجتماع الفني الثلاثي القادم المقرر عقده يومي 14 و 15 فبراير 2012 في الجنينة، في السودان. أود أن أعرب عن تقديري للحكومة التشادية لكرم الضيافة والترتيبات التي تم اتخاذها من أجل ضمان أمن المخيمات.

ي) كوت ديفوار :

135- لازال الوضع في كوت ديفوار يتحسن بشكل ملموس بعد نهاية الأزمة التي شهدها البلد إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 28 نوفمبر 2010. في إطار استكمال عملية التطبيع المؤسسي، تجدر الإشارة إلى أنه تم في 11 ديسمبر 2011 تنظيم الانتخابات التشريعية. فاز في هذه الانتخابات الحزبان الرئيسيان لتجمع أنصار هوفويت بوانيي للسلم والديمقراطية وهما تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار اللذان حصلا على 127 و77 مقعدا على التوالي من مجموع 254 مقعدا. أما الجبهة الشعبية الإيفوارية وأحزاب المعارضة الأخرى المتجمعة تحت لواء المؤتمر الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية، التي قالت إنها قد تشارك في الاقتراع إذا توفرت هناك بعض الشروط، فقد اختارت في النهاية مقاطعة الاقتراع لاسيما إثر نقل الرئيس السابق لوران باجبو إلى لاهاي في 29 نوفمبر 2011 في إطار المتابعات التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية. يجدر بالذكر أن بعض المرشحين الأحرار، ومن بينهم أعضاء الجبهة الشعبية الإيفوارية، حصلوا على 35 مقعدا. أقرت مختلف بعثات مراقبة الانتخابات، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي، بشفافية العملية. قدم الاتحاد الأفريقي دعما بقيمة 100.000 دولار للجنة الانتخابية المستقلة.

136- تواصل اللجنة من أجل الحوار والحقيقة والمصالحة التي تم إنشاؤها في سبتمبر 2011 لتعزيز المصالحة جهودها. تجري مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا المشاورات مع هذه اللجنة للاتفاق حول سبل تقديم الدعم الفني والمالي إلى هذه الأنشطة. بالموازاة مع عمل المحكمة الجنائية الدولية، شرعت السلطات الإيفوارية في جملة من الإجراءات القضائية حول أعمال العنف التي تلت الاقتراع الرئاسي والجرائم الاقتصادية التي تم اقترافها في هذا السياق. جّدد الرئيس واتارا عدة مرات عزمه على مكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك

من بين مناصريه. في هذا الصدد، صدر الرئيس الإيفواري تعليمات صارمة بخصوص واجب الانضباط وحماية الأشخاص والممتلكات من قبل جميع مكونات القوات المسلحة وقوات الأمن.

137- على الصعيد الاقتصادي، يتم بذل جهود متواصلة من أجل استئناف النشاط الاقتصادي حيث تم تحقيق نتائج ملحوظة . وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، تم تسجيل عودة العديد من العائدين واللاجئين. لكن هناك تحديات كثيرة يتعين مواجهتها. في هذا المضمار، توجه وفد عن اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا إلى كوت ديفوار من 31 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 2011 لتقييم الوضع. اغتنمت هذه الفرصة لتسلم للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين شيكا بمبلغ قيمته 100.000 دولار أمريكي لدعم عملية إعادة إدماج العائدين . تعكف السلطات الإيفوارية على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن. ويساهم الاتحاد الأفريقي في هذا الجهد حيث شارك في هذا الإطار في الحلقة الدراسية التمهيدية حول إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نظمت في جران باسام من 21 إلى 23 سبتمبر 2011. ستواصل المفوضية مساهماتها في هذه العملية، بما في ذلك من خلال مشاركتها في الحلقة الدراسية الوطنية المقرر عقدها في ياموسوكرو في فبراير 2012 ووضع عدد من الخبراء تحت تصرفها.

138- تجدر الإشارة أيضا إلى الزيارة التي قام بها إلى كوت ديفوار في النصف الأول من شهر نوفمبر 2011 فريق خبراء الاتحاد الأفريقي المتعدد الاختصاصات لتقييم احتياجات فترة ما بعد النزاع وتقديم توصيات حول الدعم الذي يمكن للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه أن يقدموه من أجل إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع. مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، سيشكل هذا التقييم قاعدة لإطلاق المبادرة الأفريقية للتضامن المخصصة لتعبئة الدعم على مستوى القارة.

ك) ليبيريا:

139- تمثل التطور الرئيسي في ليبيريا خلال الفترة قيد البحث في إجراء الانتخابات الرئاسية/ التشريعية في 11 أكتوبر والسباق الرئاسي في 8 نوفمبر 2011. تمت إعادة انتخاب الرئيسة إيلين جونسون–سيرليف لفترة ولاية ثانية مدتها ست سنوات. وعلى الرغم من

التحديات التي تمت مواجهتها والمقاطعة المشؤومة للانتخابات من قبل الحزب المعارض الرئيسي، قدمت بعثة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى سائر المراقبين الدوليين والمحليين، ملاحظات إيجابية حول العملية الانتخابية. وعليه، أود أن أهنئ حكومة وشعب ليبيريا على نجاح عملية الاقتراع، وأحث جميع الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة في البلد على الدخول في عملية حوار جامع نحو تعزيز العملية الديمقراطية في البلد.

140- تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بعد تواجد دام ثماني سنوات، بالإعداد للانتقال وتسليم مراقبة وإدارة الوضع الأمني في البلد إلى حكومة ليبيريا. ويحدوني أمل كبير أن يتم إعمال تدابير كافية لضمان التسليح الجيد للوكالات الأمنية الليبيرية للتمكين من الانتقال الفعال من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأشيد ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمساهمتها الفعالة في تعزيز السلم والأمن في ليبيريا.

141- أحث الحكومة الليبيرية على مواصلة جهودها نحو تحسين حياة الشعب الليبيري، ولاسيما تلبية المؤشرات المفصلة في الأهداف الإنمائية للألفية. وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم الحكومة الليبيرية لضمان نجاح انتقال ليبيريا من المرحلة الراهنة من إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع إلى مرحلة تنمية متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل.

ل) جمهورية غينيا:

142- تميزت المرحلة التي تلت دورة مؤتمر الاتحاد في ملابو بالاعتداء الذي استهدف في غينيا مقر الرئيس ألفا كوندي فجر يوم 19 يوليو 2011. قمت في نفس اليوم بنشر بيان يدين بشدة هذا الاعتداء ويؤكد الموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي حول رفضه المطلق للعنف لاسيما الاغتيالات السياسية. خلال اجتماعه الـ287 المنعقد في 21 يوليو 2011، تبنى مجلس السلم والأمن البيان الذي نشرته وكذلك البيان الذي نشرته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 20 يوليو 2011. في نفس الوقت، دعا مجلس السلم والأمن الأطراف الغينية إلى إقرار الحوار والعمل سويا من أجل توفير الشروط الملائمة للتحضير للانتخابات التشريعية هادئة ونزيهة وشفافة تتسم بالمصداقية وتنظيمها بغية إنهاء المرحلة

الانتقالية. امتدادا لهذا القرار، بقيت المفوضية على اتصال مع الأطراف الفاعلة الغينية من خلال الزيارات المنتظمة إلى كوناكري لمبعوثي الخاص لغينيا.

143- في 15 نوفمبر 2011، التقى الرئيس ألفا كوندي بقادة المعارضة الرئيسيين. بهذه المناسبة، التزم بالعمل على تعزيز التشاور بين الحكومة والمعارضة حيث شكل لهذا الغرض لجنة مكلفة بإيجاد توافق مع المعارضة حول الشروط التي وضعتها. تم في هذا الإطار اتخاذ جملة من التدابير حول اهتمامات المعارضة من أجل تعزيز الثقة و تهدئة الجو السياسي. في 22 ديسمبر 2011، أعلنت المعارضة عن قرارها حول استئناف الحوار مع الحكومة لمناقشة كل المسائل المرتبطة بالتحضير للانتخابات التشريعية وتنظيمها وإجرائها خلال الربع الأول من سنة 2012. أود في هذا الصدد أن أنوه بهذه التطورات وأشجع السلطات الغينية وكل الأطراف السياسية على مواصلة جهودهم. أن أنوه بهذه التطورات وأشجع السلطات الغينية وكل الأطراف السياسية على مواصلة جهودهما.

م) <u>غينيا بيساو:</u>

144- شهدت غينيا بيساو موجة من التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية وسلسلة الإضرابات التي أدت إلى اضطراب القطاع العام. على الصعيد السياسي والقضائي، أثار قرار النيابة العامة الصادر في 26 مايو 2011 والقاضي بالإقفال الجزئي للتحقيقات حول محاولة الانقلاب يومي 4 و5 يونيو 2009 وبرفع الملف إلى المحكمة العسكرية، جدلا حادا. بعد سلسلة من المشاورات التي جرت في يوليو وأغسطس، أكد رئيس الدولة على عزمه على مكافحة الإفلات من العقاب والفساد وضمان الإدارة الجيدة للعدالة وتسليط الضوء على الاغتيالات التي حدثت في مارس ويونيو 2009 .

145- تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز السلم وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في غينيا بيساو. في شهر يوليو الماضي، اعتمدت الحكومة الوثيقة الثانية للإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر للفترة 2015/2011. تقوم هذه الإستراتيجية الجديدة على تعزيز السلم وسياسة الحق والقانون والتعجيل بالنمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية. تعتزم حكومة غينيا بيساو تنظيم مائدة مستديرة للمانحين خلال الربع الأول من سنة 2012. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الدفاع والأمن، يتم حاليا بذل الجهود من أجل التوقيع على مذكرة تفاهم بين

الحكومة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. سيسمح التوقيع على هذا الاتفاق بصرف مبلغ 63 مليون دولار أمريكي الذي أعلنت عنه المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض تنفيذ خارطة الطريق للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بما في ذلك الإطلاق الفعال لصندوق المنح المخصص لعناصر قوات الدفاع والأمن الذين سيحالون على التقاعد. أسجل بارتياح أن حكومة غينيا بيساو قد قامت بتخصيص الموارد لهذا الصندوق.

146- أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على استعداد وعزم الاتحاد الأفريقي على مساعدة غينيا بيساو، بما في ذلك تنظيم المائدة المستديرة المقرر عقدها. أنوه بالتقدم المحرز وأشجع سلطات غينيا بيساو على المثابرة في جهودها. في نفس السياق، أدعو الدول الأعضاء والشركاء والمجتمع الدولي بكامله إلى تقديم الدعم لإصلاح قطاع الدفاع والأمن وبشكل عام، إلى بذل جهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في غينيا بيساو. تشهد الأحداث المسلحة التي وقعت في بيساو في 26 ديسمبر 2011، عند استكمال هذا التقرير، على هشاشة الوضع وضرورة توعية المجتمع الدولي بالوضع في غينيا بيساو. توجهت في 28 ديسمبر 2011 إلى بيساو حيث أجريت محادثات هامة حول التطورات الأخيرة وحول آفاق تطوير البلد.

ن) **<u>الثورات الشعبية في شمال أفريقيا</u>:**

147- واصلت المفوضية رصد الوضع في شمال أفريقيا عن كثب، عقب الثورات الشعبية التي اندلعت بنهاية 2010 في تونس وانتشرت بعد ذلك إلى مصر وليبيا. وكما يذكر المجلس، أعرب كل من مجلس السلم والأمن في أبريل والدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد في مايو 2011 عن قناعتهما بضرورة استخدام الثورات في شمال أفريقيا كفرصة للدول الأعضاء لتجديد التزامها بالبرنامج الديمقراطي وبرنامج الحكم للاتحاد الأفريقي، وإعطاء زخم إضافي للجهود المبذولة في هذا الصدد وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المطلوبة في كل وضع وطني محدد. وأعرب المؤتمر، خلال دورته المنعقدة في ملابو، عن دعم الاتحاد الأفريقي للعمليات

الانتقالية التي قد بدأت في مصر وتونس، واتخذ خطوات تهدف إلى الإسراع بالبحث عن حل سياسي للوضع الذي كان سائداً في ليبيا آنذاك.

148- بخصوص تونس، استمر إحراز التقدم نحو نجاح إكمال المرحلة الانتقالية. انتخب التونسيون، في 23 أكتوبر 2011، مجلساً تأسيسياً يتألف من 217 عضواً. اعتُبرت الانتخابات حرة وعادلة وشفافة من قبل جميع بعثات المراقبين الدوليين، بما في ذلك تلك التي قام بنشرها الاتحاد الأفريقي. حصل حزب النهضة على أصوات تجاوزت قليلاً 41%، مؤمّنا 89 مقعداً. وفي 10 ديسمبر 2011، اعتمد المجلس التأسيسي مشروع القانون بشأن الوضع المؤقت للسلطات العامة، والذي اعتبر بمثابة دستور مصغر للفترة الانتقالية، ريثما يتم اعتماد دستور نهائي. في 12 ديسمبر 2011، انتخب المجلس التأسيسي السيد منصف مرزوقي من مؤتمر الجمهورية، قطب المعارضة خلال عهد الرئيس السابق بن علي، رئيساً للجمهورية. أدى اليمين في 13 ديسمبر 2011. قمت بإصدار بيان رسمي هنأت فيه السيد مرزوقي لانتخابه وأكدت له دعم الاتحاد الأفريقي للمرحلة الانتقالية. وبالتالي، تم تشكيل حكومة جديدة، بقيادة السيد حمادي جبالي، وتم اعتمادها من قبل المجلس التأسيسي.

149- في هذه الأثناء، قمت بزيارة لتونس، كجزء من دعم الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية، في منتصف نوفمبر 2011. وانتهزت الفرصة للالتقاء بالرئيس المؤقت آنذاك فؤاد مبازا، والسيد راشد الغنوشي، الذي يقود حزب النهضة، وسائر أصحاب المصلحة. وأود أن أؤكد مجدداً تقدير الاتحاد الأفريقي للتقدم المحرز في تونس، والذي يعكس الالتزام الحقيقي للسلطات التونسية وأصحاب المصلحة للمضي قدماً في طريق إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد. سيواصل الاتحاد الأفريقي دعم العملية الديمقراطية في تونس بجميع الوسائل الممكنة.

150- واصلت المفوضية أيضاً متابعة العملية الانتقالية عن كثب في مصر. تم إحراز تقدم جدير بالثناء خلال الفترة قيد البحث على الرغم من التحديات التي تمت مواجهتها. تم تقديم إحاطة موجزة إلى الاجتماع الـ299 لمجلس السلم والأمن، في 22 نوفمبر

2011، حول تطورات الوضع في مصر. انعقد الاجتماع على خلفية الأحداث العنيفة التي حدثت قبل أيام، وأسفرت، للأسف، عن خسارة في الأرواح. أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه البالغ إزاء هذه الأحداث، وناشد بشدة جميع الفاعلين المعنيين الالتزام بأقصى قدر من ضبط النفس، ولاسيما سلطات المرحلة الانتقالية وقوات الأمن. وحث مجلس السلم والأمن جميع أصحاب المصلحة المصريين على العمل معاً عن كثب لإكمال العملية الانتقالية وضمان تحقيقها نتائج تلبي توقعات الشعب المصري. وكما وقعت أحداث مماثلة في شهر ديسمبر 2011، أود أن أردد نداء مجلس السلم والأمن لضبط النفس.

151- عقب الاستفتاء الشعبي في 19 مارس 2011، قامت مصر، في نوفمبر 2011، بإطلاق عملية ذات ثلاث مراحل لانتخاب مجلس الشعب الذي يضم 508 عضواً (مجلس النواب). اكتملت المرحلة الأولى في نوفمبر، والمرحلة الثانية في ديسمبر 2011، وستكتمل المرحلة الأخيرة بحلول يناير 2012. أرحب بهذه الانتخابات، التي هي خطوة مهمة في الجهود الرامية إلى اختتام الفترة الانتقالية بنجاح. وستجري انتخابات مجلس الشورى الذي يضم 270 عضواً (مجلس الأعيان) في ثلاث مراحل من 29 يناير إلى 11 مارس 2012. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في منتصف 2012.

152- أود أن أؤكد مجدداً دعم الاتحاد الأفريقي للعملية الانتقالية الجارية في مصر. ستواصل المفوضية العمل مع السلطات المصرية وسائر أصحاب المصلحة وتقديم كل دعم ممكن لنجاح اكتمال المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، تقوم المفوضية بالاستفادة من نتائج الزيارات التي قمت بها أنا وهيئة الحكماء لمصر في مارس وأبريل 2011.

153- وكما يذكر المجلس، ناقشت دورة ملابو لمؤتمر الاتحاد بإسهاب الوضع في ليبيا. وبعد الإشادة باللجنة المخصصة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا وأعضائها لتفانيهم، أجاز المؤتمر مقترحات اتفاق إطاري بشأن حل سياسي للأزمة

في ليبيا، على النحو المقدم من قبل اللجنة، في سياق خارطة طريق الاتحاد الأفريقي وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة. طلب المؤتمر من اللجنة المخصصة تقديم هذه المقترحات إلى الأطراف الليبية، وإدخالها في حوار على ذلك الأساس.

154- فور ذلك، قدمت اللجنة المخصصة المقترحات إلى حكومة ليبيا آنذاك والمجلس الوطني الانتقالي. وتم بالتالي تنظيم تفاعلات عديدة مع الأطراف، في يوليو وأغسطس 2011، تناولت رسمياً المقترحات. احتفظت كل من اللجنة المخصصة والمفوضية باتصال وثيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي وعدد من سائر الشركاء الثنائيين، ولاسيما فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. تمت كل هذه الجهود على خلفية الوضع المتطور بسرعة على واقع الأرض. وبالطبع، دخلت قوات المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس في الأسبوع الثالث من شهر أغسطس.

155- على الرغم من ذلك، تابع الاتحاد الأفريقي جهوده، لإنهاء العنف في أسرع ما يمكن وضمان تحقيق تطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد. اجتمعت اللجنة المخصصة في أديس أبابا، يومي 25 و 26 أغسطس 2011، وفي بريتوريا، في 14 سبتمبر 2011. اجتمع مجلس السلم والأمن أيضاً على مستوى القمة في أديس أبابا، في 26 أغسطس، وعلى المستوى الوزاري، في نيويورك، في 20 سبتمبر 2011. في نفس ذلك اليوم، شاركت أنا ورئيس الاتحاد، الرئيس تيوودورو أوبيانج انجويما امباسوجو، وأعضاء اللجنة المخصصة في اجتماع رفيع المستوى تحت زعامة الأمم المتحدة حول ليبيا. ونظراً للطابع الفريد للوضع في ليبيا والظروف الاستثنائية المحيطة به، ودون المساس بمواثيق الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، أذن مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه الـ297 المنعقد في 20 أكتوبر 2011، للسلطات الحالية في ليبيا باحتلال مقعد ليبيا في الاتحاد الأفريقي وأجهزته. وطلب مني أيضاً اتخاذ الخطوات المطلوبة للإنشاء المبكر لمكتب الاتصال للاتحاد

الأفريقي في طرابلس، بقيادة ممثل خاص، للمساعدة في الجهود الرامية إلى استقرار الوضع في ليبيا، بالتعاون مع الشركاء، وتعزيز المصالحة الوطنية والشمولية، وتيسير العملية الانتقالية نحو المؤسسات الديمقراطية. ثم تبين فيما بعد، في ذلك اليوم، أن قوات المجلس الوطني الانتقالي كانت تسيطر على سرت، وأنها أيضاً أسرت العقيد معمر القذافي الذي قتل في وقت لاحق. وفي بيان رسمي صدر في 21 أكتوبر، كررتُ تأكيد قناعة الاتحاد الأفريقي بضرورة المصالحة الوطنية بين جميع الليبيين، حيث أن هذا شرط للاستقرار وإنشاء مؤسسات حيوية ومتسمة بالديمقراطية والمساءلة.

156- اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة، في 27 أكتوبر 2011، القرار 2016 (2011) والذي قرر إنهاء الإذن المخوّل للدول الأعضاء لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق المسكونة بالمدنيين تحت تهديد الهجوم في ليبيا، وكذلك حظر جميع الطيران في الفضاء الجوي الليبي. أنهى حلف شمال الأطلسي في 31 أكتوبر 2011، عملياته في ليبيا التي دامت سبعة أشهر تحت الاسم الرمزي "الحامي الموحد".

157- وإني أرى بوادر مشجعة في تفاني المجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك رئيسه، السيد مصطفى عبد الجليل، وعزمه على المصالحة الوطنية والعملية الانتقالية الشاملة. وأرحب بتعيين رئيس الوزراء السيد عبد الرحيم الكيب، وتشكيل حكومة ليبية جديدة في 22 نوفمبر 2011. وأود أن أؤكد للسلطات الليبية دعم الاتحاد الأفريقي واستعداده للعمل عن كثب معهم في معالجة التحديات العديدة التي تواجه بلادهم. ولا يسع الاتحاد الأفريقي إلا القيام بذلك، حيث أن ليبيا عضو كامل في الأسرة الأفريقية. إن مصير الشعب الليبي لا يمكن فصله من مصير بقية إخوته الأفريقيين، الذين تربطه بهم روابط تاريخية. تعتبر ليبيا المستقرة والديمقراطية جزءا أكبر من أصول القارة. وبالمقابل، فإن ليبيا غير المستقرة ستؤثر قبل كل شيء على جيرانها الأفريقيين وأبعد من ذلك.

س) **الصحراء الغربية:**

158- خلال الفترة قيد البحث، لم يتم إحراز أي تقدم في عملية السلام في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي، على الرغم من الجهود المستمرة المبذولة من قبل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس. جمع السفير روس، في الفترة من 19 إلى 21 يوليو 2011، الأطراف للجولة الثامنة من المباحثات غير الرسمية في منهاسيت، نيويورك. لم يتحقق أي تقدم، مع توصل الأطراف إلى اتفاق على استئناف المباحثات غير الرسمية فقط، عقب اختتام الدورة الـ66 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

159- يجدر بالذكر أن سلسلة المباحثات الحالية استؤنفت بعد قيام الطرفين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، قبل أربع سنوات، بتقديم مقترحاتهما لتسوية النزاع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مع إعطاء الصحراء الغربية حكماً ذاتياً تحت الولاية القضائية للمملكة المغربية، واقتراح جبهة البوليساريو استفتاء شعبياً لتقرير المصير بخياري اقتراع هما: الاندماج في المغرب أو الاستقلال. كلف مجلس الأمن بالتالي بإجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، بين الأطراف بغية تحقيق "حل سياسي عادل ومقبول ثنائياً، يوفر تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات منسجمة مع مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها."

160- على أرض الواقع، وعقب مباريات كرة القدم، شهدت مدينة دخلة الجنوبية الغربية، في أواخر سبتمبر 2011، عنفاً جماعياً، أعاد إلى الأذهان المواجهات العنيفة في العيون، قبل عام. أدى هذا إلى وفاة ثماني أشخاص وجرح عدد آخرين، مع دمار إضافي للممتلكات العامة والخاصة. على الصعيد الدولي، ألغى البرلمان الأوروبي، في 14 ديسمبر 2011، اتفاق مصائد الأسماك للاتحاد الأوروبي–المغرب الذي أتاح صيد الأسماك باستخدام القوارب من بلدان الاتحاد ليس في المياه الإقليمية المغربية فحسب، بل أيضاً في الشواطئ الأطلنطية للصحراء الغربية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. أُلغي الاتفاق بسبب عدم شرعيته، حيث أن المغرب لا يملك الحق، بموجب

القانون الدولي، في منح الوصول إلى موارد يملكها شعب الصحراء الغربية فقط. اعتمد كونجرس الولايات المتحدة، في 20 ديسمبر 2011، قانونا يقتضي احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية كشرط لأية مساعدة مالية وعسكرية معتمدة للمغرب.

161- بالإضافة إلى الرصد المستمر للوضع على واقع الأرض، سعت المفوضية أيضاً إلى متابعة جوانب أخرى من بيان الاتحاد الأفريقي حول النزاع. في سبتمبر 2011، تبادل مفوض السلم والأمن أفكاراً مع السفير كريستوفر روس حول طريق المضي قدماً. ومن المتوقع متابعة المشاورات مع المبعوث الشخصي في أديس أبابا. علاوة على ذلك، سافرت أنا ومفوض السلم والأمن، عشية عقد المؤتمر الثالث عشر لجبهة البوليساريو، إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين، حيث أجريت مناقشات هامة مع الرئيس محمد عبد العزيز، رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، في 13 ديسمبر 2011. تمت مناقشة قضايا تتصل بالوضع السياسي والأمني والإنساني بتوسع. ويود المؤتمر أن يحث الأطراف على التعاون بجدية مع المبعوث الشخصي نحو تسوية نهائية للنزاع في سياق مقررات وقرارات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانيا-11 **مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية:**

أ) **منع الإرهاب ومكافحته:**

162- واصلت المفوضية جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وانتهزت فرصة عقد الاجتماع الـ 303 لمجلس السلم والأمن لتقديم إحاطة شاملة حول الخطوات والمبادرات التي تم القيام بها. وعملا بالمقرر المعتمد في ملابو، نشرت المفوضية القانون النموذجي الأفريقي الخاص بمكافحة الإرهاب الذي تم إعداده لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز وتحديث تشريعاتها الوطنية بغية الوفاء بالتزاماتها القارية والدولية. ويجري اتخاذ الخطوات لإنشاء فريق من الخبراء لتوفير المساعدة الفنية

للدول الأعضاء فيما يخص أفضل الطرق لإدماج القانون النموذجي في تشريعاتها الوطنية.

163- عقدت الجهات المختصة للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث الخاصة بالإرهاب اجتماعها السنوي الخامس في الجزائر العاصمة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2011 لتقييم وضع تنفيذ خطة الأنشطة للفترة 2010–2013. ونظم المركز أيضا عددا من أنشطة بناء القدرات لفائدة الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، اتخذ المركز الخطوات لتعزيز النظام القاري للإنذار المبكر لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع إدارة السلم والأمن للمفوضية. وسمح ذلك للمركز بتحسين قدرته على جمع المعلومات وتحليلها. قام المركز كذلك بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بمكافحة الإرهاب وهو بصدد استكمال نماذج لتبادل المعلومات وإعداد بوابته الآمنة لتبادل المعلومات.

164- أخيرا، أجرى ممثلي الخاص المكلف بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فرانسيسكو ماديرا، مشاورات مع الدول الأعضاء، بما في ذلك الزيارات والمشاركة في المحافل الإقليمية مثل الندوة حول وثائق السفر المقروءة آليا التي نظمتها منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال من 12 إلى 15 سبتمبر 2011، وندوة الأمين العام للأمم المتحدة حول التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي المنعقدة في نيويورك، في سبتمبر 2011، على هامش الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وألاحظ بارتياح علاقات العمل الوثيقة التي أقامها المركز مع لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومديريته التنفيذية وأيضا مع فريق العمل المعني بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة الذي أجرى ممثلي الخاص معه محادثات مطولة على هامش الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1373 (2011) في نيويورك، في سبتمبر 2011.

ب) مكافحة المخدرات ومنع الجريمة:

165- يجدر بالذكر أنه منذ يوليو 2009، شرعت المفوضية في تنفيذ المجالات ذات الأولوية لخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012) (المشار إليها أدناه بخطة العمل) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باعتباره شريكا فنيا متعاونا.

166- في أكتوبر 2011، استضافت المفوضية اجتماعا لتبادل الأفكار والمشورة بغية تعديل وتسهيل تنفيذ خطة العمل على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية. وأُجريت مشاورات على مستوى الخبراء حول تعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، ومواءمة التشريعات ومراقبة السلائف الكيميائية لصناعة العقاقير المخدرة التركيبية والحاجة إلى مرفق تدريب قاري لمعالجة إدمان المخدرات والمعلومات حول المخدرات والجريمة.

ثالثا- **التكامل الإقليمي والتنمية والتعاون:**

ثالثا-1 **التكامل وتنمية رأس المال البشري:**

1. **التعليم:**

أ) **الاستعراض النصف المرحلي لعقد التعليم الثاني:**

167- وفقا لإعلان قمة يناير 2006 حول عقد التعليم الثاني في أفريقيا وبعد إطلاق خطة العمل من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم في سبتمبر 2006، تسترشد جميع أنشطة التعليم بخطة العمل هذه. وتم إجراء التقييم النصف المرحلي لعقد التعليم الثاني حيث يشير تقرير التقييم إلى التقدم الذي أحرزته القارة في تحقيق أهداف العقد. وتم بشكل كبير تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبعض الوكالات الدولية والأفريقية العاملة في مجال التعليم في أفريقيا. وقام معظم هؤلاء الشركاء بمواءمة برامجهم مع خطة العمل حسبما دعا إليه مقرر قمة يناير 2009.

ب) التعليم العالي:

1) الجامعة الأفريقية:

168- قبل إطلاق الجامعة الذي تشارك في تنظيمه رابطة الجامعات الأفريقية في ديسمبر 2012، عمل العديد من الخبراء من أفريقيا والمهجر والمجتمع الدولي معا على استكمال المناهج الدراسية للجامعة الأفريقية في عدة مجالات مواضيعية لبرامج الماجستير والدكتوراه التي سيتم توفيرها لأول طلبة الجامعة في 2012. وتم إنشاء منبر مشترك على شبكة الإنترنت يتم تقاسمه بين جميع معاهد ومراكز الجامعة إلى جانب إعداد النشرات الإعلانية المشتركة. وقد ساهمت البلدان المضيفة لمعاهد الجامعة الثلاثة الأولى بمبالغ مالية كصندوق أولي. وأعد البنك الأفريقي للتنمية تقييما لاحتياجات الجامعة وتعهّد بتوفير دعم أولي قيمته 45 مليون دولار أمريكي يساعد في تعزيز مرافق التعليم والبحث وحشد المزيد من دعم الشركاء. وقد تعهّدت ألمانيا والهند واليابان والسويد بالتزامات ثابتة باعتبارهما شركاء مواضيعيين رياديين للجامعة الأفريقية. اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم النظام الأساسي للجامعة خلال دورته الاستثنائية المنعقدة في مايو 2011 ويقدم تقريره إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي. وتقوم الجزائر بالإسراع بالتحضيرات لضمان بدء عمليات معهد الجامعة الأفريقية لإقليم شمال أفريقيا في نفس الوقت الذي تبدأ فيه عمليات معاهد كينيا والكاميرون ونيجيريا بحلول أكتوبر 2012.

2) مشروع منحة المواليمو نيريري الدراسية للاتحاد الأفريقي:

169- يتم إطلاق النداء المعتاد الثالث للمنح الدراسية لضمان مواءمته مع الجامعة الأفريقية. بعد منح المفوضية الأوروبية 40 مليون يورو لدعم توسيع برنامج نيريري، استفادت ثلاث شبكات تتكون من 28 جامعة أفريقية من 2 مليون يورو لكل شبكة لتغطية التنقل الأكاديمي فيما يخص الماجستير والدكتوراه وتبادل الموظفين الأكاديميين في أفريقيا. ويجري بناء قدرات عاملي وحدة المنح الدراسية في مفوضية الاتحاد الأفريقي لتمكينهم من إدارة المشروع الموسع على نحو مناسب بحلول نهاية 2012. وسيتم

إطلاق النداء الثالث لبرنامج المنحة الدراسية الهند–أفريقيا للعلوم الزراعية في بداية 2012. استفاد حتى الآن حوالي 120 شابا أفريقيا من منح دراسية في الجامعات الهندية.

3) تعزيز التعليم باستخدام التكنولوجيا في الجامعات الأفريقية:

170- أعدت المفوضية، بالتعاون مع الأكاديمية الأفريقية للعلوم ووكالة الجامعات الفرنكوفونية، مشروعا نموذجيا للمساعدة في تعزيز جودة التعليم والتعلم في الجامعات الأفريقية التي تواجه مشكلة محدودية عدد كبار الأساتذة مقابل زيادة عدد الطلبة. يشمل المشروع العمل مع كبار الأساتذة الجامعيين لإنتاج المواد السمعية– البصرية التي يمكن تقديمها بعد ذلك لعدد أكبر من الطلبة حتى في الأماكن المتفرقة.

ج) نظام إدارة معلومات التعليم:

171- عملت المفوضية بشكل وثيق مع المعهد الأفريقي لتطوير التعليم، والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا وبدعم من اليونيسيف ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا، لإعداد إطار سياسة لتفعيل المرصد الأفريقي للتعليم الذي سيتم تشغيله ابتداءًا من 2012. ويجري توظيف عاملي المعهد الأفريقي لتطوير التعليم، والمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا. ويُطلب من الدول الأعضاء التي كانت جزءًا من المجلس التنفيذي للمعهد الأفريقي لتطوير التعليم استكمال التزاماتها المتفق عليها خلال اجتماع مجلسها التنفيذي الأخير في دكار في سبتمبر 2007، لتسهيل التفعيل الكامل للمرصد وإنهاء مدة خدمة العاملين السابقين فيه بشكل مناسب.

د) تطوير المعلمين:

172- بعد إضفاء الصفة المؤسسية على المؤتمر الأفريقي لتطوير المعلمين، تتعاون المفوضية مع الرابطة الأفريقية للمعلمين ومركز تعزيز تدريس العلوم والرياضيات لإنشاء مراكز إقليمية من أجل بناء قدرات مدربي المعلمين في مجالي العلوم

والرياضيات. وستكون كل من اليونسكو وورابطة تطوير التعليم في أفريقيا أيضا شريكين رئيسيين في هذه المبادرة. وسيتم بحث البروتوكول القاري لتطوير المعلمين خلال الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم المقرر عقدها في أبوجا، نيجيريا في مارس 2012.

هـ) <u>بعض الأنشطة التعاونية:</u>

173- في إطار الشراكة بين أفريقيا–الهند، قامت المفوضية بتنسيق التزامات أدت إلى التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة بوروندي والمعهد الهندي لتخطيط التعليم. وتم إحراز تقدم في مشروع الاتحاد الأفريقي– اليونسكو حول تاريخ أفريقيا بالتعاون مع المهجر الأفريقي عبر العالم. وفي إطار الشراكة بين أفريقيا– الاتحاد الأوروبي في مجال التنقل والهجرة والعمالة، تتعاون المفوضية مع المفوضية الأوروبية في تنفيذ إستراتيجية مواءمة التعليم العالي في أفريقيا. ومن المتوقع أن يتحسن التعاون مع آلية التعاون الإقليمية لدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي بوجود خطة العمل الجديدة ويُؤمل خاصة أن يقوم المزيد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأنشطة المرتبطة بالتعليم بمواءمة برامجها الأفريقية مع برامج المفوضية.

و) <u>إنشاء مراكز للتدريب المهني في الدول الأعضاء:</u>

174- في إطار التعاون بين أفريقيا–الهند، تدعم الحكومة الهندية 10 مراكز للتدريب والتعليم الفني والمهني في أفريقيا (2 لكل إقليم) من خلال توفير الدعم الفني والمعدات ودفع مرتبات المدربين لثلاث سنوات. وستشمل برامج التدريب على المهارات وإدارة المشاريع وإدارة الأعمال التجارية؛ وإدارة الشؤون المالية والموارد البشرية؛ والمهارات ذات الصلة الأخرى المطلوبة لإنجاح إدارة المشاريع فيما يخص الأعمال التجارية الجزئية والصغيرة.

2. **العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

أ) **العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

1) جوائز الاتحاد الأفريقي العلمية:

175- بعد إطلاق جوائز الاتحاد الأفريقي العلمية في 2009 وبدعم من بعض الشركاء الإنمائيين، واصلت المفوضية تعزيز تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني فيما يخص الباحثين الشباب، وعلى الصعيد الإقليمي بالنسبة للنساء العالمات وعلى الصعيد القاري بالنسبة لجميع العلماء. فيما يخص طبعة 2011، قامت كل من مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) بتنفيذ هذا البرنامج. وعلى الصعيد القاري، ستقدم الجوائز للمرشحين الفائزين خلال قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012.

2) **نشر نداء الاتحاد الأفريقي للمقترحات البحثية 2011:**

176- يعتبر مشروع الاتحاد الأفريقي للمنح البحثية المخصص لدعم البحث التعاوني في إطار السياسة الأفريقية للعلم والتكنولوجيا، أحد النتائج الأولية للشراكة الثامنة لاستراتجية أفريقيا–الاتحاد الأوروبي المشتركة. وقد حصل المشروع على 14.7 مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي العاشر للمفوضية الأوروبية المخصص لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتم إعداد النداء الأول للمقترحات لعام 2011 وقيمته 7 ملايين يورو من قبل المفوضية بدعم من خدمات المفوضية الأوروبية لفائدة البحث فيما بعد الحصاد والزراعة والطاقة المتجددة والمستدامة والمياه والصرف الصحي. وسيتم نشر هذه النتائج خلال عام 2012. وسيتم تطوير المشروع إلى إطار بحث برنامجي أفريقي يتطلب الالتزام الكامل من جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

3) **الأمن المائي والغذائي في أفريقيا:**

177- تم إطلاق برنامج الأمن المائي والغذائي في أفريقيا وقدره 63 مليون ويركز على البحث في مجالات الصحة والأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والتكنولوجيا الأحيائية والبيئة (بما في ذلك تغير المناخ) عام 2009 من قبل المفوضية الأوروبية تنفيذا للشراكة الثامنة لإستراتيجية أفريقيا–الاتحاد الأوروبي المشتركة. ويشمل النهج المتعدد الاختصاصات والمتكامل للمشروع الشراكات بين الدول الأفريقية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

4) **برنامج الرصد العالمي للبيئة والأمن:**

178- في إطار للشراكة الثامنة لإستراتيجية أفريقيا–الاتحاد الأوروبي، تعمل المفوضية على إعداد برنامج الرصد العالمي للبيئة والأمن وخطة عمل كإطار للتعاون الطويل الأمد في مجال الفضاء بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بغية تسخير التكنولوجيات القائمة على الأقمار الصناعية للأهداف الإنمائية الأفريقية المحددة.

5) وحدة علوم الحياة والأرض:

179- عُقد اجتماع حول آلية التنسيق الإقليمية الخاصة بالسلامة الأحيائية والمسائل ذات الصلة بين المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة بمشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في نوفمبر 2011 لاستعراض آلية التنسيق القارية حول التكنولوجيا والسلامة الأحيائية والأمن الغذائي والتدابير الخاصة بالصحة النباتية. وتجري مراجعة القانون النموذجي الأفريقي المتعلق بالسلامة الأحيائية قبل نشره.

180- قامت المفوضية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع الأحيائي، بتنظيم ورشة عمل حول البروتوكول الإضافي ناجويا–كوالا لامبور المتعلق بالمسؤولية ومراجعة بروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية بغية زيادة الوعي والتوعية بالتصديق على البروتوكول. وقدمت المفوضية المشورة لموريتانيا في إطار جهودها الرامية إلى إعداد

تشريع وطني بشأن المسألة وساهمت أيضا في عملية إعداد وثيقة حول مراقبة حدود الكائنات المحورة وراثيا.

3. الصحة والصرف الصحي:

أ) الصحة، والسكان والتغذية:

1) تعزيز التغذية من أجل الصحة والتنمية:

181- لا يزال معظم الأفريقيين يواجهون الجوع المزمن ونقص التغذية وسوء التغذية بسبب الوصول غير الكافي إلى الغذاء أو الحصول على غذاء تنقصه المغذيات الجزئية الأساسية مما يكبّد القارة في نهاية المطاف خسائر في الإنتاج. ولمواءمة استراتيجيات التغذية وتسهيل تفعيل الإستراتيجية الإقليمية الأفريقية للتغذية، نظمت المفوضية الاجتماع الثالث لفريق العمل الأفريقي المعني بالغذاء والتغذية في ويندهوك في أبريل 2011. استعرض فريق العمل ما تم إنجازه فيما يخص التغذية خلال السنة الفارطة بمتابعة من أصحاب المصلحة خلال الأشهر الستة الماضية، وقدم فريق العمل توصياته في هذا الشأن.

2) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى:

182- لا تزال الأمراض المعدية تشكل تحديا هاما بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا حيث يعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا أكثر الأمراض الثلاثة خطورة. وتظل الوقاية الإستراتيجية الرئيسية لمكافحة هذه الأمراض. بعد استعراض المفوضية لمؤشرات "نداء أبوجا"، يتم تنفيذ هذه المؤشرات في 15 دولة عضوا منذ حوالي سنة.

ب) **السكان والصحة الإنجابية:**

1) **حملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا:**

183- يجدر بالذكر انه تم إطلاق حملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في أفريقيا في مايو 2009 وتهدف إلى زيادة التوعية والالتزام السياسي في القارة. ومنذ إطلاق الحملة، قامت 25 دولة عضوا بإطلاق الحملة وملكيتها. كما أعدت هذه الدول الأعضاء الـ 25 خرائط طريق محددة التكاليف للحد من اعتلال ووفيات الأمهات والأطفال الرضع.

2) **السكان:**

184- بغية تنشيط حقيبة السكان في أفريقيا، عقدت المفوضية الدورة الثامنة للجنة الأفريقية للسكان في سبتمبر 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا. ويقدم تقرير الدورة إلى المجلس التنفيذي للبحث. وتشمل النتائج الرئيسية للدورة اعتماد التقرير عن وضع السكان الأفريقيين لعام 2010 والاستعراض الشامل لعمل اللجنة الأفريقية للسكان وطريق المضي قدما لتجاوز بعض التحديات العملية التي تمت مواجهتها في الماضي.

ج) **خطة الصناعة الصيدلانية في أفريقيا:**

185- كلفت قمة أبوجا المنعقدة في يناير 2005 المفوضية، من خلال مقررها Assembly/AU/Dec.55(V) ، بإعداد خطة للصناعة الصيدلانية في أفريقيا في إطار النيباد. وتم إعداد الخطة على النحو المناسب وأُعتمدت عام 2007. وتم اعتماد التقرير الأولي عن خطة الأعمال وعدد من المشاريع ذات الفوائد السريعة من قبل الاجتماع الرابع للجنة الفنية المعنية بخطة الصناعة الصيدلانية في أفريقيا في ديسمبر 2011.

د) **مواءمة الصحة الإلكترونية والطب عن بعد:**

186- أنشأت المفوضية في 2010 شبكة للخبراء في مجال الصحة الإلكترونية يعملون حاليا على إعداد إطار استراتيجي لتطوير الصحة الإلكترونية من أجل دعم الإستراتيجية الأفريقية للصحة 2007-2015. سيساهم الإطار في تعزيز الأنظمة الصحية فيما يخص الموارد البشرية في مجال الصحة وإدارة أنظمة معلومات الصحة.

هـ) **عقد الاتحاد الأفريقي للطب التقليدي (2011-2020):**

187- بعد بحث تقرير استعراض عقد الاتحاد الأفريقي للطب التقليدي (2001-2010)، اعتمدت الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة المنعقدة في ويندهوك، ناميبيا في أبريل 2011 العقد الثاني للفترة 2011-2020. وتم إعداد خطة عمل تنفيذ العقد الثاني خلال الستة أشهر الماضية وستبحثها الدورة الخاصة لوزراء الصحة المقرر عقدها في مايو 2012. ستستمد الخطة أعمالها ذات الأولوية من تلك التي تم تحديدها خلال الاجتماعات السابقة بما في ذلك ورشة عمل أفريقيا-الهند حول الطب التقليدي المنعقدة في جايبور، الهند في أكتوبر 2011.

4. **الرفاهية البشرية والاجتماعية:**

أ) **التعجيل بتنفيذ إطار السياسة الاجتماعية في أفريقيا:**

188- أعدت المفوضية ورقة حول الاستراتيجيات الرئيسية لتنفيذ إطار السياسة الاجتماعية في أفريقيا والتي ستتم طباعتها ونشرها خلال النصف الأول من 2012.

ب) **بقاء وحماية وتنمية المجموعات المستضعفة:**

1) **تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته:**

189- ساعدت المفوضية اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته على عقد دورتها الثامنة عشرة في نوفمبر 2011 في الجزائر العاصمة، الجزائر حيث بحثت

خلالها اللجنة ثلاثة تقارير قدمتها الكاميرون والنيجر والسنغال، إلى جانب تقرير منظمات المجتمع المدني الموازي للسودان، عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء المذكورة أعلاه لتنفيذ الأحكام السابقة للميثاق. وخلال الستة أشهر الماضية، واصلت المفوضية تشجيع البلدان التي صدّقت على الميثاق وتلك التي لم تقدم بعد تقاريرها عن تنفيذ الميثاق، على القيام بذلك.

2) **التعجيل بتنفيذ نداء العمل المعجل نحو تحقيق أفريقيا ملائمة للأطفال:**

190- أُعتمد نداء العمل المعجل نحو تحقيق أفريقيا ملائمة للأطفال الذي يركز على ثمانية (8) مجالات ذات أولوية، خلال منتدى الطفل الأفريقي الثاني المنعقد في القاهرة، مصر. ويحث هذا النداء الدول الأعضاء على معالجة وضع الطفل في بلدانها على التوالي والاستثمار في الأطفال على نحو أكثر فعالية وخاصة أكثرهم ضعفا. أعدت المفوضية إطارا للرصد والتقييم لتمكين الدول الأعضاء من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النداء الذي تم نشره في هذه الدول خلال الستة أشهر الماضية. وتسعى المفوضية إلى تقديم تقرير إلى منتدى الطفل الأفريقي الثالث المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا من 26 إلى 30 مارس 2012.

3) **تنفيذ إطار السياسة للاتحاد الأفريقي وخطة العمل بشأن المسنين:**

191- منذ يوليو 2011، واصلت المفوضية التحاور مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بهدف إدماج مادة حول المجلس الاستشاري للمسنين في البروتوكول المتعلق بحقوق المسنين. علاوة على ذلك، أعدت المفوضية استبيانا حول تنفيذ إطار السياسة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول المسنين (2002) ووزعته على الدول الأعضاء خلال الأشهر الستة الماضية. وتُدعى الدول الأعضاء إلى الرد على الاستبيان وإرساله إلى المفوضية لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

4) تعزيز رفاهية المعوقين – العقد الأفريقي للمعوقين:

192- في يوليو 1999، أعلن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الفترة 1999–2009 عقدا أفريقيا للمعوقين. وبناءً على ذلك، تم اعتماد إعلان وخطة عمل قارية حول العقد الأفريقي للمعوقين بغية تنفيذ أهداف العقد. استنادا إلى نتائج استعراض العقد التي أشارت إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء القيام بالمزيد لتحقيق أهداف العقد، تم تمديده إلى 2019. وعليه، شاركت المفوضية في مائدة مستديرة نُظمت في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا من 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2011 حيث تمت مراجعة خطة العمل القارية حول العقد الأفريقي للمعوقين وتمديدها إلى 2019.

193- طلب المجلس التنفيذي أيضا من المفوضية المساعدة في إعادة هيكلة المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل وهو وكالة متخصصة للاتحاد الأفريقي مقرها في هراري، زيمبابوي، لتمكين المعهد من تنسيق تنفيذ خطة العمل القارية حول العقد. أصدرت الدورة الحادية والعشرون لمجلس الإدارة الوزاري للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل المنعقدة في هاراري، زيمبابوي من 6 إلى 9 سبتمبر 2011 والتي قدمت لها المفوضية الخدمات، قرارات شاملة بشأن إعادة تأهيل المعهد. وتلت الدورة زيارة عمل من المفوضية من 7 إلى 17 ديسمبر 2011 لتنفيذ القرارات السابق ذكرها.

5) **تعزيز رفاهية الأسرة الأفريقية:**

194- أُعتمدت خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الأسرة من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو 2004. وخلال الستة أشهر الماضية، أجرت المفوضية سلسلة من المشاورات مع الشركاء حول كيفية كسب التأييد من أجل تعزيز الأسرة في أفريقيا، باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الأربعة (4) الرئيسية لتنفيذ إطار السياسية الاجتماعية في أفريقيا.

ج) العمل والعمالة والهجرة:

1) حملة مكافحة الاتجار غير المشروع بالبشر وخاصة النساء والأطفال:

195- في عام 2009، أطلقت المفوضية حملة الالتزام للاتحاد الافريقي التي تهدف إلى تشجيع الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل إجراءات أكثر تآزرا وتنسيقا لمكافحة الاتجار بالبشر في أفريقيا، بما في ذلك إطلاع صناع السياسة والمسؤولين عن إنفاذ القانون في الدول الأعضاء على خطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال. تم إطلاق حملة الالتزام للاتحاد الإفريقي في الإيكواس والإيجاد وجماعة شرق أفريقيا منذ مارس 2010، بينما تم إطلاقها في سادك في نوفمبر 2011. وقد أعقبت كل عملية إطلاق ورشة عمل لبناء قدرات مراكز الاتصال في الدول الأعضاء.

2)الهجرة:

196- استمر تنفيذ المرحلة التحضيرية للمشروع نحو إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات والتي بدأت في يونيو 2010 خلال الفترة التي يغطيها التقرير. أدت المشاورات عبر الإنترنت إلى خطة عمل محددة للتنفيذ وتسهيل التعاون بين فريق المشروع والشركاء المعنيين. وإضافة إلى ذلك، اتخذ الفريق خطوات لخفض تكلفة إرسال التحويلات المالية إلى أفريقيا وداخلها من خلال إطلاق قاعدة بيانات على الإنترنت (ارسل المال إلى أفريقيا: http://sendmoneyafrica.worldbank.org) تساعد على زيادة الشفافية حول الأسعار وتحفيز المزيد من المنافسة بين مقدمي الخدمات. ويتم تقديم تقرير إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي لغرض الاستعراض والتوجيه بشأن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات.

3)العمالة والعمل

197- عجّلت المفوضية بتنفيذ السياسات المتعلقة بالعمالة على مدى الأشهر الستة الماضية، استنادا إلى مقررات الدورة الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية المنعقدة

في ياوندي من 11 إلى 15 أبريل 2011 للحد من بطالة الشباب والنساء بنسبة لا تقل عن اثنين في المائة سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة، على النحو الوارد في خطة عمل عقد الشباب 2009-2018.

198- في أكتوبر 2011، دعمت المفوضية تنظيم دورة تدريبية للمدربين على بناء القدرات الإنتاجية استهدفت الوكالات الوطنية والهياكل المسؤولة عن الترويج للمشاريع الصغيرة في الاقتصاد غير الرسمي في سبع (7) دول أعضاء.

199- علاوة على ذلك، عقدت اللجنة التوجيهية لمشروع مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل اجتماعها الأول في 1 أكتوبر 2011.

5. **<u>الأطفال والشباب والرياضة:</u>**

أ) عقد تنمية الشباب وخطة عمله- 2009 – 2018:

200- بموجب مقرره(EX.CL.Dec.468(XIV الصادر في يناير 2009، اعتمد المجلس التنفيذي عقد تنمية الشباب. وفي ضوء هذا المقرر، وضعت المفوضية خطة عمل لتسهيل تنفيذ العقد من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

ب) **ميثاق الشباب الأفريقي والأنشطة ذات الصلة:**

201- اعتبارا من شهر نوفمبر 2011، صدقت 28 دولة عضوا على ميثاق الشباب الإفريقي وقامت بإيداع وثائق التصديق ذات الصلة لدى المفوضية وتقوم بتنفيذه في إطار الأولويات الوطنية. نظمت المفوضية مع شركائها (مؤسسة فورد، مؤسسة المجتمع المفتوح، مكتب المراجعة الفنية والمشاريع الأقاليمية) مشاورات فنية حول ما يلي: 1) إعداد مذكرة توجيهية فنية بشأن تفعيل ميثاق الشباب الأفريقي مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، 2) استعراض مبررات تعزيز وحماية وتطبيق المبادرة المتعلقة بالميثاق وخطة عمل العقد؛ 3) استعراض آليات المساءلة الممكنة على المستوى الإقليمي مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ 4) استكشاف

الصلة المحتملة لميثاق الشباب الأفريقي بالميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم.

ج) **إنشاء فرقة الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي:**

202- من خلال فرقة الشباب المتطوعين للاتحاد الأفريقي، سيتم إشراك الشباب في الإجراءات العملية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في أفريقيا. وقد تم تدريب ما مجموعه 202 شاب من 40 دولة عضوا وتجري حاليا عملية نشرهم التي ستشمل أكثر من 50 شابا متطوعا بحلول نهاية عام 2011 على أن يتم نشر الباقي في إطار الميزانية البرنامجية لعام 2012. ساهم تعزيز مشاركة الشباب في تنظيم حوار بين الأجيال ونقاش عام بين الشباب ورؤساء الدول في يونيو 2011 في ملابو حول موضوع "التعجيل بتمكين الشباب من أجل تنمية مستدامة."

د) **بناء القدرات المؤسسية من خلال تنشيط الاتحاد الإفريقي للشباب:**

203- تم تجهيز المقر الجديد للاتحاد الإفريقي للشباب الممنوح من جمهورية السودان بالكامل وتدشينه في مايو 2011. وسيُعقد المؤتمر القادم في ديسمبر 2011 للتجديد الديمقراطي لقيادة الاتحاد. وهناك حاجة إلى تخصيص الموارد اللازمة للاتحاد الأفريقي للشباب لتمكين أعضائه من معالجة قضايا الشباب.

هـ) **آليات الرصد والتقييم:**

204- طلبت قمة يوليو 2011 من المفوضية تقديم تقرير نصف مرحلي عن تنفيذ خطة عقد الشباب. وبالتالي، يتم، من خلال المراجعة المتبادلة بين الأقران والمشاورات بين أصحاب المصلحة، وضع مشروع مقياس لتمكين الشباب الأفريقي ومؤشر التنمية وذلك من أجل توفير مختلف أدوات الرصد والتقييم.

205- سيكون من المفيد إنشاء صندوق ائتمان لتنمية الشباب. وعلاوة على ذلك، من المطلوب التعاون على الصعيد المشترك بين الإدارات لتسهيل تنفيذ برنامج الشباب أهداف شاملة وفرقة الشباب المتطوعين للاتحاد الإفريقي باعتبارها مبادرة لبناء القدرات.

و) الرياضة:

206- عقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الرياضة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 17 إلى 21 أكتوبر 2011. وكانت النتائج الرئيسية للمؤتمر على النحو التالي:

1. تنفيذ الهندسة الجديدة لتنمية الرياضة في أفريقيا:

207- تنص الهندسة الجديدة للرياضة في إفريقيا على هياكل مخصصة لمعالجة الجوانب الفنية والتشغيلية لتطوير الرياضة والتنمية من خلال الرياضة في أفريقيا، بما في ذلك تنظيم الألعاب الأفريقية. وينبغي أن يكون المكتب المتخصص للرياضة في أفريقيا ذاتي التمويل مع عائدات ضخمة تُجنى من تسويق الألعاب الأفريقية وغيرها من الأنشطة الرياضية والدعم المقدم من الشركاء مثل اللجنة الأولمبية الدولية فضلا عن المساهمات المالية والرسوم المفروضة على الدول الأعضاء للمشاركة في الأنشطة الرياضية.

2. **الشراكة الإستراتيجية بشأن الرياضة من أجل التنمية في أفريقيا:**

208- فيما يتعلق بتعزيز الشراكات الإستراتيجية في مجال الرياضة من أجل التنمية، تم إحراز تقدم ملحوظ في ضمان التعاون التكاملي بين الدول الأعضاء في الحركة الرياضية الأفريقية. وفي هذا الصدد، رحبت المفوضية بالتعاون القائم بين اتحاد اللجان الأولمبية الوطنية في أفريقيا ورابطة الاتحادات الرياضية في أفريقيا والذي سوف يخدم ثلاثة أغراض: جعل الألعاب الأفريقية مؤهلة لدورة الألعاب الأولمبية؛ واستقطاب كبار الرياضيين الأفريقيين الذين يتطلعون للتأهل لدورة الألعاب الأفريقية الأولمبية وبالتالي تحسين الجودة والتنافسية للرياضيين؛ وتحسين العائدات ورعاية وتسويق الألعاب الأفريقية للحفاظ على الميزانيتين التشغيلية والبرنامجية للهندسة الرياضية الأفريقية الجديدة وأمانتها وبرامجها لتطوير الرياضة والتنمية من خلال الرياضة.

ثالثا –2: **التكامل وتنمية الترابط:**

209- على الرغم من الصعوبات المالية، قطعت المفوضية شوطا كبيرا في تنفيذ البرامج المخططة لتطوير البنية التحتية والطاقة في أفريقيا في مختلف المجالات من خلال إجراءات ملموسة على النحو المفصل أدناه:

1. <u>النقل والسياحة:</u>

أ) السياسات والاستراتيجيات

210- تم تصميم و/أو تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التالية:

1) وضع سياسة أفريقية شاملة مشتركة في مجال الطيران المدني:- تم استكماله وتقديمه في الوقت الراهن إلى مؤتمر وزراء النقل في أنغولا لاعتماده.
2) وضع استراتيجيات لتمويل تطوير السكك الحديدية في أفريقيا: – من المتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية 2011 أو أوائل 2012؛
3) دراسة حول مواءمة التدريب الخاص بالسكك الحديدية في أفريقيا:- من المتوقع استكمالها بحلول نهاية عام 2011 أو أوائل عام 2012؛
4) دراسة حول إنشاء شبكة لحراسة سواحل دول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح وغيرهما من الأنشطة غير المشروعة في عرض البحر (مع تركيز خاص على خليج عدن قبالة سواحل الصومال): – من المتوقع استكمالها بحلول نهاية عام 2011 أو أوائل عام 2012؛
5) دراسة حول مواءمة سياسات ومعايير السياحة في أفريقيا: – من المتوقع استكمال الدراسة في شهر أكتوبر 2011 وتقديمها إلى مؤتمر وزراء السياحة الأفريقيين المقرر عقده في أبريل 2012 لاعتمادها.

ب) وضع مشاريع (ملموسة):

3. **<u>المشاريع الممولة من قبل مرفق إعداد مشروع البنية التحتية للنيباد:</u>**

211- تم إجراء دراسات الجدوى التالية:

1) دراسة جدوى تمهيدية حول الحلقات المفقودة في ممر داكار–إنجمينا–جيبوتي؛

2) دراسة حول جدوى تمهيدية حول الحلقات المفقودة في جيبوتي ليبرفيل.

4. مشاريع شراكة الاتحاد الأوروبي– أفريقيا في مجال البنية التحتية (اتفاق بورت مورسبي)

212- تم توقيع عقود للمشاريع الستة التالية في 20 ديسمبر 2010:

1) تفعيل الوكالة المنفذة لمقرر ياموسوكرو بشأن تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا:– إن الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها في منتصف 2012؛

2) التقييم القاري لتنفيذ مقرر ياموسوكرو بهدف تحسين تحرير أسواق النقل الجوي في أفريقيا: الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها بحلول نهاية 2011. تم إعداد مشروع التقرير المؤقت.

3) دراسة حول جدوى ممر لوبيتو على الطريق السريع العابر لأفريقيا رقم 9 (ممر بيرا – لوبيتو): الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها في أوائل عام 2012. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع التقرير المؤقت.

4) الدعوة الفنية وأنشطة الدعم لمشروع جسر جامبيا: الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها في منتصف عام 2012. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع التقرير المؤقت.

5) التحليل الشامل للسوق ودراسة الخيارات المتاحة لتشغيل وتنفيذ وتمويل السكة الحديدية كوتونو– نيامي – واجادوجو – أبيدجان : الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها في منتصف عام 2012. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع التقرير المؤقت.

6) دراسة للنقل لإقليمي حول الطرق السريعة العابرة لأفريقيا رقم 3 في وسط أفريقيا مع دراسة جدوى تمهيدية حول قطاعات الطرق المختارة ودراسة الخيارات الإستراتيجية للموانئ الإقليمية: الدراسة مستمرة ويتوقع استكمالها في منتصف عام 2012. وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع التقرير المؤقت.

ج) التعاون:

213- تم التفاوض و/أو التوقيع على الاتفاقات/مذكرات التفاهم التالية:

1) التوقيع على مذكرة تفاهم مع رابطة إفريقيا للسفر لترويج السياحة في أفريقيا؛
2) التوقيع على مذكرة تفاهم مع منظمة الطيران المدني الدولي من أجل التنمية المستدامة للطيران المدني في أفريقيا، تشمل مسائل السلامة والأمن والبيئة وبناء القدرات؛
3) التوقيع على مذكرة تفاهم مع رابطة شركات الخطوط الجوية الأفريقية؛
4) تحديد موقف أفريقي موحد من البيان المشترك والإطار وخطة العمل المقترحة بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال الطيران: – المفاوضات جارية بهدف التوصل إلى إبرامها وتوقيعها بحلول نهاية عام 2011؛
5) الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وتعبئة الموارد بشأن أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالنظام الملاحي الأوروبي التكميلي الثابت بالنسبة للأرض – نظام الاتحاد الأوروبي للملاحة بواسطة السواتل؛
6) التوقيع على مذكرة تفاهم مع شركة السكك الحديدة الإسبانية حول التدريب على السكك الحديدية: – المفاوضات جارية.

2. <u>الطاقة:</u>

أ) البرنامج الإقليمي للطاقة الحرارية الأرضية وإنشاء مرفق للحد من المخاطر المرتبطة بالطاقة الحرارية الأرضية في شرق أفريقيا

214- في إطار تنفيذ هذا البرنامج، تجدر الإشارة إلى إنشاء مرفق الحد من المخاطر المرتبطة بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية، بما في ذلك:

أ. تعبئة 30 مليون يورو إضافي من صندوق الائتمان للبنية التحتية التابع لأفريقيا– الاتحاد الأوروبي إضافة إلى 20 مليون يورو تبرعت به الحكومة الألمانية؛

ب. المناقشات الفنية وإعداد اتفاق تمويل المرفق الذي سيتم التوقيع عليه مع الحكومة الألمانية ممثلة في بنك التنمية الألماني قبل نهاية عام 2011؛

ج. إعداد ملف المناقصة والبدء في عملية تعيين شركة استشارية لتوقيع عقد خدمة قبل نهاية عام 2011 لتقديم الدعم الفني لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تفعيل مرفق الحد من المخاطر المرتبطة بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية في أوائل2012؛

د. ينبغي للمفوضية إنشاء هيكل لتنسيق البرنامج الإقليمي للطاقة الحرارية الأرضية يشمل مرفق الحد من المخاطر المرتبطة بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية ومنسقا وخبيرا للطاقة ومساعدا إداريا قبل نهاية 2011؛

هـ. تعبئة الموارد المالية والمساعدة الفنية فضلا عن وضع إطار للتعاون مع المؤسسات الدولية، بما في ذلك وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسة الاتحادية للعلوم الجيولوجية والمواد الخام وغيرها وكذلك تنظيم معرض حول الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الحرارية الأرضية في دوربان، جنوب أفريقيا على هامش مؤتمر الأطراف السابع عشر.

ب) إعداد تقارير الدراسات والتصديق عليها وحلقات العمل التدريبية في إطار المساعدة الفنية التي يمولها الاتحاد الأوروبي

215- تم اتخاذ الإجراءات التالية في هذا السياق:

أ. إنتاج الوثائق حول السياسات الأفريقية في مجال الطاقة واستراتيجيات وضع مشاريع إقليمية لتوليد الطاقة الكهرومائية؛

ب. تنظيم الندوات ورش العمل في إطار عملية بناء قدرات اللجنة الأفريقية للطاقة واللجنة الأفريقية لتوحيد المقاييس الكهربائية في مجال: توحيد مقاييس/معايير قطاع الكهرباء وتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية والنظام الإفريقي لقاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالطاقة؛

ج. تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحليل: (1) العطاءات لاختيار مطور خاص لمشروع إنجا 3 و(2) بعض أجزاء الدراسات EDF/RSW لتطوير مشروع إنجا الكبير و(3) تنظيم ورشة عمل في كينشاسا حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المشاريع الكهرمائية.

ج) شراكة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة:

216- يتعلق أحد العناصر الرئيسية لشراكة إفريقيا–الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة ببرنامج التعاون في مجال الطاقة المتجددة. وقد كانت الورقة الإستراتيجية لعام 2020 التي أُعدت خلال هذا الفصل موضع مشاورات بين الطرفين وستتم الموافقة عليها خلال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في فبراير 2012 في ألمانيا. وفي هذا الصدد، سيتم إعداد وثيقة حول السياسات والخيارات التكنولوجية حول تطوير الطاقة الحيوية في أفريقيا.

3. <u>الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:</u>

أ) تنسيق السياسات والنظم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

217- استكملت المفوضية إعداد التقارير والدراسات التالية وقدمتها إلى هيئة مكتب المؤتمر الوزاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنظر فيها:

1) التقرير عن دراسة مقارنة للأطر المنسقة الإقليمية؛
2) خارطة إستراتيجية التحول من البث التناظري إلى البث الرقمي؛
3) التقرير عن منهجية تنسيق الترددات على الحدود؛
4) دراسة الجدوى حول وكالة الفضاء الأفريقية؛
5) تقييم خارطة الطريق لتنفيذ مشروع دوت آفريكا؛
6) الدراسة حول التجوال بالنظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول في أفريقيا؛
7) الدراسة حول إنشاء بطاقة واحدة للاشتراك في الهواتف الخلوية في أفريقيا.

ب) تنفيذ واستخدام الشبكة الأفريقية الإلكترونية للطب عن بعد والتعليم عن بعد:

218- في إطار هذا البرنامج، تم ضمان الإجراءات/لإنجازات التالية:

1) تم تنفيذ هذه الشبكة وهي الآن قيد الاستخدام في 47 بلدا. وقد تم تنصيب 150 من معدات المحطة الأرضية (الفيسات) وتشغيلها بالكامل. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لذلك حوالي 150 مليون دولار أمريكي؛
2) يتابع 7000 من طلاب الدراسات العليا دراستهم في جامعات هندية مختلفة من خلال الشبكة؛
3) تم إجراء 346 استشارة طبية في غضون سنتين تم خلالها إنقاذ حياة ثلاثة مواطنين إفريقيين؛
4) تم تنظيم 1650 دورة طبية متواصلة لأكثر من 5000 ممرضة؛
5) سيستطيع رئيس الاتحاد الأفريقي قريبا التواصل والتحاور بالفيديو وخط الهاتف المباشر مع رؤساء الدول والحكومات.

ج) خطة العمل الإقليمية الأفريقية لاقتصاد المعرفة:

219- في إطار هذا المشروع، اتخذت المفوضية الإجراءات التالية:

1) وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأمن السيبراني بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبدء عملية الاعتماد من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
2) وضع خطط الطوبولوجيا وتحديد المسارات للأبحاث الإقليمية وشبكات التعليم وربطها بالشبكة الأوروبية (فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية التابعة للاتحاد الأوروبي).
3) التوقيع على:

- اتفاقية تمويل مع وكالة التعاون الإنمائي للوكسمبورج لدعم تنفيذ مشروع النظام الإفريقي لتبادل الإنترنت يليه التحويل الفعلي لدفعة من الأموال.

- مذكرة تفاهم مع حكومة فنلندا في أكتوبر 2010 لدعم تنفيذ القيادة الأفريقية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب وبناء قدرات 150 من القادة المحتملين وصناع السياسة في قضايا مجتمع المعرفة.

د) مواءمة السياسات والأنظمة البريدية واستراتيجيات تطوير البريد

220- في إطار هذا النشاط، تم استكمال/إجراء الدراسات التالية:

1) تعزيز جودة نقل البريد عن طريق البر في إقليم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)؛
2) تطوير المدفوعات الإلكترونية البريدية؛
3) إطلاق الدراسات التالية:
   - استراتيجيات الإدماج المالي للسكان ذوي الدخل المنخفض؛
   - النموذج والمبادئ التوجيهية بشأن الخدمة البريدية العالمية.
4) إعداد مشروع البريد الإلكتروني:

- توقيع مذكرة تفاهم مع شبكة(RASCOM STAR QAF) لتوفير 15 هوائيا للوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا للمشروع التجريبي.

4. <u>برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا:</u>

221- وردت مدخلات وتوجيهات من الجهات المعنية (البنك الإفريقي للتنمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة أحواض الأنهار والبحيرات والمؤسسات المتخصصة في مجالات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد المائية العابرة للحدود وقطاعات النقل والشركاء الإنمائيين) من خلال ورش عمل نُظمت المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

222- خلال عملية الاعتماد، وافق أصحاب المصلحة على ما يلي:

1) تحديد إطار استراتيجي لوضع برنامج لتطوير البنية التحتية ذات الأولوية وإعداد خطة عمل ذات أولوية؛

2) صياغة مشاريع استراتيجيات وبرامج؛

223- تجدر الإشارة أيضا إلى أن نتائج دراسات برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا التي ستقدم إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2012 قد تم اعتمادها أيضا من قبل المؤتمرات الوزارية القطاعية لا سيما مؤتمرات وزراء النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة

5. <u>الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا:</u>

224- تم إجراء تقييم لعملية وضع الهيكل المؤسسي لتطوير البنية التحتية في إفريقيا لتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية وذلك بهدف ضمان تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة.

225- في هذا الصدد، وقعت المفوضية اتفاقا مع الحكومة الألمانية تعهدت الأخيرة بموجبه بتقديم الدعم الفني للمفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد من حيث القدرات والتطوير التنظيمي.

ثالثا-3 **التكامل وتغير المناخ والإدارة المستدامة للمصادر الطبيعية:**

1. <u>التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الرائدة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية:</u>

أ) البرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية:

226- قامت المفوضية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، بوضع ترتيبات مؤسسية للتنفيذ الفعال للبرنامج الإفريقي للبذور والتكنولوجيا الأحيائية، بما في ذلك إنشاء المنتدى الإفريقي لاختبار البذور الذي توجد أمانته حاليا في خدمات تفتيش الصحة النباتية الكينية في نيروبي، كينيا. يقوم هذا المنتدى بوضع بروتوكولات ومعايير لاختبار جودة البذور من أجل تشجيع تجارة البذور. وإضافة إلى ذلك، يشجع المنتدى على تبادل التكنولوجيا في مجال علوم وتكنولوجيا البذور بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبالتالي تعزيز نشر التكنولوجيا واعتمادها في القارة.

227- ساهم هذا البرنامج في زيادة الوعي والتقدير للتحديات التي تواجه قطاع البذور وبالتالي من المهم مواصلة المفوضية توفير القيادة في تعبئة الشراكات من أجل تعزيز الإجراءات.

ب) الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة:

228- يشمل التقدم المحرز في التنفيذ إنشاء أدوات التمويل والإطار المؤسسي لتفعيل الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة فضلا عن إنشاء الصندوق نفسه في البنك الأفريقي للتنمية. ومع ذلك، قد يتعذر تشغيل الصندوق بسبب العجز النقدي أوفي شكل وثائق التزام من شركاء الدول الأعضاء (بقيمة 4,544,107.00 دولار أمريكي) لتفعيل صندوق الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة. تبلغ مساهمة مجموعة البنك الأفريقي للتنمية في صندوق الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة 7.65 ملايين دولار أمريكي، غير أن الأموال المقدمة من البنك لا يمكن أن تسهم في فعاليته. وحتى الآن، فإن نيجيريا هي فقط الدولة التي قدمت 50% من تعهداتها الأولية البالغة 10 ملايين ولار أمريكي وبالتالي هناك حاجة ملحة لحشد أموال إضافية للآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة لضمان تفعيلها والقيام بأنشطتها.

ج) المبادرة الإفريقية لسياسة الأراضي:

229- منذ اعتمادها، كان الإطار والمبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة الأراضي بمثابة أداة هامة للدعوة لإثارة النقاش حول قضايا الأراضي في أفريقيا وعلى المستوى العالمي. وقد تم إنشاء أمانة لتسهيل التنفيذ كما أن هناك فرق عمل إقليمية أيضا تعمل من أجل دعم جهود الدول الأعضاء في مجال مراجعة/صياغة سياسة الأراضي. ويجري تنفيذ برنامج بناء القدرات من خلال الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي. إن ضعف القدرات على الاستجابة للطلب المتزايد على استخدام الإطار والمبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة الأراضي من قبل الدول الأعضاء يعيق التقدم. وفيما يسهم برنامج بناء القدرات في معالجة بعض هذه التحديات، فإن من المهم معالجة هذا الأمر بطريقة أكثر إستراتيجية.

د) تعزيز قدرات المنتجين الزراعين: المزارعون والرعاة:

230- أدى عمل المفوضية فيما يتعلق بمساعدة شبكة منظمات المزارعين الإقليمية إلى إنشاء منتدى المزارعين الأفريقيين الذي يُتوقع أن يعزز قدرة المزارعين ومنظماتهم على التعبير عن أصواتهم بطريقة منظمة وقوية في إطار عملية صنع السياسة وتنفيذها.

231- فيما يتعلق بالرعي، فإن من المتوقع أن يسهم اعتماد "إطار سياسة الرعي في أفريقيا" خلال الدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر في يناير 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا، في تهيئة وتحسين البيئة المواتية للرعاة الأفريقيين كي يلعبوا أدوارهم المشروعة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستواصل المفوضية إشراك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء في تسهيل تنفيذ هذا الإطار الهام.

هـ) المجلس الإفريقي للصحة النباتية:

232- كان التركيز الرئيسي لعمل المفوضية في مجال تنسيق ومساعدة تدابير الصحة النباتية في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الصحة النباتية بهدف تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاجية وضمان الأمن الغذائي وتعزيز التجارة وفقا للمعاهدات والمعايير الدولية في مجال الصحة النباتية. وقد تحقق ذلك من خلال إجراء تقييم شامل لقدرات الصحة النباتية تم الاسترشاد به لاحقا في وضع خطط إستراتيجية وطنية وإقليمية ومواءمة قوانين تسجيل المبيدات ومكافحة الآفات العابرة للحدود وإنشاء برنامج مراقبة فعال لتوفير أساس لتطوير وتحديث القوائم الوطنية والإقليمية للآفات ونظم إدارة المعلومات لبيانات الصحة النباتية / التجارة والإبقاء على منتدى استشاري دائم حول المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية مع المنظمات الوطنية لحماية النباتات ومواصلة تعزيز القدرات من خلال توفير التدريب على تحليل مخاطر الآفات وإجراءات مراقبة الآفات.

و) تحسين وسائل العيش الريفية في المناطق شبه القاحلة:

233- لعب مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة سافجراد دورا مهما في تعزيز شبكات الشراكة الإقليمية وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء[1] للمساهمة في جهودها في مكافحة الأعشاب الطفيلية. على نفس المنوال ومن خلال مشروع المكافحة البيولوجية للحشرات التي تصيب إنتاج وتجارة الثمار، سهّل مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة تبادل الخبرات الإقليمية وغيرها من الموارد لضمان نجاح تنفيذ المشروع، بما في ذلك إنشاء محشرة في بوركينا فاسو يمكن استخدامها من قبل الإقليم الفرعي وتدريب خبراء من ثماني دول أعضاء بغية تعزيز الإجراءات الإقليمية. واصل مشروع بحث وتطوير الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة ، بالتعاون مع الشركاء، العمل من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في اختيار المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك تغير المناخ والتصحر.

ز) تعزيز برامج الإنتاج الحيواني والصحة:

234- يتمحور عمل المفوضية في مجال تعزيز الإنتاج الحيواني والبرامج الصحية حول مكاتبها الفنية المتخصصة الثلاثة وهي المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية والمركز الأفريقي للقاحات البيطرية والحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات.

1) <u>المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية</u>

235- واصل المكتب الإفريقي للثروة الحيوانية تقديم الدعم للدول الأعضاء، الأمر الذي ساهم فيما يلي:

[1] بوركينا فاسو، بنين، الكاميرون، كوت ديفوار، غانا، النيجر، نيجيريا، توجو، السودان، وبوتسوانا

أ) تعزيز القدرات المؤسسية ومكافحة الأمراض الحساسة لتجارة المواشي وتحسين الشهادة الصحية للحيوانات لتعزيز تصدير وتجارة الماشية وتوفير فرص العمل وتعزيز البنية التحتية للتجارة؛

ب) تعزيز تنسيق مبادرات تنمية مصايد الأسماك بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وهيئات مصايد الأسماك؛

ج) تعزيز قدرات الإغاثة في حالات الطوارئ والتأهب للدول الأعضاء من أجل الكشف المبكر والاستجابة لأنفلونزا الطيور؛

د) تعبئة الموارد في إطار الاستجابة للأزمات الغذائية في منطقة القرن الأفريقي بـ24 مليون يورو يتم استخدامه في تدخلات محددة تخص الماشية وتهدف إلى تعزيز قدرة مربي الماشية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي؛

هـ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ حملات التطعيم[2]فضلا عن معالجة مسائل الصحة والصحة النباتية؛

و) إنشاء منتدى أفريقي للبلدان المصدرة للمواشي فضلا عن تحليل مسارات التسويق؛

ز) تعزيز الشراكات للنهوض بالأجندة الأفريقية في مجال الإنتاج الحيواني وصحة الحيوانات (من خلال مؤسسة Alive، المجلس العلمي الدولي لأبحاث ومكافحة داء المثقبيات، الخ)، من جهات أخرى.

236- تتمثل إحدى أبرز سمات الفترة تحت البحث في الإعلان العالمي الذي أصدرته المنظمة العالمية للصحة الحيوانية بشأن القضاء على الطاعون البقري والذي لا يزال يشكل أساسا ونموذجا للتحكم في الأمراض الحيوانية الأخرى العابرة للحدود.

[2] ضد مرض نيوكاسل للدجاج والتهاب الغشاء البلوري المعدي للماعز والتهاب الغشاء البلوري المعدي للأبقار وطاعون المجترات الصغيرة

2) الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات:

237- يشمل بعض إنجازات الحملة الإفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المثقبيات ما يلي: (أ) قيام الدول الأعضاء بتخصيص مواردها لترتيب تعاون إقليمي، مما أدى، من بين أمور أخرى، إلى تبادل الخبرات مع الدول الأعضاء الأخرى للقضاء على ذبابة تسي تسي في المناطق الحدودية. وقد تركزت حملة تعبئة الموارد أولا وقبل كل شيء على المصادر الأفريقية لتعزيز الملكية الأفريقية[3] (ب) تسخير الجهود الإقليمية لتطوير المشاريع الإقليمية التي تشمل التعاون بين الدول الأعضاء (ج) الجمع بين 14 دولة عضوا للتوقيع على اتفاق كنشاسا للعمل معا من أجل القضاء على ذبابة تسي تسي (د) تعزيز التوعية والدعوة من خلال استخدام مناصرين (هـ) وضع نظام قوي للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ (و) ومواصلة تعزيز قدرات خبراء الدول الأعضاء.

3) المركز الإفريقي للقاحات البيطرية

238- إن الخدمة التي يؤديها المركز الإفريقي للقاحات البيطرية في مجال المراقبة الدولية المستقلة لجودة اللقاحات البيطرية في أفريقيا قد أدت إلى زيادة استخدامها من قبل الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، فقد ازداد عدد اللقاحات المصدق عليها والمستخدمة في حملة التلقيح بصورة كبيرة، الأمر الذي يكون له تأثير متزايد على تحسين الصحة الحيوانية في القارة.

239- إضافة إلى ذلك، ساهم المركز الإفريقي للقاحات البيطرية في تسهيل توحيد معايير إنتاج اللقاحات البيطرية من خلال ضمان توحيد معايير إنتاج اللقاحات ومواءمة تقنيات مراقبة جودتها. قام المركز منذ 2009 بوضع التكنولوجيات الرئيسية لإنتاج الكواشف البيولوجية الأساسية (إنتاج التركيب البروتيني والمضاد الحيوي الوحيد النسيلة). تم تأسيس المستودع الإفريقي لسلالات اللقاحات في المركز مع إنشاء

[3] تشمل الالتزامات التيتم قطعها غينيا الاستوائية 12 مليون دولار أمريكي، نيجيريا أكثر من مليون دولار أمريكي سنويا، الكاميرون، أنغولا 4.7 مليون دولار أمريكي، زامبيا 3 ملايين دولار أمريكي، اثيوبيا، كينيا، بوركينا فاسو، غانا، الخ والتي تخصص موارد مالية وطنية إضافية على نحو متزايد للحملة.

مختبر السلامة الأحيائية من المستوى الثالث في أكتوبر 2011. وبالمثل، فقد تم إنشاء مزرعة مستقلة لحيوانات المختبر. وإضافة إلى ذلك، يقوم المركز، بالتعاون مع الشركاء، بإدارة مختبر تطوير العملية الذي أنشئ مجددا.

240- في إطار جهوده الرامية إلى تقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء، ظل المركز ينظم دوريا حلقات عمل تدريبية ويوفر خدمات الدعم الفني لمختبرات اللقاحات البيطرية ومراقبة الجودة في الدول الأعضاء. وبالتعاون مع الشركاء، اضطلع المركز أيضا بدور فعال في تسهيل نقل التكنولوجيات الملائمة لإنتاج اللقاحات في أفريقيا.

2. <u>الإدارة المستدامة للبيئة والمصادر الطبيعية:</u>

أ) تغير المناخ:

241- منذ عام 2008، أصبحت المفوضية محاورا ولاعبا إقليميا وعالميا هاما في مسائل تغير المناخ. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى مقرر المؤتمر التاريخي الصادر في فبراير 2009 والذي مهد الطريق أمام أفريقيا للقيام "بأعمال غير عادية" في مسائل مفاوضات تغير المناخ في ظل تبني أفريقيا موقفا موحدا من تغير المناخ والتفاوض بشأنه بصوت واحد. ولاحقا، تم بموجب مقررات عديدة للمؤتمر إنشاء وتنقيح آليات التنسيق ولا سيما تكليف لجنة رؤساء الدول والحكومات حول تغير المناخ بتوفير التوجيه السياسي في عملية التفاوض. ظلت اللجنة تقدم التوجيه والإرشاد المطلوبين بشأن القضايا الإستراتيجية على مدى السنوات الثلاث الماضية لضمان مشاركة فعالة لأفريقيا في مؤتمر الأطراف الخامس عشر المنعقد في كوبنهاجن، الدانمرك، في عام 2009 ومؤتمر الأطراف السادس عشر المنعقد في كانكون، المكسيك، في عام 2010 ومؤخرا مؤتمر الأطراف السابع عشر المنعقد في دوربان، جنوب أفريقيا، في شهري نوفمبر وديسمبر 2011.

242- عملا بمقرر المؤتمر بشأن إنشاء الجناح الإفريقي في مؤتمر الأطراف السابع عشر/ المؤتمر السابع للأطراف في دوربان، قامت المفوضية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا،

بإقامة جناح إفريقي استضاف سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة والأحداث الجانبية والمعارض واجتماعات فرق العمل رفيعة المستوى ووفرت بذلك فرصة لأصحاب المصلحة لعرض كيفية تصور أفريقيا لشواغل تغير المناخ ليس كمجرد ضحية سلبية ولكن أيضا كطرف فاعل من أجل إيجاد حلول مستدامة لها.

243- تم استخلاص دروس هامة من تجربة على هذه الدرجة من الأهمية مفادها أنه ينبغي لإفريقيا تنسيق وتنظيم نفسها بشكل أفضل والعمل بانسجام تام إذا أرادات تحقيق النتائج المرجوة في التزاماتها مع بقية العالم. واستنادا إلى هذا الواقع، اعتمد المؤتمر مقررا في يوليو 2011 بشأن تعزيز التنسيق ليس فقط على المستوى الفني ولكن أيضا على المستوى السياسي لضمان مشاركة فعالة لأفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة القادم حول التنمية المستدامة والمعروف أيضا باسم ريو +20. عملت المفوضية، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من بين جهات أخرى، على دعم العملية التحضيرية الأفريقية لمؤتمر ريو +20 والتي أدت إلى صياغة بيان توافق أفريقيا الذي سيُقدم إلى المؤتمر في يناير 2012 لبحثه قبل تقديمه إلى مؤتمر ريو +20 في يونيو 2012.

244- شاركت المفوضية بنشاط في توفير التسهيلات اللازمة لتنسيق هذه المساعي ووفرت في الوقت المناسب قدرات حاسمة كي يستخدمها أصحاب المصلحة الأفريقيين. تم وضع إستراتيجية بشأن تغير المناخ لأفريقيا، ويُنتظر إجازتها من قبل هيئة مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة. تم إنشاء وحدة لتغير المناخ والتصحر داخل المفوضية ويجري الآن العمل على تفعيلها.

ب) الحد من مخاطر الكوارث:

245- إقرارا منها بضعف أفريقيا في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأعاصير والفيضانات وما إلى ذلك، عملت المفوضية، بالتعاون مع شركائها، على تعبئة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والجهات المعنية الأخرى لوضع نظم وآليات وقدرات للانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة مخاطر الكوارث. وقد أدت هذه

الجهود على مدى السنوات القليلة الماضية إلى إنجازين مرتبطين وهما: (أ) وضع واعتماد برنامج عمل لتنفيذ الإستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث (2006–2015) يقدم التوجيه الاستراتيجي لتدخلات الحد من مخاطر الكوارث للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين– وهذه الآليات المؤسسية والأطر التشريعية موجودة الآن في غالبية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. قطعت المفوضية خطوة هامة لتعزيز التنسيق والدعم الفني على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء وتشغيل مجموعة العمل الأفريقية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في مارس 2011 و(ب) البدء في المشروع الإفريقي لبناء القدرات في مجال المخاطر والذي يراد له أن يكون مملوكا لإفريقيا وكيانا ماليا مستقلا من شأنه أن يزود الحكومات الأفريقية بالتمويل الطارئ والمناسب من حيث التوقيت والموثوق به والفعال من حيث التكلفة في حال حدوث جفاف شديد من خلال تقاسم المخاطر عبر القارة. ويعتقد أن هذه المبادرات ستسهم في تحسين التأهب والاستجابة وزيادة مرونة الاقتصادات الأفريقية في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ج) الرصد الأفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة:

246- من خلال تنفيذ الرصد الإفريقي للبيئة من أجل التنمية المستدامة، كان من الممكن (أ) تحسين وصول المستخدمين الإفريقيين إلى البيانات الأساسية والميدانية والداعمة لرصد الأرض (ب) إنشاء خدمات معلومات تشغيلية لتحسين عمليات صنع القرار (ج) تعزيز صنع السياسة لضمان المشاركة النشطة والمستدامة للحكومات الأفريقية في رصد المبادرات البيئية العالمية (د) وضمان مستوى فني مناسب لأصحاب المصلحة الإفريقيين المعنيين بالرصد الإفريقي للبيئة من أجل التنمية. أدى التزام المفوضية مع الشركاء (ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) بالخيارات المتاحة لمواصلة تلبية هذه الاحتياجات الكبيرة في مجال القدرات على أساس مستدام، إلى اتفاق بشأن مواصلة الدعم خلال المرحلة الثانية من حيث التمويل ورصد الأمن البيئي في مشروع رصد البيئة والأمن في أفريقيا.

247- إضافة إلى ذلك، تم الآن تشغيل مبادرة المعلومات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا، التي تمثل أحد البرامج التي تحالفت المفوضية مع البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمناصرتها، مما سيعزز قدرة أفريقيا على الوصول إلى المعلومات المناخية واستخدامها لأغراض عمليات صنع السياسة.

248- عقدت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء، المؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الأرصاد الجوية في أبريل 2010 والذي أنشأ المؤتمر الوزاري الأفريقي حول الأرصاد الجوية الذي يتمثل الغرض منه على الفور في تسهيل إعداد إستراتيجية إفريقية متكاملة حول الأرصاد الجوية وإطار العمل ذي الصلة.

د) إدارة الغابات العابرة للحدود

249- في إطار تنشيط مساهمة الغابات وغيرها من الموارد البيولوجية في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أفريقيا، تعمل المفوضية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية واللجان الحرجية الإقليمية (لجنة الغابات في أفريقيا الوسطى والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء واتحاد نهر مانو، إلخ..) من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة موارد الغابات من خلال مواءمة السياسات وبناء القدرات عن طريق وضع نظم وآليات لإدارة الغابات العابرة للحدود.

هـ) مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل:

250- بدأ تنفيذ المبادرة في ثلاث عشرة (13) دولة عضوا مشاركة مع وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية من خلال الدعم الفني والمالي الذي تم توفيره بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة. ومع إنشاء وكالة إفريقيا معنية بمبادرة الجدار في إنجمينا، تشاد، بقرار من مؤتمر رؤساء دول وحكومات تجمع الساحل والصحراء، فإن من المتوقع التعجيل بكامل عملية التنفيذ. وستواصل المفوضية تقديم الدعم والعمل مع الوكالة الإفريقية لضمان مواءمة وتضافر الجهود من أجل تحقيق نتائج أفضل.

و) إدارة الموارد المائية:

251- عملا بإعلان شرم الشيخ الصادر في 2008 بشأن المياه والصرف الصحي، وجهت المفوضية جهودها، من خلال الدعم الفني والمالي الذي قدمته ألمانيا (الوكالة الألمانية للتعاون الفني) نحو التعاون مع المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه بهدف وضع آلية رصد وتقييم لمتابعة التقدم المحرز في تحقيق التزامات شرم الشيخ من قبل الدول الأعضاء. تم وضع صيغة الإبلاغ والرصد والتقييم في مجال المياه والصرف الصحي على المستوى القطري ونوقشت خلال اجتماع اللجنة الاستشارية الفنية للمجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه في يوليو 2011 وأقرها اجتماع المجلس التنفيذي للمجلس الوزاري الإفريقي المعني بالمياه الذي عقد في أكتوبر 2011.

ز) مشروع بناء القدرات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف:

252- منذ إطلاقه في 2009، ظل المشروع ينفذ أنشطة في مجالات تعزيز المهارات التفاوضية للمفاوضين الأفريقيين بشأن تغير المناخ والتصحر والزئبق، من بين أمور أخرى، من خلال دعم التدريب فضلا عن التفاعل بين القادة السياسيين والخبراء الفنيين. وقد ساهم أيضا في زيادة الوعي وتبادل المعلومات من خلال وضع أدوات واستراتيجيات فعالة للدعوة من أجل تعزيز الوضوح وتشجيع الاتفاقات الإقليمية ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة وتعزيز المؤسسات. ومن خلال هذا المشروع، كان بالإمكان دعم جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في إجراء مشاورات وتقييم الاحتياجات لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تقود إلى تحسين إدارة البيئة.

3. <u>التحديات/المشاكل التي تتم مواجهتها وتدابير التخفيف المتخذة:</u>

أ) التحديات:

253- يتمثل أهم التحديات التي تتم مواجهتها فيما يتعلق بمتابعة وتنسيق التنفيذ في غياب آلية إبلاغ ورصد واضحة بين الدول الأعضاء والمفوضية. في حين أن المفوضية

ترفع تقارير منتظمة إلى المؤتمر عن التقدم المحرز، فإن المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج/المبادرات على مستوى الدول الأعضاء غالبا ما تكون منعدمة. ونتيجة لذلك، لا يوجد طريق لمعرفة ما إذا تم تنفيذ تلك المقررات أم لا. ومن الصعب، في غياب هذه المعلومات، صياغة وتنسيق الدعم للتنفيذ.

254- تم تمويل أكثر من 90% من المواد المالية المخصصة لدعم تنفيذ البرنامج من خلال الدعم المقدم من الشركاء. ومن الواضح أن هذا الأمر يثير تساؤلات أساسية بشأن ملكية واستدامة هذه البرامج وكذلك بعض مشاعر القلق بشأن الاعتماد على البرمجة.

255- إن هيكل المفوضية لم يعد يتناسب مع حجم العمل الذي يزداد على مر الزمن، فيما يشكل النقص في الموارد البشرية تحديا كبيرا جدا.

ب) الحلول والإجراءات المقترحة والمتخذة:

256- كانت هناك محاولات لوضع أطر للمساءلة المتبادلة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وكانت النتائج مشجعة. وقد نظرت المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بجدية في التخطيط المشترك في إطار تنسيق البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وهناك حاجة إلى تعزيز هذا النهج واستخدام نُهج مماثلة في مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بجدية في إعداد تقارير عن تنفيذ تلك المقررات التي اعتمدتها جماعيا خلال مؤتمرات الاتحاد الافريقي.

257- ظلت المفوضية تحاول مواجهة التحدي المتمثل في الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة من خلال العمل مع شركاء على وضع تخطيط لعدة سنوات ودعم ميزانية الأنشطة ذات الصلة بالبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وهناك تجربة مشجعة وفرت حافزا كافيا لتخصيص الموارد بحكمة لتنفيذ البرامج في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وذلك ما يحتاج إلى التشجيع في إطار الالتزامات مع الشركاء الآخرين.

258- ينبغي مراجعة الهيكل التنظيمي للمفوضية على وجه الاستعجال بغية تمكينها من تعيين عدد كاف من الموظفين المؤهلين لتحقيق النتائج. تحاول المفوضية في الوقت الراهن معالجة مشكلة نقص الموظفين من خلال تعيين خبراء على المدى القصير والإعارات من قبل الشركاء (منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الألمانية للتعاون الفني، والإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة ومؤسسة السكان العالمية) لسد النقص الكبير في عدد الموظفين الذي تعاني منه. وسيظل هذا الوضع يراوح مكانه حتى يتم إيجاد حل دائم من خلال إدخال الأحكام المناسبة في الهيكل.

ثالثا-4 التكامل وتنمية الأسواق والأصول المالية:

1. **متابعة مجموعة الـ8 ومجموعة الـ20:**

259- عقدت دورة التوعية لمجموعة الـ8 –أفريقيا في دوفيل، فرنسا، في 27 مايو 2011. وكانت من بين القضايا التي نوقشت مسائل التنمية والسلم والأمن والحكم، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتغير المناخ والوصول إلى الطاقة والمساءلة المتبادلة على أساس التقارير المعدة من قبل مجموعة الـ8 وأفريقيا. وقد أقرت قمة دوفيل بأن أفريقيا في طريقها لأن تصبح قطبا جديدا للنمو العالمي ولكن لا تزال هناك تحديات وخاصة تلك المتعلقة بالتنمية في أقل البلدان نموا.

260- فيما يتعلق بالسلم والأمن، أكدت القمة التزامها بإبقاء الصومال قيد نظرها الفعلي ودعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلم والاستقرار في البلاد. وفيما يتعلق بالتنمية، تعهدت مجموعة الـ8 بدعم عمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا ومناطق التجارة الحرة والتنفيذ الكامل لبرنامج الحد الأدنى من التكامل للاتحاد الأفريقي. كما تم التركيز على دعم فعالية الممرات التجارية الرئيسية وعمليات تحرير التجارة وكذلك بحث الخيارات لاختتام مفاوضات جولة الدوحة بنجاح. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وزراء التجارة قد شددوا، خلال دورتهم الثامنة المنعقدة في أكرا، غانا، من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2011، أن أي نُهج جديدة يستعرضها أعضاء منظمة التجارة العالمية لحل المأزق الحالي لأجندة الدوحة الإنمائية، يجب أن تكون مقبولة من

جانب الأطراف المتعددة ومطابقة للمبادئ الأساسية للدولة الأولى بالرعاية. اعترض الوزراء أيضا بقوة على أي محاولة لإضافة "مسائل جديدة" إلى أجندة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية قبل معالجة المسائل ذات الاهتمام لأقل البلدان نموا والمتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية والتنفيذ بصوة مناسبة.

261- بخصوص المساءلة المتبادلة، تعهدت مجموعة الـ8 وأفريقيا بالوفاء بالتزاماتهما مع تأكيد مجموعة الـ8 مجددا على المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعالية المعونة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 وتعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتصدي للتحديات العالمية. وفي ضوء ما سبق، من الصعب بحث طرق الحفاظ على التزامات مجموعة الـ8 بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية في ضوء الأزمة الحالية في منطقة اليورو وزيادة عدم الثقة في الاقتصاد العالمي والانتعاش الاقتصادي البطيء في كثير من الاقتصادات الصناعية لمجموعة الـ8. وعليه، يتعين على أفريقيا أن تستعد لاحتمال انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية في الأمد القريب إلى المتوسط وأن تكون المصروفات أقل بكثير من هدف الأمم المتحدة البالغ 0.7 % من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة. وبدلا من ذلك، يتعين على القارة التركيز بصفة خاصة على تعبئة الموارد المحلية وآليات التمويل المبتكرة وتحديد طرق الاضطلاع بدور أقوى في إعادة التوازن العالمي.

ثالثا-5 التكامل وتطوير القدرات الإنتاجية:

1. **<u>الزراعة (البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية، الأزمة الغذائية):</u>**

262- استرشدت المفوضية بثلاثة شواغل إنمائية مرتبطة وإستراتيجية وأساسية في عملها في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية والبيئة وإدارة المصادر الطبيعية، وهي:

1) أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال حشد الدعم السياسي والمالي والفني؛
2) تعزيز تنسيق تنفيذ مشاريع رائدة عملا بمقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة،
3) تشجيع الإدارة المستدامة للبيئة والمصادر الطبيعية.

أ) <u>التقدم المحرز في تنسيق تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية:</u>

263- تم إحراز تقدم كبير في تعزيز أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية يمكن قياسه من حيث تعبئة الالتزام السياسي وتنسيق السياسات والاستراتيجيات وتعبئة موارد الاستثمار لتنفيذ البرنامج. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء التي وقعت على وثائقها الوطنية الخاصة بالبرنامج وهو واحدا فقط (رواندا) قبل عام 2008، ثلاثين (30)[4]دولة عضوا الآن، بينما يوجد العديد من الدول المستعدة للقيام بذلك. وقد أكملت بنجاح إحدى وعشرون (21) دولة عضوا صياغة خطط استثمار قطرية قائمة على البرنامج تم استعراضها بشكل مستقل. وعقدت خمسة عشر (15) دولة منها اجتماعات عمل واتفقت على طرق التمويل.

264- تم تحقيق نتائج مشجعة حيث زاد عدد من الدول الأعضاء مخصصات ميزانياتها لقطاع الزراعة وذلك على الرغم من قلة العدد الذي حقق هدف تخصيص 10%.

[4]تشمل هذه الدول: بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، كينيا، ليبيريا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، رواندا، سيراليون، السنغال، سيشيل، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

تدل الإحصاءات الأخيرة على أن ما يصل إلى تسعة (9) بلدان[5] قد حققت نتائج بارزة حيث بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص 10%. وهناك مجموعة أخرى من تسع (9) دول تنفق حاليا على ما بين 5 و10 في المائة في ظل تزايد الاتجاه. ومن المتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه الإيجابي مع تفعيل خطط الاستثمار.

265- يستلزم تفعيل خطط الاستثمار تعبئة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تعمل المفوضية، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الإفريقي للتخطيط والتنسيق للنيباد والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء، على ضمان تعبئة شركات القطاع الخاص الوطنية والإقليمية والعالمية للاستثمار في سلسلة من الفرص التي أنشأتها الدول الأعضاء. وبناء على نماذج الشراكة الأولية التي قادها المنتدى الاقتصادي العالمي، أنشأت المفوضية، بالتعاون مع وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي، فريق مهام للنمو والاستثمار الزراعي لدعم الحكومات في حمل شراكات القطاع الخاص على تمويل الأولويات الوطنية المحددة في إطار البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وحتى شهر نوفمبر 2011، تم دعم سبع (7) دول أعضاء[6] في وضع خطط استثمار يتم استخدامها لحمل شركات القطاع الخاص على العمل مع الحكومات وتوقيع صفقات الاستثمار.

266- إضافة إلى ذلك، أحرزت المفوضية، وهي تعمل مع وكالة للتخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقدما هاما في تعبئة مجتمع الشركاء الإنمائيين وتنسيق ومواءمة ومطابقة المساعدة الإنمائية للزراعة الأفريقية من خلال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وبما يتفق مع إعلان باريس حول فعالية المساعدة وأجندة أكرا من أجل العمل. على سبيل المثال، حتى نوفمبر 2011، استفادت سبع (7) دول أعضاء[7] من موارد صندوق الائتمان للبرنامج العالمي للزراعة والأمن

[5] بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، غينيا، ملاوي، مالي، النيجر، رواندا والسنغال

[6] بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، كينيا، موزمبيق، رواندا، وتنزانيا

[7] إثيوبيا، ليبيريا، النيجر، رواندا، سيراليون وتوجو

الغذائي بغية دعم تمويل خطط الاستثمار لبلدانها بناء على إثباتها لمبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ويأتي ذلك إضافة إلى تحديد البلدان التي حصلت على تمويل الاستثمار من خلال الموارد الثنائية[8] لدعم تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

267- تم وضع آليات ذات مصداقية لتسهيل التدخلات الفعالة للشراكات في إطار عملية المطابقة المذكورة وتعزيز هذه التعهدات. وقد أصبح منهاج عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعة مستعملا على نحو متزايد باعتباره أداة للعمليات المشتركة من التخطيط وتقييم التقدم وتقاسم الخبرات في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل، من خلال بث الشعور بالمساءلة؛ ووضع وتفعيل نظام للرصد والتقييم يقدم معلومات مستكملة، بناء على المؤشرات المتفق عليها من جميع أصحاب المصلحة الأفريقيين، حول التقدم المحرز في الأداء الزراعي على نطاق القارة وعلى الصعيد القطري. كما تم وضع إطار للمساءلة المتبادلة، تستعمل نتائج الرصد والتقييم للبرنامج الأفريقي الشامل، إلى جاني مجموعة إضافية من مؤشرات المساءلة لتسهيل المراجعة والحوار، ومن ثم تطوير المساءلة بين أصحاب المصلحة. ويجري، على نحو متزايد، استخدام آليات مثل عمليات مراجعة القطاع الزراعي على الصعيد القطري، ومناهج عمل الشراكات السنوية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتبارها منابر حوار ومراجعة في تعزيز المساءلة من أجل تحقيق النتائج في مجال الأداء الزراعي.

268- ثمة جانب هام آخر من جوانب عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية يتمثل في تعزيز قدرات المؤسسات الأفريقية الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والقاري لتمكينها من تسهيل ودعم بدء التنفيذ الفعال لإطار البرنامج الأفريقي الشامل على الصعيدين القطري والقاري على أساس مستدام. وتشمل هذه المؤسسات في المقام

[8] على سبيل المثال، رصدت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية موارد هامة من خلال برنامجها " أَطْعِم المستقبل" في دعم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛ وتشمل الجهات الشريكة الأخرى التي تدعم سلسلة من البرامج القائمة على البرنامج الأفريقي الشامل على الصعيد القطري: وزارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، ألمانيا من خلال التعاون الفني الألماني (الوكالة الألمانية للتعاون الفني)، و\كندا هولندا إسبانيا وإيطاليا، من بين بلدان أخرى.

الأول المفوضية ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الرئيسية للدعائم، ولكن أيضا قطاعات أخرى من منظمات المزارعين التي لها تفويضات وأدوار واضحة لتسهيل تنسيق تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل. لهذا الغرض، أنشئ في البنك الدولي صندوق ائتمان للجهات المانحة المتعددة الأطراف كانت موارده متاحة لدعم عدد من المؤسسات بغية تمكينها من تعزيز قدراتها واضطلاع كل منها بدورها في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل. كما أن صندوق الائتمان للجهات المانحة المتعددة الأطراف[9] لعب دورا حاسما في دعم العمليات القطرية التي أفضت إلى إعداد اتفاقيات البرنامج الأفريقي الشامل والتوقيع عليها في وقت لاحق، وكذلك خلال التدخلات في فترة ما بعد الاتفاقيات لإعداد خطط الاستثمار. وقد استفادت أيضا المؤسسات الأفريقية التي تفويضات وأدوار في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل من الدعم الذي تقدمه الجهات الشريكة[10] لتعزيز القدرات.

ثالثا-6 التكامل وبناء القدرات في مجال التجارة:

1) التجارة الأفريقية البينية:

269- تحضيرا لقمة يناير 2012 حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية، نظمت المفوضية خلوة في كوريفتو، إثيوبيا، من 25 إلى 27 أكتوبر 2011 مع أصحاب المصلحة من القاعدة الشعبية بهدف جمع مساهماتهم حول عدد من الوثائق الرامية إلى تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وفيما يلي الإطار المقترح للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: خارطة الطريق، المنظومة، آلية للرصد والتقييم وفقا لطلب القمة الأخيرة، وخطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وقد ساهمت الغرف التجارية والقطاع الخاص وغيرهما من منظمات التجارة ومراكز البحث من خلال إثراء الوثائق بخبراتها الميدانية.

[9] قدمت المفوضية الأوروبية وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيرلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية مساهمات في صندوق الائتمان للجهات المانحة المتعددة الأطراف

[10] وتشمل هذه الجهات الشريكة منظمة الأمم للأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، من بين جهات أخرى.

270- في نفس السياق، نظمت المفوضية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، منتدى تجاريا تم خلاله تقديم خطة العمل حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: خارطة الطريق، المنظومة، آلية الرصد والتقييم، وخطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، إلى المسؤولين التجاريين للدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومجموعة أوسع من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمي الأعمال وممثلات النساء وغيرهم. وقد أبدي اهتمام بالغ للمشروع وتم تقديم توصيات قيمة نحو إثراء الوثائق.

271- نظمت المفوضية أيضا الدورة السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر في أكرا، غانا. وقد أوصى المؤتمر الوزاري مؤتمر رؤساء الدول والحكومات باعتماد خطة العمل حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية والإطار للتعجيل بمنطقة التجارة الحرة القارية: خارطة الطريق، المنظومة، آلية الرصد والتقييم، وخطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية. وقد اعتمد المؤتمر كذلك إعلانا حول منظمة التجارة العالمية وحول تعزيز التجارة الأفريقية البينية.

2. الجمارك:

272- واصلت المفوضية عملها حول مواءمة الإجراءات والقواعد والتنظيمات الجمركية. وأجرت تقييما وتفكيرا حول إجراءات العبور المعمول بها داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية بهدف مواءمتها. وأصدرت مشروع بروتوكول حول العبور. ومن المتوقع أن يخفف البروتوكول، بعد اعتماده، وطأة بعض التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في مناولة السلع عند العبور.

273- أصدرت المفوضية أيضا مشروع بيان سياسة حول ترابط النظم الجمركية المحوسبة. ويرمي هذا البيان إلى المساهمة في فهم مشترك لضرورة ترابط النظم الجمركية المحوسبة وتركيز متزايد عليه، والمساهمة في الأجندة الأوسع نطاقا المتمثلة في تسهيل التجارة في إطار مناطق تجارية حرة إقليمية واتحادات جمركية، ووضع ترتيبات بشأنها على الصعيد القاري كما هو منصوص عليه في معاهدة أبوجا.

3. المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

أ) المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية:

274- في إطار التحضيرات للدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقدة في جنيف، سويسرا، من 15 إلى 17 ديسمبر 2011، نظمت المفوضية ورشة عمل تحضيرية في أكرا، غانا، يومي 27 و28 نوفمبر 2011. وقد وفرت ورشة العمل منبرا لتبادل وجهات النظر حول المسائل التفاوضية الرئيسية، والمناخ السياسي للمفاوضات والحاجة إلى تعزيز منظمة التجارة العالمية كمؤسسة قائمة على القواعد خلال المرحلة المفضية إلى المؤتمر الثامن لمنظمة التجارة العالمية. وقد أعدت أيضا البلدان الأفريقية للمشاركة الفعالة في المؤتمر مع رؤية موحدة.

ثالثا-7 دور جميع الجهات الفاعلة في تعزيز عملية التكامل (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمهجر):

275- في هذا المجال، تركزت أنشطة المفوضية على ما يلي: تنفيذ برنامج المهجر للاتحاد الأفريقي، والبرنامج التدريبي لمنظمات المجتمع المدني حول فهم دعم الاتحاد الأفريقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

1. <u>المواطنون الأفريقيون والأفريقيون في المهجر:</u>

أ) برنامج المهجر:

276- كان التوجه الرئيسي للجهود يتمثل في تنفيذ برنامج المهجر خلال المرحلة المفضية إلى القمة العالمية حول المهجر المقرر عقدها في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في 25 مايو 2012.

277- عقب اعتماد خارطة الطريق من خلال المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.354 (XVI) الصادر عن المؤتمر، في أديس أبابا، في يناير 2011، وقامت المفوضية، بتعاون

وثيق مع حكومة جنوب أفريقيا، باتخاذ الإجراءات على نحو مطرد وتراكمي لتنفيذ خارطة الطريق وتعزيز التحضيرات الفعالة للقمة العالمية حول المهجر الأفريقي.

278- تمثلت إحدى النقاط البارزة لخارطة الطريق في عقد ورشة عمل للخبراء الفنيين في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في فبراير 2011 لاستعراض واستكمال الوثائق الوزارية النهائية لعام 2007 على ضوء التطورات التي طرأت منذ ذلك الحين على الجبهات البرنامجية والتنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تقديم تقرير ورشة العمل المذكورة إلى أجهزة صنع السياسة (لجنة الممثلين الدائمين، المجلس، والمؤتمر) في ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو/يوليو 2011. وبموجب مقرره ASSEMBLY/AU/ DEC.367(XVII)، أصدر المؤتمر تعليما تقضي بتقديم نتائج اجتماع الخبراء الفنيين والجوانب ذات الصلة للتقرير المرحلي عن تنفيذ خارطة طريق المهجر إلى مؤتمر وزاري ثان كان من المقرر عقده على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2011.

279- انعقد الاجتماع الوزاري كما كان مقررا، وكان يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: استعمال نتائج ورشة عمل الخبراء الفنيين لتحسين الوثائق الوزارية واستكمالها لتأخذ في الاعتبار التطورات الهامة التي طرأت منذ 2008؛ تطوير فهم مشترك لدى الأفريقيين في القارة وفي المهجر، مع تركيز خاص على التوصل إلى اتفاقية حول المسائل التي بقيت دون حل عقب المؤتمر الوزاري في 2007؛ وضع إطار للعمل يكون بمثابة ميثاق عالمي لمبادرة المهجر.

280- كان المؤتمر الوزاري ناجحا جدا. ويقدم التقرير الكامل للاجتماع مع النتائج والتوصيات إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي لبحثها. وقد أشار المؤتمر الوزاري إلى حاجة الاتحاد إلى تخصيص موارد كافية لبرنامج المهجر، وتنفيذ أولوياته بأمانة كما هو معتمد في خارطة الطريق. وقد تعهد الوزراء كذلك على التأكد من أن الأولويات المحددة في الميزانية البرنامجية الحالية لسنة 2012 ستعكس هذا الاهتمام. وأخيرا، شدد المؤتمر الوزاري على أن برنامج المهجر لا يبدأ ببداية قمة

المهجر ولا ينتهي بنهايتها. فثمة كثير من العمل الذي يجب القيام به حيث أنه وُضع قيد نظر الاتحاد الأفريقي عمليتي رصد وتنفيذ نتائج القمة.

ب) المشاورة الرفيعة المستوى حول المهجر، نيويورك، 6 أكتوبر 2011.

281- على ضوء هذا التوضيح، ووفقا لأحكام خارطة الطريق، نظمت المفوضية، من خلال مديرية المنظمات المدنية والأفريقيين في المهجر والبعثة الدائمة في نيويورك، اجتماعا استشاريا رفيع المستوى حول المهجر في 6 أكتوبر 2011 لتوعية مجتمع المهجر في نيويورك والولايات المتحدة برؤية الاتحاد الأفريقي ورسالاته وبرامجه وأنشطته على وجه العموم، وتعبئة مجتمع المهجر حول نتائج المؤتمر الوزاري والتحضيرات اللاحقة لقمة المهجر العالمية. وقد حضر الاجتماع عدد كبير من المشاركين البارزين في منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدبلوماسي الأفريقي، وكذلك ممثلون من المهجر من جميع نواحي الحياة، بمن فيهم السفير دودلي تومسون، ماترن لوثر كينج جونير ورئيس مؤتمر رؤساء البلديات الأفريقيين. وقرر الاجتماع إنشاء فريق عمل استشاري مكون من شخصيات بارزة لدعم عمله.

ج) تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة: ورشة عمل حول فهم الاتحاد الأفريقي

282- بدأت المفوضية برنامجا تدريبيا سنويا لصالح منظمات المجتمع المدني من خلال ورشة عمل عقدت في أبوجا، نيجيريا، من 21 إلى 23 يوليو 2011. وكان البرنامج يرمي إلى تسهيل تفاعل منتج بين منظمات المجتمع المدني والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك بغية تحقيق هدف القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المتمثل في إنشاء مجتمع موجه نحو الشعوب في الاتحاد.

283- كانت ورش العمل هذه ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف محددة: تعريف منظمات المجتمع المدني بفلسفة وتوجه الاتحاد الأفريقي كما تم تطويرهما، بما في ذلك القانون الأساسي للاتحاد، وقانونه التأسيسي، والرؤية والرسالة والخطة الإستراتيجية للمفوضية، وتعريف منظمات المجتمع المدني بوقائع عمليات صنع السياسة،

والهياكل والأجهزة المعنية بها وعمليات تنفيذ ما بعد القمة، وإعطائها فهما أفضل للاتحاد الأفريقي وأجهزته الرئيسية، وكذلك القيام، في هذا السياق، باستكشاف المداخل وآلية التفاعل المتاحة للمجتمع المدني، والطرق التي يمكن من خلالها تعظيم أثرها لأغراض الاتحاد الأفريقي عموما، ومصالح المجتمع المدني خصوصا.

284- أثارت ورشة العمل، التي عقدت بالتعاون مع منظمة أوكسفام الدولية من خلال مكتب اتصالها في أديس ابابا، اهتماما بالغا وحققت نتائج هامة وقيمة. وقد زادت من فهم منظمات المجتمع المدني للاتحاد الأفريقي وهياكله وعملياته لدى المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، فقد عملت أيضا على تطوير فهم مماثل داخل المفوضية والاتحاد الأفريقي ككل حول متطلبات وأدوار ومسؤوليات المجتمع المدني والطريقة التي يمكن أن تدعم أنشطتها من خلالها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه على إحلال السلم والأمن والتنمية في القارة.

د) بناء المؤسسات والقدرات: تقديم الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

285- وفقا لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.633(XVIII) الصادر في يناير 2011، واصلت المفوضية، من خلال أمانتها التابعة لمديرية منظمات المجتمع المدني والأفريقيين المهجر، تقديم الدعم الفعال لتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

286- تبعا لذلك، دعمت المفوضية تنظيم الدورة العادية السادسة للجنة الدائمة للمجلس في المهجر في بورت أوف إسبانيا، وفي ترينيداد وتوباجو، في يونيو 2011. اتخذت اللجنة الدائمة عددا كبيرا من المقررات الهامة واعتمدت تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي المقدم إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر في ملابو، غينيا الاستوائية، في يونيو/يوليو 2011. وفي وقت لاحق، أجازت الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي مقرر اللجنة الدائمة بشأن عقد الدورة العادية الرابعة لمؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أكتوبر 2011، في نيروبي، كينيا، وطلبت أيضا من اللجنة الدائمة اتخاذ الإجراءات الملائمة لضمان إجراء انتخاب

نصف فصلي، وكذلك انتخابات لاحقة في عضوية المؤتمر في 2012، واستكمال وتقديم تقرير إطاري عن تفعيل المجموعات في يونيو/يوليو 2012. قدمت المفوضية دعما فعالا لتنظيم الدورة العادية الرابعة التي أشرفت على الانتخابات نصف الفصلية في نيروبي، كينيا، من 30 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2011. وقد عقد المجلس هذه الدورة في ظل الانشغالات إزاء الوضع الأمني المتعلق بالنزاع في الصومال. وتود المفوضية أن تشكر حكومة كينيا التي استضافة الحدث على دعمها في ضمان أمن وسلامة جميع المندوبين وعلى التنظيم الناجح للاجتماع.

2. <u>المؤتمر الثاني لعلماء الاقتصاد الأفريقيين</u>:

287- عقد المؤتمر الثاني لعلماء الاقتصاد الأفريقيين في ابيدجان، كوت ديفوار من 24 إلى 26 نوفمبر 2011. ويتم تنظيم المؤتمر مرة كل سنتين لإيجاد استجابات للاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تشغل بال أفريقيا. ويتميز مؤتمر علماء الاقتصاد الأفريقيين الذي يعقد دورته الثانية ببعض الخصوصيات مقارنة بالمنتديات التقليدية لعلماء الاقتصاد التي تعقد هنا وهناك. تتمثل الخصوصية الأولى لهذا المؤتمر في أنه نتاج عمل الاتحاد الأفريقي في إطار مهمته الرامية إلى السير بأجندة التكامل الإقليمي والقاري إلى بر الأمان. وتكمن خصوصيته الثانية في أن المؤتمر يجمع في آن واحد بين علماء الاقتصاد المقيمين في أفريقيا ونظرائهم في المهجر. وتتعلق الخصوصية الثالثة بأنه مبتكر ومنظم خصيصا من الأفريقيين وللأفريقيين. بهذه الصفة، يعد منبرا متميزا للاقتصاديين الأفريقيين على اختلاف نزعاتهم الفلسفية، وذلك بغية إحداث صدمة الأفكار الضرورية لتفتُّق النماذج الاقتصادية التي من شأنها أن تضمن التحرر الاقتصادي المعجل للقارة.

288- وكإطار للتفكير الإستراتيجي للاتحاد الأفريقي، يعتبر المؤتمر نافذة مفتوحة على الاقتصاديين الأفريقيين لتمكينهم من المساهمة في تنفيذ أجندة التكامل الاقتصادي والسياسي لقارتنا. ويتمثل الهدف المنشود في تمكين التفاعل بين صناع القرار السياسي والاقتصادي والمفكرين لكي يتمكنوا من وضع علومهم ومعارفهم في خدمة

القارة، ويساهموا بذلك في إثراء أفكار ومواقف صناع القرار الأفريقيين حول المسائل ذات الأهمية الإستراتيجية لأفريقيا. من الواضح أنه لا يمكن لأفريقيا أن تحقق التنمية انطلاقا من أفكار الآخرين. بل ينبغي أن تجد في ذاتها العبقرية اللازمة لمواجهة تحديات عالم متطور، وذلك بأن تضع عليه بصماتها على غرار المجتمع الدولي.

289- كان موضوع مؤتمر أبيدجان – "**كيف يمكن تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام في أفريقيا، بغية استيعاب البطالة ودعم دينامية التكامل الإقليمي والقاري**" – من مواضيع الساعة الساخنة. في الوقت الراهن، أصبح حقيقة جلية أن البطالة تشكل مأساة لشباب أفريقيا وكابوسا لقادة أفريقيا. فبالنسبة لشباب القارة، أصبح الحصول على وظيفة أولى رهانا صعب المنال. وكثير من الشباب يظل على حدود سوق العمل في بلداننا دون أن يدخل فيها قط قبل أن تدركه سن التقاعد. وتشكل البطالة، بشتى أنواعها، مصير غالبية الشباب الأفريقي. ويدفع هذا الوضع المحزن بعضا منهم إلى ركوب مخاطر الهجرة مجازفين بحياتهم. أما قادة أفريقيا فتقض مضاجعهم بطالة شباب بلدانهم مع ما يصاحبها من مخاطر. وعليه، يشكل تحقيق نمو قوي ومستدام لاستيعاب البطالة، بالنسبة لهم، معادلة ذات مجهولات كثيرة مستعصية الحل. واستقرار بلدانهم، سياسيا واجتماعيا، مرهون بقدرتهم على حل هذه المعادلة.

290- قام علماء الاقتصاد، مرات عديدة، باختبار الترابط بين النمو والبطالة. من المسلم به عموما أن النمو القوي يتسبب في توفّر فرص عمل كثيرة بفعل الأثر المضاعف الذي يحدثه ارتفاع الدخل، وتيسُّر سداد الطلب، وتزايد الاستثمارات وغير ذلك. فهل يشكل ألأثر الإيجابي للنمو على العمالة واقعا في أفريقيا؟ بعبارة أخرى، هل النمو الذي تولده الاقتصادات الأفريقية يحمل في طياته فرص العمل؟ في الواقع، يبدو أن النمو الذي تكتسبه معظم الاقتصاديات الأفريقية يحدث أثرا يكاد يكون معدوما، أو محدودا جدا، على استيعاب البطالة الجماعية. ويؤدي بنا هذا الوضع المليء بالمفارقات إلى سلسلة من التساؤلات. هل ثمة عدد كبير من أنواع النمو؟ هل ثمة أنواع من النمو

توفر فرص العمل وأنواع أخرى لا توفرها؟ لما ذا يوفر النمو في أفريقيا فرص عمل أقل منه في غيرها؟

291- من شأن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات أن تبرز اهتمامين رئيسيين لأفريقيا، وتحديدا، كيف يمكن تحقيق نمو قوي ومستدام، وأي نوع من أنوع النمو ينبغي تحقيقه لاستيعاب البطالة؟ فقد تصدر هذان التساؤلان الجديدان أهداف مؤتمر أبيدجان، وستساهم التوصيات المنبثقة عنه، بدون شك، في تصور سيناريوهات تسمح بحل معادلة العمالة وبث الأمل من جديد في نفوس الشباب الأفريقي.

ثالثا-8 الشراكات والعلاقات مع العالم:

1. الشراكات الجارية:

أ) المنتدى الثاني لأفريقيا–منظمة الدول الأمريكية حول تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا وفي الأمريكتين والدفاع عنها:

292- عقب المنتدى الأول بعنوان: "جسر الديمقراطية؛ الجهود الإقليمية المتعددة الأطراف لتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها في أفريقيا وفي الأمريكتين" المنعقد في مقر منظمة الدول الأمريكية، في واشنطن العاصمة، في يونيو 2007، جاء دور مفوضية الاتحاد الأفريقي لاستضافة المنتدى الثاني في أديس أبابا تحت موضوع "التحديات والفرص في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عنها في أفريقيا وفي الأمريكتين"، يومي 12 و13 أكتوبر 2011.

293- حضر المنتدى ممثلو 28 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي و9 دول أعضاء في منظمة الدول الأمريكية، وكذلك ممثلون من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، التي قدمت دعما ماليا، وكذلك أجهزة الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

294- عقد المنتدى الذي استغرق يومين من خلال حلقتي حوار وثلاثة أفرقة عمل متزامنة مكونة من خبراء، وكان يرمي إلى تحقيق هدف تبادل المعارف وأفضل الممارسات والخبرات حول وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا وفي الأمريكتين، وكذلك التحديات والحلول؛ وتقديم المعلومات حول سياق الوثائق الإقليمية المحددة لتعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وإقامة الروابط بين سلطات وخبراء الإقليمين والمؤسسات، كل في عملها في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ووضع إطار مشترك لإشراك المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإقليمين.

295- ركز أحد أفرقة العمل الثلاثة كذلك على آليات منع وتسوية النزاعات في الإقليمين. فناقش خبراء الاتحاد الأفريقي المنظومة الأفريقية للسلم والأمن ودعائمها الرئيسية، كما حددوا التحديات التي تواجه السلم والأمن في أفريقيا، بما فيها غياب قدرات وأجهزة تأديبية فعالة لمعاقبة المتسببين في انعدام الأمن، وكذلك الموارد اللازمة لحفظ السلم والأمن في القارة.

296- من جانبهم، أوضح خبراء منظمة الدول الأمريكية أن ثمة مستوى متدنيا من النزاع في إقليمهم نظرا للقيم المشتركة بين الدول الأعضاء، مثل مبدأ عدم التدخل، ووحدة التراب الوطني، واحترام السيادة والتسوية السلمية للنزاعات، وتعكسها جميعا وثائق أمريكية كثيرة معتمدة من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالتحديات، أشاروا إلى الطريقة التي يتم بها إشراك المجتمع المدني في عمليات تسوية النزاعات، وتحديد واجتذاب موارد مستدامة لتمويل أوضاع النزاع، من بين أمور أخرى.

297- إجمالا، كان المنتدى ناجحا حيث أنه وضع التركيز على إيجاد حلول للتحديات التي تواجه كلتا المنظمتين والإقليمين في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان. واعترف بوجود نقاط تلاق في بعض مجالات ولايتيها، مما يحتاج إلى استكشاف ما فيه فائدة المنظمتين. إضافة إلى ذلك، أقر بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين الهيئتين الإقليميتين وإنشاء الآليات الملائمة لهذا الغرض؛ مثل أفرقة العمل المستمرة، وتبادل العاملين، وتنظيم أنشطة التدريب المشتركة وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات.

ب) الاجتماع الثامن لكبار المسؤولين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا:

298- استجابة لدعوة مشتركة من الصين ومصر، الرئيسين المشاركين الحاليين للمنتدى، حضرت المفوضية الاجتماع الثامن لكبار المسؤولين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في هانجزو، مقاطعة زيجيانج الصينية، من 25 إلى 29 أكتوبر 2011، وتم قبولها في وقت لاحق، مع جنوب السودان، عضوين جديدين كاملي العضوية في المنتدى.

299- استعرض الاجتماع تقرير الصين عن تنفيذ أعمال المتابعة للمؤتمر الوزاري الرابع للمنتدى المنعقد في مصر، في نوفمبر 2009. وقد سلط التقرير الضوء، من بين أمور أخرى، على التطور المستمر للمشاورات السياسية والتعاون بين الصين وأفريقيا؛ فكل طرف يدعم موقف الآخر حول المسائل الإقليمية والدولية، وثمة أيضا ثقة متبادلة؛ وقد بلغ التعاون الاقتصادي والاجتماعي الحيوي بين الجانبين أعلى مستواه له، والبناء المؤسسي للمنتدى في تحسن مستمر. وبينما أعربت وفود كثيرة عن الارتياح والامتنان للنتائج المحققة، لاحظت أنه، خلال العقد القادم، سيتعين على عملية المنتدى إيلاء العناية للمسائل الملحة الأخرى مثل الشؤون القنصلية والقانونية، والجرائم المنظمة، والهجرة السرية، وحماية حوض الكونغو، وكذلك التعاون المتعدد الأطراف وتنفيذ أجندة النيباد، من بين أمور أخرى.

300- بحث الاجتماع كذلك التحضيرات للمؤتمر الوزاري الخامس للمنتدى، تحت موضوع مؤقت هو "بناء الشراكة الإستراتيجية بين الصين وأفريقيا"، المقرر عقده في الصين في منتصف يوليو 2012.

301- وقعت حادثة جديرة بالذكر عندما قام رئيس وفد مفوضية الاتحاد الأفريقي، السفير جون ك. شينكاي، رئيس ديوان مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإلقاء كلمة القبول عقب قبول الاتحاد الأفريقي عضوا كاملا في المنتدى. قاطع سفراء غينيا وموزمبيق والمغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية كلمته كنقطة نظام. حدث ذلك عندما أشار إلى مقرر مؤتمر الاتحاد الذي ينص على ضرورة قيام المفوضية بدور

التنسيق لدى إدارة الشراكات بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين والممثلين الدبلوماسيين الأفريقيين المعتمدين لدى عواصم الدول/الأقاليم التي تربطها بأفريقيا اتفاقية تعاون. بينما صرح المغرب بأنه لا يعترض على كون المفوضية عضوا كاملا في المنتدى، إلا فأنه كان يرغب في أن يتم تحديد دورها. أما غينيا وموزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية فقد صرحت أنه لا توجد بعد أية اتفاقية بشأن عضوية المفوضية، ناهيك عن دورها، واعترضت بشدة استعمال عبارة "تنسيق الشراكات".

302- في رد فعلها، قبلت وفود غانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا دور الاتحاد الأفريقي في عملية المنتدى، موضحة أنه، خلال العقد القادم، سيحتاج المنتدى إلى التركيز أيضا على جانب التعاون المتعدد الأطراف، خصوصا أجندة النيباد، للمساعدة في تنفيذ المشاريع القارية الرئيسية لأفريقيا.

303- من الواقعي أن نلاحظ أن بعض السفراء في بيجين قبلوا دور الاتحاد الأفريقي في عملية المنتدى. وستحتاج الدول الأعضاء إلى إصدار إرشادات وتعليمات إلى ممثليها في البلدان التي تربطها بالاتحاد الأفريقي ترتيبات شراكة فيما يتعلق بدورها وضرورة احترام مقررات المؤتمر.

ج) الاجتماع الثالث عشر لفريق العمل المشترك لأفريقيا–الاتحاد الأوروبي:

304- عقد الاجتماع الثالث عشر لفريق العمل المشترك بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في 19 أكتوبر 2011، في أديس ابابا، إثيوبيا. وقد استعرض الاجتماع الحوار السياسي وحوار السياسات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، واستكشف سبل التعاون في المجالات الجديدة ذات الاهتمام المشترك "بما يتجاوز حدود التنمية".

305- دعا الاجتماع أفرقة الخبراء المشتركة إلى التركيز على تحديد أولويات الأنشطة وتقديم نتائج ملموسة من خلال وضع خرائط طريق واضحة، وسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى استكشاف جميع المسارات الممكنة، بما فيها الوثائق الحالية والجديدة، لدعم تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد

الأوروبي، وضمان تحقيق مزيد من النتائج الملموسة، مثل إنشاء آلية دعم فني؛ ووضع برنامج على نطاق القارة؛ وإستراتيجية اتصالات جديدة لفريق العمل المشترك.

306- أشارت فرقة العمل المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي أيضا خلال اجتماعها الثالث عشر إلى أنه قد تم إحراز بعض التقدم على مستوى الشراكات وإن لم يكن بنفس القدر. بيد أنها أقرت بوجود بعض التحديات التي لا تزال تعيق وتيرة التنفيذ وشددت على ضرورة القيام بعمل جماعي للتصدي لتلك التحديات. وأكد الاجتماع على ضرورة الوقوف على السير الحالي للهياكل وترتيبات العمل وكفالة إجراء تقييم للتقدم المحرز في إطار كافة الشراكات، والتفكير في الأساليب الكفيلة بتحسين فعاليتها. وقدم اقتراح باتباع نهج مزدوج المسار حيث: 1) يمكن إجراء تغييرات على ترتيبات عمل الشراكات؛ 2) واعداد إستراتيجية طويلة الأجل لمعالجة التحديات الهيكلية لما بعد قمة بروكسل في عام 2013 حتى يتسنى لأفريقيا والاتحاد الأوروبي معا الاستفادة بشكل كامل من هذه الشراكة الإستراتيجية.

307- علاوة على ذلك، فقد عقد الاجتماع الخامس لفريق الخبراء المشترك غير الرسمي للشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في من 29 إلى 30 سبتمبر 2011 في بروكسل ببلجيكا. وعقد حوار الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي التاسع لحقوق الإنسان بروكسل في 23 نوفمبر 2011. استعرض الحوار الاجراءات المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والاحتفال بالذكرى العاشرة لإعلان وبرنامج عمل دوربان والحق في التنمية والنظر فيها. أحاط الاجتماع علما بالتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الثالثة لمنظمات المجتمع المدني لأفريقيا – الاتحاد الأفريقي حول حقوق الإنسان المنعقدة يومي 21 و22 نوفمبر 2011. أتاحت الحلقة الدراسية الفرصة لتقييم المفاهيم التي تطرحها منظمات المجتمع المدني الأفريقي والأوروبي حول الحق في المأوى والنزاعات التي تنشأ بعد اجراء الانتخابات.

308- على العموم، تجدر الإشارة إلى أنه قد أحرز تقدم ملحوظ في مجال الارتقاء بعلاقات أفريقيا- الاتحاد الأوروبي إلى مستوى استراتيجي جديد منذ اعتماد الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي خلال قمة لشبونة المنعقدة في ديسمبر 2007. ومنذ ذلك الحين، تم بذل الكثير من الجهود من كلا الجانبين بغية تنفيذ الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا – الاتحاد الأوروبي وخطط عملها المتتالية. ورغم الإنجازات التي تحققت لا يزال هناك عدد من التحديات منها قلة المشاركة من جانب كافة أصحاب المصلحة في مجال عملية التنفيذ وقلة التركيز على البعد الإنمائي. كما لا يزال الافتقار إلى التمويل المكرس للإستراتيجية يشكل عائقا رئيسيا في وجه التنفيذ. وفي هذا الصدد، ستواصل المفوضية إشراك جانب الاتحاد الأوروبي بغية الوصول إلى حل دائم للمشكلة، بما في ذلك إمكانية إنشاء مرفق للتكامل الأفريقي أو بديل مناسب كحل طويل الأجل. في هذه الأثناء، تتواصل المشاورات مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية، الرامية إلى زيادة التآزر بين الإستراتيجية والبرامج الإرشادية الاقليمية. وتعد الإستراتيجية واعدة بشكل كبير لشعوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. وبالتالي، يحتاج كافة أصحاب المصلحة من كلا الجانبين إلى تكثيف الجهود لضمان التنفيذ الناجح للإستراتيجية ولخطط عملها المتتالية. وستواصل المفوضية العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني والبرلمان الأفريقي والقطاع الخاص من بين آخرين لضمان تحقيق أهداف الإستراتيجية المشركة.

د) الاجتماع السابع لمجلس إدارة الإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا:

309- لقد شاركت في الاجتماع السابع لمجلس إدارة الإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا المنعقد في تونس يومي 11 و12 نوفمبر 2011. نظم هذا الحدث جنبا إلى جنب مع الحدث السنوي لمؤسسة مو إبراهيم يومي 12 و13 نوفمبر 2011، والذي منحت خلاله، من بين أمور أخرى، جائزة مو إبراهيم للقيادة الأفريقية لعام 2011 للرئيس السابق للرأس الأخضر فخامة السيد بدرو بيريز.

310- بحث الاجتماع السابع لمجلس إدارة الإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا في تقرير الإئتلاف الذي تضمن مبادرة سياسات الأراضي ومنتدى السياسات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي في أفريقيا تحت عنوان: المخاطر والفرص والتحديات المنعقد في لشبونة، البرتغال في 7 يونيو 2011. كما بحث الاجتماع حدث المتابعة الذي نظم في نيروبي، بكينيا حول منتدى لشبونة واعتمد خطة عمل نيروبي حول الاستثمارات الضخمة القائمة على الأراضي في أفريقيا. وتتيح خطة عمل نيروبي للائتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا فرصة القيام بإعداد خطة عمل مفصلة وآلية تنفيذ للخطة، بينما تأخذ المفوضية على عاتقها مسؤولية تحديد فريق أفريقي رفيع المستوى بغرض دعم إعلان الاتحاد الأفريقي حول القضايا والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا وخطة عمل نيروبي.

311- تلقى اجتماع تونس أيضا إحاطة حول رؤية التعدين الأفريقية ووافق على العديد من التدابير الرامية إلى دعم العمل الذي تضطلع به حول هذا الموضوع العام المؤسسات القارية الأفريقية الثلاث وهي تحديدا مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

312- من الفعاليات الرئيسية الأخرى التي نظمت إلى جانب اجتماع مجلس ادارة الائتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا، المنتدى حول "العقدين من التحول الديمقراطي في أفريقيا". أجرى المنتدى تقييما صريحا للتحولات الديمقراطية على نطاق أفريقيا منذ التسعينات وتناول بالدراسة "الربيع العربي" الذي اكتسح شمال أفريقيا وبعض أجزاء الشرق الأوسط. سيعدّ الائتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا تقريرا عن المنتدى، ومتاحا في موقع الائتلاف على شبكة الانترنت.

313- تجدر الإشارة إلى أنه بخلاف جائزة القيادة التي منحتها مؤسسة مو ابراهيم، نظمت المؤسسة حدثا ثقافيا جمع بين العديد من كبار الموسيقيين الأفريقيين الذين أطربوا ما يربو على 5000 من الشباب التونسي. ونظمت المؤسسة كذلك، منتدى للمناقشة حول موضوع "الزراعة الأفريقية بين تلبية الاحتياجات وبناء الثروات". وكان لدي

شرف تقديم الكلمة الافتتاحية وإعلان افتتاح الفعالية. وكان منتدى المناقشة مثمرا للغاية وأتمنى أن تكون نتائجه متاحة للدول الأعضاء.

314- بحث مجلس الادارة ميزانية الإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا للسنة المقبلة وتقدر بمبلغ قيمته 1541250.00. ومن المتوقع أن يسهم القطاع الخاص والمجتمع المدني في الميزانية بنسبة51% بينما تتكفل المنظمات الراعية الثلاث – الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما تبقى.

315- شارك في الاجتماع السابع لمجلس إدارة الإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا أغلب أعضاء المجلس بما في ذلك رئيس المجلس فخامة السيد فيستوسموغاي الرئيس السابق لبوتسوانا ومعالي السيد بول مارتن رئيس الوزراء السابق لكندا ورئيس البنك الأفريقي للتنمية السيد دونالد كابيروكا والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا السيد عبدالله جانيه والدكتور مو إبراهيم، رئيس مؤسسة مو إبراهيم والبروفسور عبدالله باشيلي من السنغال. أما سعادة السفير غايتان أويدراغو، المدير التنفيذي للإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا فقد حضر أول اجتماع كامل له حيث تم تعيينه في المنصب خلال الاجتماع السادس للمجلس. وتجري الآن مع حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية عملية التوقيع على اتفاقية المقر للإئتلاف من أجل الحوار حول أفريقيا. وبإبرام الاتفاقية، ستتمكن أمانة الائتلاف من مباشرة أعمالها بالكامل في أديس أبابا. وأعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها حكومة إثيوبيا بغرض إبرام الاتفاقية وستعمل المفوضية سويا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ضمان التوقيع على الاتفاقية في وقت قريب.

هـ) **الشراكة الأفريقية–العربية:**

316- في أغسطس عام 2011، قامت المفوضية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعقد اجتماع تشاوري فني مشترك في القاهرة وتم العمل على مختلف الآليات التي يلزم وضعها من أجل التنفيذ السلس لإستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية الجديدة وخطة العمل المشتركة التي اعتمدتها القمة الأفريقية– العربية الثانية المنعقدة في سرت،

بليبيا في أكتوبر عام 2010. وتم الاتفاق على ضرورة التعجيل بالعملية الجارية لتحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية. وسيضطلع المعهد بمسؤولية توجيه الشراكة الأفريقية العربية ككل عبر النهج القائمة على البحوث.

317- اتخذ الجانبان خطوات هامة عبر الدراسات ووضع الأطر والمبادئ التوجيهية وتشكيل اللجان الفنية لتنفيذ بعض المقررات العالقة مثل تشكيل لجان السفراء الأفريقيين- العرب في عواصم ومدن مختارة وإنشاء مهرجان للفيلم الأفريقي- العربي والذي يجري تنسيقه في نطاق المعهد الأفريقي- العربي للثقافة والدراسات الإستراتيجية. وستسهم المبادرتان في تيسير تنفيذ البرامج الدبلوماسية والثقافية لإستراتيجية الشراكة وخطة العمل المشتركة وتشجيع التفاعل فيما بين الشعوب.

318- تم أحراز تقدم أيضا نحو إنشاء وحدة للتيسير تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، من أجل تنفيذ خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي، التي اعتمدها وزراء الزراعة خلال الاجتماع العربي الأفريقي المشترك الأول المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية في فبراير 2010.

319- عقد المجلس التنفيذي للمعهد الثقافي الأفريقي- العربي كذلك اجتماعه الحادي عشر في العراق في أكتوبر 2011. وفي ديسمبر 2011، استضافت المفوضية في أديس أبابا الاجتماع العام السنوي السادس للتعاون الذي استعرض التقدم المحرز في مجال أنشطة الشراكة الأفريقية -العربية وأيد خطة عمل مشتركة لعام 2012. وتستند خطة العمل إلى البرامج المعتمدة من قبل المفوضية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. كما عقد في أديس أبابا الاجتماع الثاني لمجلسي السلم والأمن المشتركين للأفريقيين والعرب وتمخض هذا الاجتماع عن توافق حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

2. المكاتب التمثيلية:

(1) مكتب نيويورك:

320- تواصل بعثة المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة تنفيذ صلاحياتها في سياق مهامها التمثيلية فضلا عن تنسيقها ودعمها لأنشطة المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة. قدمت البعثة كذلك الدعم والمساعدة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي برفقة المفوضين وغيرهم من كبار المسؤولين خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذا السياق، قام المكتب بتسهيل مشاركة الرئيس ووفده في الاجتماعات الرفيعة المستوى المنعقدة على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولاسيما تلك التي تتسم ببالغ الأهمية والأولوية لأفريقيا وخاصة: ندوة الأمين العام للأمم المتحدة حول مكافحة الارهاب الدولي، والاجتماع الوزاري حول الاستجابة الإنسانية للقرن الأفريقي، والاجتماع الوزاري لفريق أصدقاء تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية والتحكم فيها فضلا عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لإحياء الذكرى العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل دوربان "ضحايا التمييز والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: الاعتراف والعدالة والتنمية".

321- من الناحية البعثة، عمل المكتب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، على تدعيم الشراكات القائمة وزيادة تعزيز علاقات العمل المؤسسية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لوضوح صورة الاتحاد الأفريقي على الصعيد العالمي، شهدت بعثة المراقبة الدائمة قدرا عاليا من إبداء الاهتمام لإقامة العلاقات الثنائية مع بعثة المراقبة للاتحاد الأفريقي من جانب المجتمع الدبلوماسي والباحثين/والاوساط الأكاديمية ومختلف الهيئات فضلا عن ممثلي الأفريقيين في المهجر في الولايات

المتحدة وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي. وخلال هذه الفترة، ظلت جهود البعثة موجهة نحو الركائز ذات الصلة بالرؤية الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

322- في مجال السلم والأمن، ظلت البعثة تعمل على مختلف المشاورات والحوارات المفتوحة لمجلس الأمن فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن وخاصة في أفريقيا، مع ملاحظة أن 70% من برامج مجلس الأمن مكرسة للقارة. وشهدت فترة التقرير عددا من التطورات الهامة في مجال ادارة وحل بؤر التوتر الأزمات في القارة.

323- وفيما يتعلق بموضوع ليبيا، عملت البعثة على تسهيل مشاركة رئيس المفوضية في الاجتماع الرفيع المستوى حول الوضع في ليبيا الذي نظمه الأمين العام للأمم المتحدة على هامش الدورة السادسة والستين لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما بادرت البعثة بتنظيم واستضافة الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي حول ليبيا في 21 سبتمبر 2011، على نحو ما قررته لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا خلال اجتماعها في 14 سبتمبر 2011 في بريتوريا، جنوب أفريقيا.

324- أما الديناميات السياسية التي ظهرت خلال المناقشات الرفيعة المستوى حول الوضع في ليبيا، فإنها تعتبر دروسا مستفادة بالغة الأهمية للاتحاد الأفريقي من حيث التصور والطموح لعلاقة صادقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في اطار الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة. كما أثبتت هذه المنتديات، كونها أرضية اختبار لجهود الوساطة التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي في ليبيا في سياق خارطة طريقه. وبناء على هذه الدروس المستخلصة، تود البعثة أن تشجع على العمل المتواصل مع الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة على أعلى المستويات السياسية، وخاصة في سياق الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لضمان تحقيق أفضل اوجه الاتساق والتآزر على المستوى السياسي. كانت المشاركة فيما بعد في اجتماع لأصحاب المصلحة عقدته شعبة الشؤون السياسية للأمم المتحدة يوم الجمعة، 18

نوفمبر 2011 قد مكنت البعثة من طرح مشاغل الاتحاد الأفريقي إزاء آثار الأزمة الليبية ودعوته إلى اتباع نهج شامل ومتسق.

325- وفيما يتعلق بالصومال، قامت البعثة بتسهيل مشاركة رئيس المفوضية في القمة المصغرة حول القرن الأفريقي التي نظمها الأمين العام للأمم المتحدة في 24 سبتمبر 2011 والتي اتاحت فرصة جيدة لتكرار نداء الاتحاد الأفريقي من أجل التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به للبعثة الأفريقية في الصومال بما في ذلك استجابة المانحين ودعمهم على نحو فعال ومتسق.

326- حسبما لاحظت البعثة، أظهرت مناقشات وإجراءات مجلس الأمن للأمم المتحدة، قدرا من الالتزام الذي يفوق دعم جهود الاتحاد الأفريقي في الصومال ويتم عبر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمعالجة الآثار الاقليمية الواسعة النطاق للأزمة الصومالية بجميع مظاهرها، ولا سيما مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. لذلك يعد اعتماد قرار مجلس الأمن 2015 (2011) في 24 أكتوبر 2011، استجابة قوية إزاء التهديدات عبر الوطنية المتزايدة دوما في القرن الأفريقي وفي أجزاء أخرى من القارة مثل خليج غينيا.

327- وفيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، تابعت البعثة عن كثب ما أسفرت عنه الأحداث في الأمم المتحدة غداة الاستفتاء الناجح الذي أدى إلى قبول جمهورية جنوب السودان الجديدة كعضو أساسي في مجتمع الأمم. وعلى نفس المنوال، عملت البعثة على تيسير مشاركة جمهورية جنوب السودان كعضو جديد في المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة.

328- قام المكتب بالرصد والإبلاغ عن التطورات المتعلقة بما يلي: 1) الحالة في أبيي والعملية الهجين للاتحاد الأفريقي-الأمم المتحدة في دارفور؛ 2) مشاركة مجلس الأمن في الحاجة إلى توطيد العلاقات بين الجارين الجديدين والآثار المترتبة على التزام الطرفين بالتوصل إلى تسوية سلمية للمسائل العالقة؛ 3) التعديلات المتوقع إدخالها على وصلاحيات قوة الأمم المتحدة للأمن المؤقتة في أبيي بغية إدماج آليات

رصد الحدود والآثار المالية المتعلقة بذلك التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته المؤرخة في 10 أكتوبر 2011.

329- وفيما يخص المناقشات المواضيعية، شاركت البعثة في العديد من الاجتماعات العامة لمجلس الأمن:

1) مناقشة موضوع "المضي قدما في إصلاح القطاع الأمني: التوقعات والتحديات في أفريقيا". وأتاحت مشاركة البعثة فرصة لتقاسم المعلومات حول الخلفية والظروف التي هيأت لدور الاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك الجهود المبذولة للمضي قدما؛

2) مناقشة موضوع جيش الرب للمقاومة والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. سلطت مداخلات البعثة الضوء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة هذه المسألة بما في ذلك الخطوات الملموسة التي تم اتخاذها في هذا الصدد. أما البيان الرئاسي S/PRST/2011/21 الذي تم اعتماده في ختام المناقشة، فقد عكس بوضوح الأهمية التي يوليها مجلس الأمن للدور المحوري للقيادة الأفريقية فيما يتعلق بهذه المسألة.

3) تابعت البعثة كذلك وببالغ الاهتمام "الاحاطة حول مسألة القرصنة في خليج غينيا".

330- تجدر الإشارة إلى أن عام 2012 المقبل سيأذن بدخول أعضاء أفريقيين جدد في مجلس الأمن، والأهم من ذلك، سيشهد قيادة أفريقية متتالية لمجلس الأمن في شهري يناير (جنوب أفريقيا) وفبراير (توجو، عضو جديد). وتشدد البعثة على أهمية انتهاز أفريقيا هذه الفرصة المتاحة لمعالجة مجلس الأمن للأمم المتحدة للمسائل ذات الأولوية القصوى والضرورة الملحة بالنسبة لأفريقيا.

331- تابعت البعثة عن كثب المناقشة حول مسألة إصلاح مجلس الأمن، وقامت بتقديم الدعم وتيسير العمل للممثلين الأفريقيين الدائمين في لجنة العشرة في مجال تنفيذ ولايتهم عملا بمقرر القمة ASSEMBLY/AU/DEC.370(XII). وبينما تلاحظ البعثة

الزخم المتنامي لاتخاذ اجراء حاسم من جانب العديد من المداخلات حول هذه المسألة أثناء المناقشة، فإنها تعتبر هذا الأمر بمثابة فرصة فريدة لأفريقيا لكي تبرم تحالفات إستراتيجية من أجل التأثير على إحراز التقدم في الاتجاه الصحيح.

332- وفيما يخص مسألة بناء السلام وعملية اعادة الاعمار في فترة ما بعد النزاع، قامت البعثة بالرصد والمشاركة في الأنشطة المتعلقة بلجنة بناء السلام، وخاصة الاجتماع الرفيع المستوى حول بناء السلام في غينيا وبوروندي الذي عقد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كذلك قامت البعثة بتيسير انعقاد الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا بيساو في 26 سبتمبر 2011 ولاحظت تجديد الالتزام من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والمجتمع الدولي على أوسع نطاق في مجال دعم ومساعدة غينيا بيساو على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار والنظام الدستوري على نحو ما ورد في البيان الختامي.

333- كانت مشاركة الاتحاد الأفريقي في هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى حول بناء السلام تهدف إلى كفالة الاتساق الوثيق لجهود بناء السلام مع إطار سياسات الاتحاد الأفريقي حول إعادة الاعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع مع التركيز بوجه خاص على مبادئ الملكية الوطنية والمحلية والتعاون والاتساق وبناء القدرات.

334- وفيما يتصل بالقضية الفلسطينية، تابعت البعثة كذلك عن كثب التطورات ذات الصلة على مستوى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وحركة عدم الانحياز. وفي هذا الصدد، لاحظت البعثة كثافة الزخم الذي لاقته دعوة السلطة الفلسطينية من أجل نيل عضوية الأمم المتحدة خلال هذه الفترة. وأتاحت مشاركة البعثة في الاجتماع السنوي لإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي عقد في 29 نوفمبر 2011 فرصة للتأكيد من جديد على موقف الاتحاد الأفريقي حول فلسطين وقضيتها العادلة.

335- كثّفت البعثة تعاونها مع مكتب المستشار الخاص حول أفريقيا. وقد كان من بين الفعاليات البارزة الرئيسية التنظيم المشترك لجلسة الإحاطة السنوية حول عمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاحتفال المشترك بالذكرى السنوية العاشرة للنيباد. وقد عملت البعثة على نحو وثيق مع مكتب المستشار الخاص للشؤون الأفريقية أفريقيا لدعم أنشطة وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في مختلف أنشطة الاحتفالات.

336- في مجال التعاون، استمرت البعثة في تسهيل وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في سياق بعثة أفريقيا-الأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) على أعلى المستويات السياسية، وعلى المستويين التشغيلي والميداني. في نفس السياق، عقدت البعثة سلسلة من الاجتماعات الثنائية بهدف تطوير تعاونها مع بقية الكيانات المتعددة الأطراف وغير الحكومية.

337- قامت البعثة بتنسيق الجهود لدعم الترشيحات الأفريقية التي أجازها المجلس التنفيذي لشغل الوظائف الشاغرة في مختلف الأجهزة والمناصب داخل منظومة الأمم المتحدة خلال الدورة الـ66 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

338- ترى البعثة أن التجارب القديمة والحديثة تؤكد الحاجة إلى مراجعة جدية للقواعد والإجراءات التي تحكم إجازة الترشيحات الأفريقية للمناصب في المنظومة الدولية. ولا يمكن لمثل هذه المراجعة أن تحقق النتائج المنشودة إلا من خلال بذل جهود مشتركة لضمان التنسيق الوثيق بين لجنة المجموعة الأفريقية للترشيحات في نيويورك ولجنة الاتحاد الأفريقي الوزارية للترشيحات.

339- قامت البعثة بتنسيق عدد كبير من الاجتماعات التي عقدتها المجموعة الأفريقية على مستوى كل من السفراء والخبراء في مختلف اللجان. كما قامت اللجنة برصد تطور بنود جدول أعمال الدورة الـ66 للجمعية العامة وفي مختلف اللجان التداولية التي تعتبر ذات أولوية واهتمام لأفريقيا. في هذا السياق، زودت البعثة المجموعة الأفريقية بالمقررات ذات الصلة التي اعتمدتها قمة الاتحاد الأفريقي في ملابو، وتأكدت من أخذ نص وروح مقررات الاتحاد الأفريقي في الاعتبار على النحو الواجب خلال

المداخلات التي تمت باسم المجموعة الأفريقية، وإدماج في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة.

340- استرعت البعثة الانتباه إلى مؤتمرين هامين للأمم المتحدة سيتم عقدهما خلال سنة 2012، وتحديدا، مؤتمر مراجعة 2012 لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع أشكالها والقضاء عليه، ومؤتمر ريو + 20 المقرر عقده في ريو دو جنيرو، البرازيل، في يونيو 2012.

341- في هذا الصدد، قامت البعثة بتسهيل اجتماع بين المجموعة الأفريقية ومعالي السيد هنري جومبو، وزير التنمية المستدامة واقتصاد الغابات والبيئة لجمهورية الكونغو، بصفته رئيسا للمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة. وتقاسم الوزير مع المجموعة "بيان التوافق الأفريقي إلى ريو + 20 كما اعتمده المؤتمر التحضيري لأفريقيا" المنعقد في أديس أبابا، من 20 إلى 25 أكتوبر 2011. وتشجع البعثة بقوة مشاركة أفريقيا الفعالة في كلا المؤتمرين، وتسلط الضوء على الدور المحوري للجنة الممثلين الدائمين في قيادة العمليات التحضيرية ذات الصلة في نيويورك بهدف صون مصالح وأولويات أفريقيا.

342- في مجال تعزيز القيم المشتركة، قامت البعثة بتسهيل تنظيم المؤتمر الوزاري الأفريقي حول المهجر، المنعقد في 24 سبتمبر 2011، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقا للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.367(XVII) الصادر عن الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. كما قامت البعثة بتسهيل الاجتماع الرفيع المستوى حول المهجر، بما في ذلك إنجاز أنشطة تسهيل مهمة فريق عمل المهجر للاتحاد الأفريقي.

343- بالمثل، عملت بعثة المراقبة الدائمة على نحو وثيق مع البعثة الدائمة لجمايكا لدى الأمم المتحدة لتوعية الرأي العام الدولي بتقديم مساهمات مالية لتشييد نصب تذكاري دائم لدى الأمم المتحدة تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وقد شجعت المفوضية الدول الأعضاء على المساهمة في الصندوق لتشييد النصب التذكاري المذكور.

(2) مكتب واشنطن:

344- يتمثل التفويض المسند إلى المكتب التمثيلي للاتحاد الأفريقي في واشنطن العاصمة في إقامة وحفظ وتعزيز علاقات مؤسسية بناءة ومنتجة بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والأفريقيين في المهجر ومؤسستي بريتون وودز.

345- في إطار خطة الاتحاد الأفريقي الإستراتيجية للفترة 2009-2012، ساهمت بعثة الاتحاد الأفريقي في الإنجازات التالية:

1) تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة. وقد تم إضفاء الصبغة المؤسسية على الاجتماعات الثنائية السنوية الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي منذ 2010. خلال هذه الاجتماعات، نوقشت مجموعة كاملة من مجالات التعاون ذات الأولوية للولايات المتحدة وأفريقيا، خصوصا مسائل الحكم والمؤسسات الديمقراطية في أفريقيا؛ وتعزيز مؤسسات السلم والأمن في أفريقيا ودعم أفريقيا في بناء القدرات على بحث المسائل عبر الوطنية المعقدة التي تواجه أفريقيا، مثل: تغير المناخ والاتجار بالمخدرات والإرهاب، تعزيز قدرات حفظ السلام، تحسين ظروف الصحة، وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الزراعة من خلال مبادرة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، والتعليم، وتنمية الشباب وتمكينه، والتجارة والتكامل الإقليمي. ومع الكونجرس، ترتبط البعثة بشراكة مع تجمع السود في الكونجرس لبناء شبكة من الأنصار مع الأفريقيين في المهجر على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية. ومع القطاع الخاص في الولايات المتحدة، تدعو البعثة إلى بذل جهود لزيادة حجم التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة وأفريقيا، والتعاون في مجالي التعليم والصحة.

2) تم تنسيق وتعزيز جيد للإستراتيجيات/المواقف الأفريقية حول السياسات الرئيسية للاتحاد الأفريقي، أساسا، السلم والأمن، البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية،

برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، التجارة والاستثمار، الصحة، التعليم والتكنولوجيا، البيئة، الشباب، والمهجر، خلال اجتماعات مجموعة السفراء الأفريقيين التي تتولى البعثة دور الأمانة لها.

3) الشراكة مع مؤسستي بريتون وودز: يمول البنك الدولي مشروعا لتعزيز البعثة بغية تمكينها من إقامة علاقات مؤسسية منتجة مع المهجر الأفريقي في الأمريكتين. إضافة إلى ذلك، يدعم البنك الدولي برامج المفوضية في مجالات الزراعة والمهجر والبنية التحتية. وثمة مجالات أخرى يتم بحثها بغية دعمها، وتشمل مبادرة التعليم العالي للاتحاد الأفريقي، وتنفيذ اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا. مع صندوق النقد الدولي: تجري المناقشة حول التعاون في مجالات مختلفة، بما فيها تقديم الدعم الفني لإنشاء المؤسسات المالية الثلاث للاتحاد الأفريقي، أي صندوق النقد الأفريقي، لبنك الاستثمار الأفريقي والبنك المركزي الأفريقي.

4) تعزيز العلاقات مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية: وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية مذكرة تفاهم حول التعاون تعد منبرا هاما لتعزيز وتعميق العلاقات بين بلدان منظمة الدول الأمريكية وأفريقيا. وفيما يخص العلاقات مع الجماعة الكاريبية، جرت مناقشات أولية حول مراجعة مشروع مذكرة التفاهم بين المفوضية والجماعة الكاريبية بهدف تعزيز العلاقات بين المنظمتين.

5) شراء مقر لمكتب بعثة الاتحاد الأفريقي: بحلول 2010، تمكن المكتب من تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.392 (XII) الصادر في يناير 2008 بشأن شراء مبنى لمكتب واشنطن. وتُجرى حاليا على المبنى عمليات ترميم، وبناء قاعة مؤتمرات لاستضافة السلك الدبلوماسي الأفريقي في واشنطن. ويتوقع استكمال أعمال الترميم بحلول نهاية فبراير 2012.

(3) مكتب جنيف:

346- نظمت البعثة اجتماعات عديدة على مستوى السفراء والخبراء بهدف تمكين المجموعة الأفريقية من التزود بالمعلومات وإجراء المناقشات واتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات

الأهمية، واعتماد مواقف موحدة حول المواضيع التي تناقش في مختلف المنظمات الدولية. وتؤيد البعثة رئاسة المجموعة الأفريقية المتناوب عليها كل ثلاثة أشهر في تنفيذ القرارات التي اتخذتها المجموعة.

347- دعت بعثة جنيف إلى حضور اجتماعات المجموعة الأفريقية، شخصيات عديدة منتمية إلى منظمات دولية وشركاء آخرين في المفاوضات الدولية. خلال هذه الاجتماعات، تم تحديد إستراتيجيات وأعمال مشتركة، وتم تبادل معلومات مفيدة.

348- في إطار بناء قدرات المجموعة، نظمت البعثة ورش عمل حول مسائل التجارة وحقوق الإنسان والصحة والملكية الفكرية. وفي نهاية ورش العمل هذه، تم تحديد مواقف واقتراحات أفريقية موحدة، واستطاعت أن تشكل إستراتيجيات وأُسساً للمفاوضات خلال الاجتماعات المنعقدة في جنيف.

349- نظمت بعثة جنيف اجتماعات للجنة الترشيحات للمجموعة الأفريقية في جنيف، وأعربت لها عن تأييدها كما قدمت لها الوثائق المفيدة للمداولات. إضافة إلى ذلك، زودت اللجنة الوزارية للترشيحات في أديس أبابا بمعلومات ذات صلة لبحث الترشيحات الأفريقية داخل المنظومة الدولية. في الوقت الراهن، تم إعداد نسخة دليل مؤقتة، بغية مساعدة المحافل الأفريقية والبلدان الأفريقية على الإلمام، على وجه أفضل، بالإجراءات التي يتعين اتباعها بالنسبة للمناصب الشاغرة داخل المنظومة الدولية.

350- وفيما يتعلق بالمسائل التجارية، يعمل مكتب جنيف بمثابة ميسّر لأنشطة المجموعة الأفريقية حول مسائل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتنمية. ويتعلق الحوار المستمر القائم بين مكتب جنيف ومركز التجارة الدولية ببرامج بناء القدرات التجارية التي ترمي إلى تسهيل وتعزيز التكامل الإقليمي الأفريقي، وإلى النهوض بالتجارة الأفريقية البينية. ويلعب مكتب جنيف دورا نشطا في العملية التحضيرية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي بدأت في 2011. وستشكل هذه

المرحلة أكبر تحد للبلدان النامية بغية تمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من صون وتعزيز تفويضه حول المسائل المتعلقة بالتنمية والتجارة.

351- في هذا الإطار، نظم المكتب عددا كبيرا من الحلقات الدراسية ورش العمل للمجموعة الأفريقية حول مفاوضات جولة الدوحة. وقد سمحت ورش العمل هذه بإعداد مواقف أفريقية موحدة من المسائل التجارية، على مستوى كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وسمحت هذه الأنشطة كذلك بإثراء التقارير والإعلانات الصادرة عن مختلف المؤتمرات السنوية لوزراء التجارة. خلال نصف السنة الحالية، تم تنظيم ورشتي عمل للتحضير للمؤتمر السنوي لوزراء التجارة والمؤتمر الثامن لوزراء الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد انبثقت عن ورش العمل هذه مساهمة في مشروع الإعلان، وكذلك اقتراحات سيبحثها الوزراء تحضيرا للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

352- وفيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية، قدمت بعثة جنيف الدعم للمفاوضين الأفريقيين في مختلف لجان المنظمة الدولية للملكية الفكرية، من خلال إعداد الوثائق الفنية للمفاوضات وطرح اقتراحات حول المواقف الأفريقية خلال المفاوضات، خصوصا من خلال تنظيم ورش عمل فنية.

353- كانت ورش العمل هذه ترمي إلى إعداد المواقف الأفريقية حول معاهدة دولية للمنظمة الدولية للملكية الفكرية بشأن حماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الجينية، والاستثناءات والقيود التي تعيق حقوق المؤلف، والمناقشات حول أجندة التنمية. وقد مكنت ورش العمل هذه المجموعة الأفريقية من طرح اقتراحات ومشاريع يجري بحثها حاليا على طاولة المفاوضات.

354- شاركت بعثة جنيف أيضا في أعمال المؤتمر العالمي لمكافحة القرصنة والتزوير. وقد تابعت بكل انتباه أعمال مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كما تابعت، من البداية إلى النهاية، التحضيرات لمنهاج العمل العالمي الثالث للحد من مخاطر

الكوارث، المنعقد في جنيف، في مايو 2011. وغطت البعثة أعمال مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي للاتحاد البريدي العالمي.

355- في مجال حقوق الإنسان، غطت بعثة جنيف الدورات العادية والاستثنائية المختلفة التي عقدها مجلس حقوق الإنسان، وانتهزت هذه الفرص لتقديم بيانات حول مختلف برامج ومبادرات الاتحاد الأفريقي. وقد واكبت المجموعة الأفريقية في إدارتها لأوضاع حقوق الإنسان في بعض البلدان الأفريقية (خصوصا جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، السودان، غينيا، الصومال، كوت ديفوار، ليبيا وتونس) التي غذت مناقشات مكثفة في مجلس حقوق الإنسان.

356- خلال 2011، اختتم مجلس حقوق الإنسان عملية مراجعة أساليب وإجراءات عمله. ونظمت بعثة جنيف حلقة دراسية تشاورية للمجموعة الأفريقية بغية تحديد المواقف الموحدة، مما مكن المجموعة من مواصلة عملية تحسين أساليب عمل المجلس، بصورة فعالة.

357- على مر السنوات الأربع الماضية، تمكن مجلس حقوق الإنسان من استكمال العمل الخاص بآلية البحث الدوري العالمي. وقد مرت جميع الدول الأفريقية عبر هذه الآلية وتركز حاليا على عملية تنفيذ التوصيات التي وافقت عليها. وواكبت بعثة جنيف الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية بمناسبة حلقة دراسية نظمتها المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرنكوفونية حول مسائل التنفيذ المذكورة. وستستكشف بعثة جنيف، مع الدول الأعضاء، إمكانية تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتسهيل عملية تنفيذ التوصيات.

358- ظلت مسائل مكافحة العنصرية حاضرة في كل مكان على مسرح جنيف حتى وإن كان التقدم المحرز قليلا. نظمت بعثة جنيف حلقات دراسية عديدة أفضت إلى إعداد خرائط طريق تُبلور المواقف الأفريقية الموحدة وإستراتيجيات التفاوض المنسقة، مما سمح بإبقاء مسائل العنصرية في مقدمة اهتمامات المجتمع الدولي.

359- تشكل مسألة الحق في التنمية قضية أخرى ذات أهمية بالنسبة لأفريقيا. وتصادف سنة 2011 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية. وبعد مرور ربع قرن على ذلك، لا يزال يعاني العديد من أجزاء العالم بما في ذلك أفريقيا، من الفقر وغيره من الآفات الأخرى. قد نظمت بعثة جنيف في 2010 حلقة دراسية حول هذه المسألة شارك فيها ممثلو المجموعات الإقليمية والسياسية الأخرى، وكذلك كبار مسؤولي الوكالات الإنمائية. وساعدت الحلقة الدراسية على بلورة حالات التآزر بين المجموعة الأفريقية وبقية المجموعات الإقليمية والسياسية.

360- بخصوص المسائل الإنسانية، غطت بعثة جنيف اجتماعات اللجنة الدائمة لمفوضية اللاجئين، وكذلك جميع دورات لجنتها التنفيذية. وقد كان مكتب جنيف أحيانا معززا بمشاركة وفد رفيع المستوى من المقر يضم خصوصا مفوضة الشؤون السياسية ورئيس اللجنة الفرعية بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا للجنة الممثلين الدائمين. وقد تمكنوا بذلك، بتعاون وثيق مع المجموعة الأفريقية، من إطلاع المجتمع الدولي على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا المجال.

361- حول المسائل الاجتماعية، يواصل مكتب جنيف تقديم دعمه للمجموعة الأفريقية من أجل الدفاع عن مصالح ورؤى أفريقيا وتعزيزها في إطار اجتماعات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و المنظمة العالمية للهجرة.

362- فيما يتعلق ببناء القدرات، نظم مكتب جنيف ثلاث ورش عمل هامة حول موضوعي الصحة والهجرة منذ 2008. واستفادت ورش العمل هذه من مساهمات فنية من خبراء جاءوا من المقر ومن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وغيرها من منظمات دولية مختصة (المفوضية الأوروبية، منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية). قدمت استنتاجات ورش العمل هذه عناصر أساسية من المواقف الأفريقية

التي تم الدفاع عنها خلال اجتماعات منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للهجرة.

(4) مكتب بروكسل:

(1) تنفيذ الشراكة الإستراتيجية أفريقيا–الاتحاد الأوروبي:

1) الاتحاد الأوروبي:

363- نظمت البعثة في بروكسل، في سبتمبر الماضي، مؤتمرا حول تمويل الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عمل الفترة 2011–2013 المتعلقة بها. وتم انتهاز الفرصة للتعرف على دور الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي في التنفيذ المذكور من جهة، وبحث مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي كما اقترحته المفوضية من جهة أخرى. وعقب تحليل معمق، أشير إلى أن السبب في الحصيلة المتفاوتة لتنفيذ الإستراتيجية المشتركة يرجع على وجه الخصوص إلى: 1) عدم الانضمام إلى المبدأ الذي يقضي "بمعاملة أفريقيا ككيان واحد" والذي تم الاتفاق عليه في الإستراتيجية المشتركة؛ 2) عدم الانضمام إلى مبدأ التفويض؛ 3) انعدام الترابط بين عمل أفرقة الخبراء المشتركة لتنفيذ الإستراتيجية المشتركة والعمل الذي يتم القيام به على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ 4) غياب الامتلاك، وخصوصا انعدام مخصصات مالية محددة لخطتي العمل المتتاليتين (2008–2010، 2011–2013). ومن بين التوصيات المقدمة لمعالجة هذا الوضع، تجدر الإشارة إلى ما يلي: 1) ضرورة امتلاك أداة مالية أفريقية قارية مكرسة خصيصا للإستراتيجية المشتركة؛ 2) التعجيل بعملية تكييف أدوات التمويل الحالية مع متطلبات الإستراتيجية المشتركة؛ 3) إنشاء أداة أفريقية قارية (على سبيل المثال، مرفق أفريقي للتكامل، أو بديل له)؛ 4) استكمال إنشاء آلية دعم للإستراتيجية المشتركة. ويمكن أن يضاف إلى هذه الترتيبات ما يلي: إعادة تقييم أهداف مختلف الشراكات بغية حصر الأنشطة على المجالات ذات القيمة المضافة؛ إشراك جهات فاعلة مثل مؤسسات تمويل

التنمية (البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوربي للاستثمار)؛ ضرورة تشجيع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مضاعفة العمل لإدماج مبادئ الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا–الاتحاد الأوروبي في عمليات برمجيتها.

364- تمهيدا لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف السابع عشر)، ولتمكين مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل من التعرف على مواقف أفريقيا ذات الصلة، نظمت البعثة في نوفمبر الماضي خلوة تمحورت حول هذا الموضوع. كما كان الأمر يتعلق ببحث المواقف المذكورة، وكذلك الرهانات التي ينطوي عليها هذا المؤتمر في سياق توقع الشراكة السادسة للإستراتيجية المشتركة لأفريقيا–أوروبا حول تغير المناخ والبيئة. وقد تم انتهاز الفرصة كذلك لاستعراض التعاون بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي بغية إدراك التحديات والقيود والآفاق ذات الصلة على نحو أفضل. كما انتهزت مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسيل الفرصة لتبادل وجهات النظر بصورة معمقة حول الطرق والوسائل الكفيلة بإشراكها، أكثر من ذي قبل، في تنفيذ ومتابعة التعاون المذكور بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

ب) تنفيذ اتفاقية كوتونو للشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي:

1. اجتماع رؤساء المنظمات الإقليمية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وكبار مفاوضي المجموعة الإقليميين لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

365- كان الهدف يتمثل في حمل رؤساء المنظمات الإقليمية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، الذين انضم إليهم رؤساء مفاوضي المجموعة (اتفاقيات الشركات الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط –الاتحاد الأوروبي)، على التفكير في إنشاء آلية تنسيق للجنة المنظمات الإقليمية المشتركة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، وتبادل وجهات النظر حول

فعالية المساعدة الإنمائية، وإجراء المناقشة حول المسائل التجارية (تطور المفاوضات التي لا تزال جارية حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، والتحضيرات للمؤتمر الثامن لمنظمة التجارة العالمية، ومشاركة دول مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في التجارة العالمية). وبهذه المناسبة، قدم نائب رئيس المفوضية مساهمة قيمة لبحث هذه المسائل. وفيما يتعلق على وجه الخصوص، باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، أيد الاجتماع الموقف الأفريقي الموحد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الذي يتمحور حول التنمية، والمعتمد في إطار مؤتمر وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وعند التطرق إلى الضغط الذي يشكله سحب اللوائح المتعلقة بوصول بلدان مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، التي لا تكون قد وقعت على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، إلى سوق الاتحاد الأوروبي، في أول يناير 2014، أشير إلى أنه ينبغي منح الأولوية لمضمون اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وليس للجدول الزمني.

3. المشاركة في أعمال الجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأفريقي:

366- ظلت البعثة تضمن مشاركتها في دورات الجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي – الاتحاد الأوروبي لتروّج فيها لمواقف الاتحاد الأفريقي حول المسائل السياسية والإنمائية التي تجري مناقشتها. وعليه، تتاح للبرلمانيين الأفريقيين المشاركين في هذه الدورات فرصة التعرف على نحو أفضل على عمل الاتحاد الأفريقي في هذه المجالات، ومن ثم، العمل على ضمان تطابق القرارات المتخذة خلال هذه الدورات مع الإستراتيجيات الأفريقية حول هذه المسائل. من جهة أخرى، شاركت البعثة في دورة اللجنة الإنمائية، المنعقدة في أكتوبر الماضي في بروكسل، وتابعت الجلسة العامة للجمعية البرلمانية المشتركة المنعقدة في نوفمبر 2011، في لومي، توجو.

4. المؤتمر المشترك لأصحاب المصلحة في برامج مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي–الاتحاد الأوروبي حول التعليم والعلم والتكنولوجيا:

367- شاركت البعثة في مؤتمر أصحاب المصلحة في برامج مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي–الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتعليم والعلم والتكنولوجيا، المنعقد في أكتوبر في بروكسيل. وبحث الاجتماع حالة تنفيذ المشاريع التي تم إعدادها في المجالات المختلفة لهذه البرامج (التعليم، الصحة، التعليم العالي، البحث والزراعة). وقد سمح التبادل المعمق وجهات النظر بتقييم نطاق هذه المشاريع وأثرها على تنمية بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. ومنها المشاريع التالية: المشروع حول الطاقات المتجددة في مجال التعليم؛ ومشروع التعليم، الوسائل السمعية والبصرية، الثقافة؛ وبرنامج إراسموسموندوس (ERASMUS MUNDUS) حول الابتكار من خلال العلم والتكنولوجيا؛ والربط بين مؤسسات التعليم البيطري في أفريقيا (LIVE) لتحسين القطاع البيطري، الخ.

368- فيما يلي بقية أنشطة التمثيل التي قامت بها البعثة:

1) **تنظيم اجتماع لممثلي الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في بروكسل** للإحاطة حول المسائل العادية في المنظمة وتبادل وجهات النظر بصورة معمقة حول التحضيرات للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف المنعقد من 28 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2011. تمكنت سفارات الدول الأطراف بذلك من الإلمام بالإستراتيجية التي ينبغي أن تعتمدها أفريقيا تحضيرا لهذا المؤتمر.

2) **تنظيم اجتماع لممثلي الدول الأفريقية** الأطراف **في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** بغية تبادل وجهات النظر حول البنود الهامة التي نوقشت خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف المقرر عقده في نيويورك من 12 إلى 21 ديسمبر 2011، مثل حماية الضحايا والمشاركة الفعالة في المحاكمات، وتوعية الجمهور وتزويده بالمعلومات، والتحديات ذات الصلة بميزانية المحكمة لسنة 2012، وتطور الملف المتعلق بكل من ليبيا وكوت ديفوار. تبين أن الحوار الذي جرى كان

بناءً لأنه يندرج في امتداد الحوار الذي تأسس بين المحكمة وجميع الدول الأطراف، علاوة على المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما.

3) الاحتفال **بيوم التصنيع في أفريقيا 2011**، في تعاون وثيق مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في بروكسيل، بغية توعية شركاء أفريقيا، خصوصا الاتحاد الأوروبي، بضرورة ربط أدوات التعاون الدولي باستراتيجيات التنمية الصناعية في أفريقيا، المعتمدة من المحافل القارية (الاتحاد الأفريقي) والإقليمية الأفريقية. وتدل المشاركة الفعالة لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ومختلف وكالات الأمم المتحدة على الاهتمام الذي تحظى به هذه الرسالة.

5- مكتب ليلونجوي:

369- أُنشئ مكتب الاتحاد الأفريقي- مكتب إقليم الجنوب الأفريقي بغرض تعزيز أهداف الاتحاد الأفريقي في الجنوب الأفريقي، التطوير والحفاظ على علاقة بناءة وخصبة بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الإقليم وتعزيز علاقات نقية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والتي تعد ركيزة من ركائز تحقيق التكامل القاري التام.

أ) وضع اللاجئين في الإقليم:

370- فيما يتعلق بوضع اللاجئين، لاتزال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين توفر الحماية الدولية ومواد المساعدة للاجئين والباحثين عن اللجوء والأشخاص الآخرين المعنيين في الجنوب الأفريقي. وتُظهر الإحصاءات أنه لايزال الكثير من الأهالي يعبرون الحدود في الإقليم نظراً للمسائل السياسية ومسائل الحرب وانعدام الأمن السابقة. فيما بين يناير وأغسطس 2011، استقبلت ملاوي 15,181لاجئاً وباحثاً عن اللجوء من بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، الصومال وأوغندا. كما زار الوفد الإقليمي إلى الجنوب الأفريقي مخيم دزاليكا للاجئين في حي دوا في إقليم الوسط لملاوي بصحبة الممثل المقيم لمفوضية الأمم المتحدة السامية

لشؤون اللاجئين لتقييم الوضع في المخيم. وتجدر الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي من خلال حكومة ملاوي، يوفران الأمن، الغذاء والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب وتعليم حماية الطفل وإسداء المشورة، من بين جملة أمور أخرى.

371- ساعد مكتب إقليم الجنوب الأفريقي–الاتحاد الأفريقي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الاجتماع المنعقد في ليلونجوي والذي كان يهدف إلى تعزيز محكمة العدل الأفريقية. افتتح الاجتماع فخامة رئيس دولة ملاوي وحضره كبار المسؤولين في حكومة ملاوي، والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي في ليلونجوي. وقد كانت التغطية الإعلامية للأحداث خير شاهد على وعي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

372- شارك مكتب الاتحاد الأفريقي–إقليم الجنوب الأفريقي بفاعلية في الاجتماعات السنوية للاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية، المؤتمر الخامس للوزراء الأفريقيين المعنيين بالتكامل؛ القمة الخامسة عشرة لرؤساء الدول والحكومات في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)؛الاجتماع الثلاثين لأجهزة صنع السياسة في الكوميسا؛ عملية التنسيق الإقليمية الفرعية الحالية بشأن السلامة الأحيائية من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا؛ واجتماع جماعة شرق أفريقيا–مكتب الجنوب الأفريقي– المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول التوجهات الجديدة في الجنوب– الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف: الانعكاسات على دول الجنوب الأفريقي.

373- عُقد الاجتماع السنوي العام للاتحاد الأفريقي للبنوك المركزية في ليلونجوي. في أغسطس 2011 تحت عنوان " أثر الأزمة المالية الدولية على الاتحادات النقدية: تحديات تنسيق السياسات النقدية والميزانية في أفريقيا" حيث مثل مفوض الشؤون الاقتصادية المفوضية وقدم عرضين وخطاباً رئيسياً. وكانت النتيجة الملحوظة لهذه

الاجتماعات تتمثل في قبول المؤتمر العام دعوة المفوضية للمشاركة الفاعلة لمحافظي البنوك المركزية في الاجتماعات المشتركة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين، والذي نظم بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية.

374- عقدت أعمال القمة الخامسة عشرة لرؤساء دول وحكومات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاجتماع الثلاثون لأجهزة صنع السياسية في ليلونجوي، ملاوي من 4-15 أكتوبر 2011 تحت عنوان " **تعزيز العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية**". وتم التأكيد بشكل مركز على الانطلاقة الناجحة لمفاوضات السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، جماعة شرق أفريقيا – مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) لإنشاء منطقة تجارة حرة ثلاثية على نحو أفضل من أجل مواجهة التحديات إلى جانب المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية. كما ساهمت منطقة التجارة الحرة في زيادة التجارة البينية داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب (الكوميسا) من بين المجموعات الاقتصادية الثلاث.

375- استمر المكتب أثناء هذه الفترة في العمل الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشارك في ورشة عمل تحت عنوان "**توجهات جديدة للجنوب- الجنوب والتعاون الثلاثي: انعكاسات لدول الجنوب الأفريقي**" نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا-المكتب الإقليمي لمنطقة الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ويندهوك، ناميبيا. وقد راجعت ورشة العمل التقرير المرجعي للدراسة والذي عالج بشكل كافٍ مدى فاعلية الجنوب-الجنوب والتعاون الثلاثي في أولويات التنمية للدول الأعضاء في الإقليم الفرعي؛ وما هو أداء الدولتين المحوريتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (موريشيوس وجنوب أفريقيا) في تعاون التنمية الثلاثية بالنسبة لبقية الإقليم الفرعي من جملة الآخرين.

376- رصد المكتب بدقة الانتخابات التي جرت مؤخراً في زامبيا وسيشل.

377- تم إعادة إصدار نشرة مكتب الاتحاد الأفريقي-إقليم الجنوب الأفريقي في شكلها الجديد في يوليو 2011. وتقدم النشرة المعلومات الحالية حول البرامج الإقليمية للتنمية والتكامل التي يركز المكتب برامجه وأنشطته حولها. فقد ساهمت في الترويج لمكتب الاتحاد الأفريقي-إقليم الجنوب الأفريقي نظراً لتوزيعها على نطاق واسع في الإقليم والعالم الخارجي سواء من خلال الإعلام المطبوع أو الإلكتروني.

378- علاوة على ذلك، ظل مكتب الاتحاد الأفريقي-إقليم الجنوب الأفريقي يعمل مع حكومة زيمبابوي عبر سفارتها في ليلونجوي أثناء التحضير للقمة النموذجية للاتحاد الأفريقي 2012 والتي تستهدف إشراك الطلاب من الجامعات المختلفة في زيمبابوي. ويعد البرنامج أحد عناصر تفويض مكتب الاتحاد الأفريقي-إقليم الجنوب الأفريقي للترويج للمنظمة في الإقليم والقياك بدور لكسب التأييد. وقد عُقدت القمة النموذجية الأولى في ملاوي في مارس 2011 وأحرزت نجاحاً. ويدرب البرنامج طلاب الجامعة حول مبادئ وممارسات الاتحاد الأفريقي، ويعرفهم بقضايا قارية وعالمية واسعة النطاق.

6-مكتب القاهرة:

379- في إطار تنفيذ صلاحياتها، تابعت البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية تعزيز العلاقات السياسية التي تكتسي أهمية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، كما تابعت تنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا- البلدان العربية وخطة العمل 2011-2016.

380- وتجدر الإشارة إلى أنه، خلال الفترة قيد البحث، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه الـ136 في القاهرة، في 13 سبتمبر 2011، واعتمد قرارات تهم الاتحاد الأفريقي.

(أ) التطور السياسي للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي:

381- أكد الوزراء العرب تأييدهم لقرار الفلسطينيين تقديم طلبهم إلى منظومة الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بدولة فلسطين، ضمن حدود 4 يونيو 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها، والحصول على صفة عضو كامل في المنظومة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع البعثة الفلسطينية والمجموعة العربية ومجموعة البلدان الإسلامية، أيدت الطلب الفلسطيني وفقا لمقررات قمة ملابو في يونيو- يوليو 2011، والقرار الصادر عن اجتماع التنسيق المنعقد في القاهرة، مصر، في 4 سبتمبر 2011، بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام لجامعة الدول العربية، ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون للبلدان الإسلامية، ووزير الخارجية المصري، بصفته رئيس مجموعة بلدان عدم الانحياز، بشأن التنسيق بين هذه المجموعات المختلفة خلال الدورة الـ66 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

382- في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته جنوب أفريقيا والجابون ونيجيريا من خلال دعمها للطلب الفلسطيني المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالرغم من أن الطلب لم يحصل على عدد الأصوات المطلوبة ليبحثه المجلس.

383- من جهة أخرى، من بين الأحداث الجديرة بالذكر انضمام دولة فلسطين إلى اليونيسكو خلال الدورة الـ36 للمؤتمر العام لليونيسكو في 4 نوفمبر 2011، بأغلبية 107 أصوات مقابل امتناع 50 عضوا عن التصويت. وسيسمح هذا الانضمام للشعب الفلسطيني بتقديم مساهمته لتطوير التعليم والبحث العلمي والفنون، وكذلك الدفاع عن تراثه الثقافي والأثري.

(ب) دعم السلام والتنمية في السودان:

384- اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قرارات، تدعو، من بين أمور أخرى، البلدان العربية إلى التعاون مع الحكومة السودانية في توطيد علاقات الدول العربية مع جنوب السودان، وتطوير علاقات حسن الجوار وتعميق المصالح المشتركة، وتعزيز الاقتصاد السوداني

لتمكينه من مواجهة العواقب الناجمة عن انفصال جنوب السودان. وطلب، من جهة أخرى، من الفصائل المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق وقف جميع أعمال العنف والانضمام إلى مائدة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي. كما تعهد المجلس بمواصلة جهود التنسيق بين مواقف البلدان العربية والإسلامية والإفريقية بهدف دعم أعمال السلام وتعزيز الوضع الأمني والإنساني في دارفور، بينما أعرب عن ارتياحه لاتفاقية السلام الموقعة بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في 14 يوليو 2011. وطلب من جميع الحركات المسلحة في دارفور توقيع هذه الاتفاقية لطي صفحة النزاع. وأخيرا، أكد مجددا موقفه الرافض لقرار المحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس عمر حسن البشير.

(ج) دعم جمهورية الصومال:

385- في هذا الصدد، أعرب مجلس الجامعة العربية عن ارتياحه للتطور الإيجابي للوضع الأمني في العاصمة الصومالية، وهو ما أدى إلى تسهيل وصول القوافل الإنسانية إلى ضحايا الحرب. ومن جهة أخرى، أكد مجددا دعمه الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المشتركة، وأدان جميع العمليات العسكرية التي تستهدف قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال. وطلب من البلدان العربية الواقعة في أفريقيا تقديم قوات لتكملة نشر القوة الأفريقية ودعم طلب الاتحاد الأفريقي بشأن نشر قوات للأمم المتحدة لتحل محل القوات الأفريقية، في أسرع وقت ممكن. وأخيرا، أكد على ضرورة التنسيق الفعال بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة من أجل عقد مؤتمر لإعادة تأهيل الصومال وإعادة إعمارها.

(د) دعم اتحاد جزر القمر:

386- فيما يتعلق بجزر القمر، أعرب مجلس الجامعة العربية عن ارتياحه لتنسيق الجهود المشتركة التي تبذلها جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودول الجوار، خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية المصالحة الوطنية، مؤكدا الهوية القمرية لجزير مايوت، ورافضا الاحتلال الفرنسي لها. وطلب من فرنسا مواصلة الحوار مع الحكومة القمرية للتوصل إلى حل يسمح بعودة جزيرة مايوت إلى السيادة القمرية. وأعرب كذلك عن ارتياحه

إزاء الإجراءات التي اتخذتها دولة قطر والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تنفيذ التعهدات المعلنة خلال الاجتماع العربي حول الاستثمار والتنمية في جزر القمر، وطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والبلدان العربية إيجاد حل لمشكلة ديون اتحاد جزر القمر في إطار عملية تعزيز السلام والتنمية في البلد.

(هـ) التسوية السلمية للنزاع بين جيبوتي وإرتريا:

387- وجه مجلس الجامعة العربية مجددا نداء من أجل احترام مبادئ حسن الجوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين غداة الاستقلال. وأكد الاتفاقية الموقعة، تحت رعاية دولة قطر، في 6 يونيو 2010، وطلب من الجانبين تنفيذ أحكام الاتفاقية.

(و) متابعة التعاون بين أفريقيا والعالم العربي:

388- نظمت البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي، يومي 27 و28 أغسطس 2010، الاجتماع الأول للتشاور الفني المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتبادل وجهات النظر حول طرق تنفيذ الشراكة الإستراتيجية وخطة العمل للفترة 2011-2016، من خلال وضع برنامج محدد يكون من المقرر استكماله قبل نهاية 2011. ويشمل هذا البرنامج، على وجه الخصوص، إقامة المهرجانات العربية الأفريقية للفيلم والتبادلات الثقافية.

389- في إطار خطة العمل للفترة 2011-2016، تم تنظيم اجتماع مشترك في القاهرة، بومي 18 و19 سبتمبر 2011، بين خبراء مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في المجال الثقافي والسينمائي وخبراء آخرين في نفس المجال من القطاع الخاص للبلدان العربية والأفريقية. وترمي الاستنتاجات التي اعتمدها هذا الاجتماع خصوصا إلى تشجيع وتعزيز العلاقات الثقافية بين الإقليمين العربي والأفريقي، وإلى نشر صورة متوازنة وإيجابية لدى شعوب الجانبين، من خلال عرض الأفلام وتقاسم المعارف والخبرات بين الإقليمين في مجال الصناعة السينمائية، والنهوض بالفنانين والمديرين والمنتجين عن طريق تخصيص جوائز، وتشجيع إنتاج أفلام مشتركة. بناء على هذه الاستنتاجات، تم تعيين خبير، في 15 ديسمبر 2011،

لإعداد الدراسة الفنية المتعلقة بإقامة المهرجان. ومن المقرر عقد اجتماع خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير 2012، في مقر معهد أفريقيا–البلدان العربية للثقافة والدراسات الإستراتيجية الذي يتولى توجيه المشروع، وذلك من أجل التصديق على هذه الدراسة.

(ز) خطة العمل المشتركة لأفريقيا والعالم العربي حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي:

390- من الجدير بالذكر أن الدورة الافتتاحية للجنة التوجيه لوحدة تسهيل خطة العمل المشتركة انعقدت يومي 30 أبريل و1 مايو 2011 في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم. وقد بحث الاجتماع، من بين أمور أخرى، تكوين وهيكل وحدة التسهيل ونظامها الداخلي، وكذلك اختصاصاتها وطرق تعيين عامليها.

391- انعقد في أديس أبابا، من 23 إلى 25 نوفمبر 2011، اجتماع تشاور فني بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد ركز الاجتماع على الشروط الضرورية للإطلاق الفعال لعملية تنفيذ خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا وفي العالم العربي. وقد أوصى هذا الاجتماع بإنشاء وحدة التسهيل لخطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي قبل نهاية 2012. في هذا السياق، أُقترح عقد اجتماع للخبراء من 27 إلى 29 ديسمبر 2011، للتحضير للدورة الثانية للجنة التوجيه وإعداد اقتراحات مفصلة متعلقة بتعبئة الموارد التي من شأنها أن تسمح للوحدة بضمان سير عملها خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وذلك قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع.

392- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى الاجتماع السادس للتعاون العام بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، المنعقد يومي 17 و18 ديسمبر 2011 في أديس أبابا، والذي اعتمد خطة العمل المشتركة لعام 2012. وقد شدد هذا الاجتماع، بوجه خاص، على تعزيز المؤسسات المشتركة بين أفريقيا والعالم العربي، وإنشاء الآليات المتفق عليها، وكذلك تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للأعمال ذات الأولوية للشراكة الإستراتيجية بين أفريقيا–العالم العربي وخطة العمل المشتركة 2011–

2016. وبالمثل، أشار الاجتماع إلى ضرورة بدء التحضيرات لقمة أفريقيا–العالم العربي الثالثة والأنشطة المزمع القيام بها بغية ضمان انعقاد القمة في المواعيد المحددة.

رابعاً القيم المشتركة:

393- خلال الفترة قيد البحث، ركزت المفوضية أعمالها البرامجية على تسهيل التنفيذ والدعم للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تمثلت أولوية المفوضية في تأمين التصديقات المطلوبة للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم والميثاق حول قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة وإنشاء آلية تنفيذ. وفي مجال الشؤون الإنسانية، كان التدخل الرئيسي من جانب المفوضية يتمثل في تسهيل استجابة الاتحاد الأفريقي لأزمة الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي.

رابعاً– 1 الديمقراطية، والانتخابات والحكم:

1–الحكم والديمقراطية:

أ) الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم:

394- واصلت المفوضية جهودها لتسهيل وتأمين تصديق الدول الأعضاء على الميثاق الأفريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكم. كما أجرلت المفوضية مشاورات هادفة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين لتسهيل التصديق على الميثاق. وقد أسفرت هذه المشاورات عن المزيد من التصديقات. وحالياً، صدقت اثنتي عشرة دولة عضواً في حين وقعت ثمان وثلاثون دولة على الميثاق. كما اتخذت بعض الدول الأعضاء خطوات هامة في عملية التصديق.

395- شرعت المفوضية في عملية تحديد الإجراءات والطرق لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الميثاق. وفي هذا الصدد، عقدت المفوضية اجتماعاً في فريتاون، سيراليون في 11 إلى 15 أكتوبر 2011، وأجرت مشاورات مع الدول الأعضاء التي قامت بالتصديق

على الميثاق. وتمت التوصية بأن تكون المواد 44، 45 و 46 هي الأساس لتطوير إطار العمل من أجل تسهيل إضفاء الطابع المحلي على الميثاق وتنفيذه.

ب) عام القيم المشتركة:

396- استرشاداً بمقرر الدورة العادية الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي حول القيم المشتركة، ((EX.CL/DEC.635 (XVIII))، قامت المفوضية بتنظيم خلوتين (22-24 أغسطس و24-25 نوفمبر 2011) في إثيوبيا، لوضع برنامج عمل لعام القيم المشتركة. ونتيجة لهاتين الخلوتين ، قامت المفوضية مع أجهزة/ مؤسسات الاتحاد الأفريقي المفوضة رسميا بشأن الديمقراطية والحكم والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الأخرين ذوي الصلة مثل وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بوضع برنامج عمل بشأن عام القيم المشتركة. ومن المتوقع أن يؤدى تنفيذ برنامج العمل إلى تعزيز التزامات الدول الأعضاء في مجال الديمقراطية، الحكم، الانتخابات وحقوق الإنسان إلى جانب تعزيز دور المفوضية في هذا الصدد.

ج) الخدمة العامة:

397- استمرت المفوضية سعيها إلى تحقيق ملكية أوسع للميثاق الأفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة من خلال الترويج وفقاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.337 (XVI). وفي هذا الصدد، أجرت المشاورات (15-16سبتمبر 2011، موريشيوس و 5-7 ديسمبر 2011، الكونغو) مع الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة حول كيفية تسهيل وتأمين تصديق الدول الأعضاء على الميثاق. وحالياً، وقعت أربعة عشر دولة على الميثاق في حين صدقت عليه اثنتان. وقد تولت المفوضية تيسير اجتماع هيئة مكتب المؤتمر السابع لوزراء الخدمة العامة الأفريقيين الذي عقد من 9 إلى 14 مايو 2011 في نيروبي، كينيا. وأجازت هيئة المكتب خطة عمل المؤتمر السابع وتبادلت الأفكار حول كيفية تمكين المفوضية من دعم وخدمة البرنامج الوزاري.

د) وضع إطار عمل من أجل دعم تنفيذ أدوات ومقررات الديمقراطية والحكم:

1-تآزر أكبر بين منظومة الحكم الأفريقية ومنظومة السلم والأمن:

398- كجزء من جهود تنفيذ مقرر الدورة الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي والإعلان الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر واللذين يناديان بتآزر أكبر بين منظومة الحكم الأفريقية ومنظومة السلم والأمن، تتخذ الترتيبات لتنظيم خلوة بين الإدارتين التنفيذيتين (الشؤون السياسية والسلم والأمن). ويتمثل هدف الخلوة في إيجاد السبل الكفيلة بضمان إبراز التطورات في مجال الديمقراطية والحكم بوضوح في أعمال مجلس السلم والأمن. وفي الواقع، توفر المادتان 3 (و) و 7 (م) من البروتوكول المتعلق بأهداف ومهام مجلس السلم والأمن في مجال الديمقراطية والحكم ومنع النزاعات أساساً قوياً للتفاعل بين منظومة الحكم الأفريقية ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. وعليه، فهناك حاجة إلى مشاركة مستدامة وقابلة للتنبؤ بين الإدارتين ومجلس السلم والأمن.

2-مراجعة دورية لالتزام الدول الأعضاء بأدوات القيم المشتركة:

399- من أجل تسهيل تنفيذ أدوات الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والحكم والدعم المباشر للدول الأعضاء، تواصل المفوضية جهودها من أجل وضع إطار عمل لمراقبة ومراجعة التزام الدول الأعضاء بأدوات الاتحاد الأفريقي حول القيم المشتركة (EX.CL/DEC.635(XVIII). ونتيجة للتشاور مع الخبراء (14-15 أكتوبر 2011، سيراليون)، تمت التوصية بأن تشكل جميع صكوك الاتحاد الأفريقي حول الديمقراطية والحكم الأساس لتحديد المؤشرات والمعايير المرجعية. كما تمت التوصية أيضاً بأن تراعي المؤشرات خصوصيات البلدان وأن تستجيب لطلبات واهتمامات الدول الأعضاء حتى يتسنى أن تكون نتائج المراجعة مقبولة. وتمت التوصية أيضاً بأن تكون عملية المراجعة مسؤولية مشتركة بين المفوضية والدول الأعضاء.

3-منبر الحكم الأفريقي:

400- أُطلق منبر الحكم الأفريقي رسمياً في 22 ديسمبر 2010 في جنوب أفريقيا، طبقاً لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/DEC.619 (XVIII). وسيقوم منبر الحكم الأفريقي بتنسيق التقييم لتنفيذ الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والهياكل المناسبة على المستوى الوطني (المادة 45 فقرة ج من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم).

(هـ) الحكم المحلي:

401- أجرت المفوضية مشاورات في 23 نوفمبر 2011 في أواسا، إثيوبيا، من أجل بحث كيفية إدماج المؤتمر الوزاري لعموم أفريقيا حول اللامركزية والتنمية المحلية في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي ضمن إطار اللجان الفنية المتخصصة الجديدة التي سيتم إنشاؤها. ويستجيب ذلك لضرورة التفهم الواعي ولكيفية دعم الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الحكم المحلي وذلك طبقاً لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.158(VII).

2- الانتخابات ومراقبة الانتخابات:

أ) المساعدة الفنية لهيئات إدارة الانتخابات:

402- توفر المفوضية التدريب والدعم الفني للهيئات الوطنية لإدارة الانتخابات في وسط وشرق وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي. ويتم توفير بعض المساعدة عند طلبها من أجل معالجة احتياجات التدريب الخاصة لهيئات إدارة الانتخابات والتي لم تتم تغطيتها أثناء عمليات التدريب الإقليمية. وتم إطلاق المرحلة النموذجية من هذا البرنامج في 21 نوفمبر 2011 مع اللجنة الانتخابية الوطنية في سيراليون. كما تشارك المفوضية أيضاً في هذه العملية مع هيئات إدارة الانتخابات في بوتسوانا وكينيا وملاوي ونيجيريا وزيمبابوي. وقد أبرمت المفوضية أيضاً اتفاقيات تعاون مع بعض الدول والمنظمات التي تدعم مؤسسات الديمقراطية.

403- في إطار الجهود الرامية إلى تطوير وتحسين أنظمة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأفريقي، انعقدت دورة التوجيه/التدريب الرابعة لمراقبي الاتحاد الأفريقي من 14 إلى 16 نوفمبر 2011 في تونس العاصمة، تونس.

ب) عمليات المراجعة ما بعد انتهاء الانتخابات:

404- مع عدم وجود إطار للمراقبة بعد انتهاء الانتخابات، أقامت المفوضية ورش عمل حول أطر إقليمية للمراجعة بعد انتهاء الانتخابات في كل إقليم حيث أجريت من 3 إلى 4 انتخابات في غضون سنة شهور.

ج) تحسين أنظمة مراقبة الانتخابات للاتحاد الأفريقي:

405- من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعكف المفوضية على تحويل منهجيتها بخصوص مراقبة الانتخابات من تلك التي تقوم على التقييم قبل الانتخابات ومراقبة يوم الانتخابات إلى مراقبة طويلة الأجل للانتخابات على أساس نهج الدورة الانتخابية للتمكن من المشاركة المبكرة في تقييم العمليات الانتخابية.

د) مراقبة الانتخابات:

406- خلال الأشهر الست الماضية، قامت المفوضية بمراقبة الانتخابات في زامبيا، ليبيريا، الرأس الأخضر، الكاميرون، تونس، ساوتومي وبرنسيب، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، غينيا وجامبيا. وبشكل عام، تتحسن إدارة العمليات الانتخابية وقد أصبحت هيئات إدارة الانتخابات أكثر فاعلية وتنظيماً. وفي حين أن هناك حاجة للحفاظ على هذا الزخم الإيجابي، فقد لاحظت المفوضية أيضاً أن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بمرحلة ما قبل وما بعد الانتخابات.

رابعاً- 2 حقوق الإنسان:

407- تواصل المفوضية عملية بحث كيفية قيام الاتحاد الأفريقي بتكملة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء بشأن الحكم والعدالة الانتقاليين. وفي هذا الصدد، أجريت المشاورات من 8 إلى

10 ويومي 12 و13 سبتمبر 2011 في كيب تاون، جنوب أفريقيا، مع الخبراء وبعض الدول الأعضاء ممن شرعت في عمليات العدالة الانتقالية. وقد أدت المشاورات إلى فهم جماعي أكثر تماسكاً للتطبيق المعاصر للعدالة الانتقالية في أفريقيا في ضوء العمليات الجارية صوب وضع إطار سياسة أفريقية حول العدالة الانتقالية كما أوصت به هيئة الحكماء.

408- استمرت المفوضية في استخدام الأحداث الاحتفالية كفرص للتوعية. فقد احتفلت المفوضية باليوم الأفريقي لحقوق الإنسان في 21 أكتوبر 2011 واليوم العالمي الدولي للتسامح في 16 نوفمبر واليوم الدولي لحقوق الإنسان في 4 ديسمبر 2011.

أ) استراتيجية حقوق الإنسان:

409- بالتعاون مع شبكة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية الأفريقية ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قامت المفوضية بتنظيم المؤتمر الرابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من 4 إلى 6 أغسطس 2011 في بانجول، جامبيا. وقد أتاح الاجتماع الفرصة لتبادل الخبرات حول تقديم التقارير ووصول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى نظام حقوق الإنسان الأفريقي. وتمت التوصية بضرورة إعداد دليل لتعزيز الوعي والفهم لنظام حقوق الإنسان الأفريقي.

ب) تكوين المعارف وإدارتها:

410- تستمر المفوضية في تحديث وترقية مركز الموارد بشأن الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان من أجل تحسين جودة الأبحاث والمعرفة حول التطور الناشئ والتوجهات السياسية فيما يتعلق بالحكم وحقوق الإنسان.

رابعاً-3 الشؤون الإنسانية واللاجئون والنازحون داخليا:

411- تستمر أفريقيا في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين داخلياً في العالم على الرُغم من تحسن الظروف التي أدت إلى عودة الآلاف منهم. وقد أثر الوضع العالمي السيئ سلباً على قدرة القارة على مواكبة هذا الحجم من الصدمة وقد كان لذلك أثر مدمر على السكان

المستضعفين بالفعل ممن كانوا من ضحايا النزوح القسري. وتشمل هذه الظروف التغير المُناخي، أزمة الغذاء العالمية، الكوارث الطبيعية، نمو السكان والتحضر، المنافسة على الموارد النادرة وكذلك الهجرة الدولية والتحركات المختلطة للسكان.

412- في غضون الأشهر الستة الماضية، نفذت المفوضية توجيهات وقرارات المجلس التنفيذي والقمة، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفرعية حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً التابعة للجنة الممثلين الدائمين وشركاء الاتحاد الأفريقي، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لجنة الصليب الأحمر الدولية، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للهجرة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت في هذا الصدد عقد أول مؤتمر لإعلان التعهدات للاتحاد الأفريقي حول الجفاف والمجاعة في القرن الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في 25 أغسطس 2011 إحياء وإعادة تشكيل لجنة التنسيق حول اللاجئين والعائدين والنازحين. وقد بذلت أيضاً جهود نشطة من أجل تعزيز التوقيع والتصديق/ الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً، وهي أول صك دولي ملزم قانوناً من نوعه. ومن المتوقع أن يستمر بذل المزيد من هذه الجهود بحثاً عن حلول دائمة لمشكلة النزوح القسري على المدى الطويل.

413- فيما يتعلق بمؤتمر إعلان التعهدات، أبدت الدول والمؤسسات الأفريقية التضامن من خلال التعهد بمبلغ 706 ,351 مليون دولار أمريكي نقداً و 8 ,28 مليون دولار أمريكي عينياً. ومنذ انعقاد المؤتمر، تم استلام مساهمات أكثر من قطاعات مختلفة، بما في ذلك أعضاء لجنة الممثلين الدائمين، موظفو المفوضية وكذلك زوجات السفراء في أديس أبابا.

414- تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للاتحاد الأفريقي منفرداً معالجة التحديات العديدة في مجال العمل الإنساني. وعليه يتحتم نشر الجهود المتضافرة لمواجهة الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للاستجابة العاجلة بطريقة ملموسة تجلب العون الفوري لمن هم في

أمس الحاجة إليه بهدف طويل الأجل لتعزيز السلم، الأمن والاستقرار، بما في ذلك المصالحة الوطنية، إذا لزم، من أجل القضاء الكامل على مشكلة النزوح القسري.

415- تود المفوضية أن تغتنم الفرصة لتهنئة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاتفاقية اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية القضاء على انعدام الجنسية واللتين أقيمتا في جينيف في ديسمبر الماضي. وكأحد شركاء الاتحاد الأفريقي منذ أمد طويل، فقد قررت المفوضية تعزيز المثل المشتركة التي تتقاسمها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل ضمان معالجة مسألة التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة النزوح القسري على نحو جاد في القارة من خلال التزام أكبر بالمثل الحقيقية للقيم المشتركة.

رابعاً- 4 مسائل الجنسين والتنمية:

416- لقد كانت المفوضية في صدارة عملية إدماج مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نظام الاتحاد الأفريقي بشكل عام وداخله وخاصة باعتبارها قضية شاملة ضمن الركائز الأربع للخطة الاستراتيجية 2009- 2012.

أ) اجتماع ما قبل قمة الاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين في ملابو:

417- من أجل إدراج مسائل المرأة وشؤون الجنسين في نتائج الموضوع العام للدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، وهو "لتعجيل بتمكين الشباب من أجل التنمية المستدامة"، قامت المفوضية بتنظيم الاجتماع الخامس ما قبل القمة حول مسائل الجنسين من 21 إلى 23 يونيو 2011 في ملابو، غينيا الاستوائية. وقد أتاح اجتماع ما قبل القمة المجال أمام المشاركين لمناقشة موضوع القمة. كما هيأ اجتماع ما قبل القمة أيضاً الفرصة أمام لجنة التوجيه لصندوق المرأة الأفريقية ولجنة الثلاثين لعقد المرأة الأفريقية للاجتماع وبحث المشاريع المقدمة للتمويل من قبل الدول الأعضاء وفقاً لموضوع عقد المرأة الأفريقية لعام 2011. فقد كان اجتماع ما قبل قمة ملابو فريداً في

نوعه نظراً لأنه يتكون من ثلاثة أجزاء هي جزء قاري، الاجتماع الوطني ما قبل القمة للدولة المضيفة في 24 يونيو والذي حضرته جميع القيادات النسائية الوطنية في البرلمان، والقضاء والجهات التنفيذية، الأكاديمية، والقادة الدينيون ومنظمات المجتمع المدني، وأخيراً الاجتماع النسائي الشعبي ما قبل القمة في 26 يونيو الذي حضرته المزارعات والتاجرات الريفيات في غينيا الاستوائية اللائي طالبن بأن يكون الجزء الريفي وفقاً لموضوع عقد المرأة الأفريقية وهو " النهج الشعبي تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

(ب) بناء الشراكة:

418- قامت المفوضية وسفارة جمهورية جنوب أفريقيا في إثيوبيا على نحو مشترك بتنظيم حلقة دراسية حول منظمة المرأة الأفريقية تحت موضوع " الاحتفال بشهر المرأة (جمهورية جنوب أفريقيا): وكان التركيز على منظمة المرأة الأفريقية في عيدها الخمسين والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المُناخ، في دوربان، جنوب أفريقيا، في ديسمبر 2011". وقدم الاجتماع توصيات حول العيد الخمسين لمنظمة المرأة الأفريقية والأبعاد المحددة الخاصة بمسائل الجنسين للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ. وقد عُقد الاجتماع في مقر سفارة جمهورية جنوب أفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا من 24 إلى 26 أغسطس 2011.

(ج) تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا:

419- قامت المفوضية في يومي 28 و 29 أكتوبر 2011، بتنظيم ورشة عمل بناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. كما حدد الاجتماع العقبات والصعوبات التي تواجه تلك الدول مع رسم الاستراتيجيات من أجل تقديم التقارير عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

(د) الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين وشؤون المرأة:

420- عُقد الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين وشؤون المرأة يومي 2 و 3 نوفمبر 2011 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. وسبقه اجتماع الخبراء الذي عُقد يومي 31 أكتوبر و1 نوفمبر 2011.

421- بحث الاجتماع، من بين جملة أمور أخرى، البعد الخاص بمسائل الجنسين في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، والإحاطة حول العيد الخمسين لمنظمة المرأة الأفريقية. كما بحث الاجتماع وأعتمد تشكيل لجنة الـ10 الوزارية لعقد المرأة الأفريقية، وموضوع عقد المرأة الأفريقية لعام 2012 وكذلك تقرير لجنة العشرة الوزارية. ومن الجدير بالذكر أن المناقشات حول موضوع استضافة أمانة عقد المرأة الأفريقية قد تم تأجيلها حتى يتم تحديد معايير الاستضافة. وعلاوة على ذلك، طُلب من لجنة التخطيط والتنسيق للنيباد تقديم المشاريع التي يتم تمويلها من قبل الصندوق الإسباني/ النيباد في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اجتماعها.

هـ) بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق المرأة في أفريقيا:

422- بخصوص الترويج وكسب التأييد لبروتوكول الاتحاد الأفريقي يشأن حقوق المرأة في أفريقيا، تواصل المفوضية العمل مع تحالف منظمات المجتمع المدني تحت مسمى التضامن من أجل حقوق المرأة الأفريقية للتصديق على البروتوكول وتنفيذه من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

و) تعبئة الموارد لصندوق المرأة الأفريقية:

423- إضافة إلى نسبة 5 .0% المخصصة لصندوق المرأة الأفريقية، تمكنت المفوضية من تعبئة 170,000 دولار أمريكي أخرى من الحكومة الإسبانية بالإضافة إلى 50, 000يورو من صندوق النيباد/إسبانيا. وعلاوة على ذلك، عُقد الاجتماع الفني لمفوضية الاتحاد

الأفريقي- النيباد من 4 إلى 7 يوليو 2011 في ميدراند، جنوب أفريقيا. بغية مواءمة وتنسيق نهجهما إزاء المسألة المهمة المتعلقة بتعبئة الموارد للصندوق.

ز) تنفيذ صندوق المرأة الأفريقية:

1-<u>لجنة التوجيه لصندوق المرأة الأفريقية:</u>

424- فيما يتعلق بصندوق المرأة الأفريقية الذي أُطلق في يناير 2010، نظمت المفوضية اجتماع لجنة التوجيه لصندوق المرأة الأفريقية مرتين، الأولى على هامش قمة ملابو في يوليو 2011 والثانية في 30 أكتوبر 2011 بالمقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي. وتعد لجنة التوجيه لصندوق المرأة الأفريقية مجموعة فنية يتمثل دورها الأساسي في مراجعة الجوانب المالية للمشاريع المقدمة من قبل الدول الأعضاء (كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية). وإجمالاً، قامت لجنة التوجيه بالاشتراك مع لجنة الـ30 لعقد المرأة الأفريقية بتقييم ستة وتسعين مشروعاً خلال اجتماعي ملابو وأديس أبابا.

2-<u>الاجتماع الفني للجنة الـ30 حول تنفيذ عقد المرأة الأفريقية:</u>

425- قامت المفوضية بتنظيم اجتماعين فنيين للجنة الـ30 حول تنفيذ عقد المرأة الأفريقية من أجل تقييم الجوانب البرامجية لمقترحات المشاريع المستلمة ليتم تمويلها من قبل صندوق المرأة الأفريقية عقب دعوة سابقة. وقد قام الخبراء بتقييم أربعة وستين مشروعاً خلال اجتماع ملابو في يونيو و ثمانية وأربعين مشروعاً خلال اجتماع أديس أبابا في 30 نوفمبر، مع مراعاة الردود على التساؤلات التي طرحت في ملابو. كما قدمت اللجنة توصيات مناسبة إلى الوزراء حول المشاريع المطابقة لمعايير التمويل. وقد تم تصنيف هذه المشاريع على النحو التالي:

1) مشاريع يتم تمويلها؛

2)مشاريع يتم تمويلها مع بعض الشروط والتعديلات؛

3)مشاريع يتم تأجيلها.

ح) التصديق على دليل التدريب في مسائل الجنسين للاتحاد الأفريقي من أجل عمليات دعم السلام وتدريب المدربين على عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي:

426- نظمت إدارتا المفوضية (مديرية المرأة ومسائل الجنسين والتنمية وإدارة السلم والأمن) على نحو مشترك ورشة العمل الثانية للتصديق على دليل التدريب على مسائل الجنسين في الاتحاد الأفريقي لصالح عمليات دعم السلم للاتحاد الأفريقي، في 26 سبتمبر 2011 في مقر الاتحاد الأفريقي. كما صدقت ورشة العمل على دليل مسائل الجنسين في الاتحاد الأفريقي وتدريب المدربين وموجز السياسات.

427- تلت اجتماع التصديق جلستها تدريب للمدربين من 28 إلى 30 سبتمبر 2011 ومن 2 إلى 4 أكتوبر 2011، في نازاريت، إثيوبيا. وقد كان الهدف من جلستي التدريب للمدربين هو تدريب المدربين ممن سيقومون بتدريب طاقم حفظ السلام والموظفين ذوي الصلة، من أجل خفض أو وقف حالات العنف القائمة على نوع الجنس في أوضاع النزاعات وقد تم ذلك اعترافاً بأنه في الغالب ما تكون حقوق النساء والأطفال هي الضحية في أوضاع النزاعات. وتم تدريب خمس وخمسين مشاركاً من مكاتب الاتصالات التابعة للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وقسم عمليات دعم السلم في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وكلية الدفاع الوطني ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهم مدربي المستقبل لعمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، وخاصة القوة الأفريقية الجاهزة.

428- في نفس الوقت، عملت المفوضية بشكل وثيق مع مركز كوفي أنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في تطوير برنامج التدريب الخاص بها حول الاستغلال الجنسي. وفي هذا الصدد، شاركت المفوضية في اجتماع الخبراء الفنيين في مايو 2011 وقدمت عرضاً أثناء الدورة التدريبية النموذجية في نوفمبر 2011.

ط) تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي الخاصة بمسائل الجنسين:

429- تواصل المفوضية بناء قدراتها المؤسسية لتوجيه وتشجيع عملية دمج مسائل الجنسين على مستوى البلد والمستوى الإقليمي. ومن أجل تحويل الالتزام القاري إلى واقع، نظمت

المفوضية ورشة عمل حول موائمة السياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بمسائل الجنسين مع سياسة الاتحاد الأفريقي حول مسائل الجنسين يومي 28 و29 أكتوبر 2011، في اديس أبابا، إثيوبيا. وقد تم تنظيم الاجتماع في نفس الوقت في ورشة عمل بناء القدرات بشأن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

ك) مواءمة سياسات مسائل الجنسين لأجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

430- تم تنظيم هذا الاجتماع في نفس الوقت مع ورشة عمل بناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تقدم تقاريرها حتى الآن عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وأجاز الاجتماع مصفوفة موائمة السياسات التي أعدتها المفوضية وتم تعميمها على الدول الأعضاء لاستخدامها كأداة لجمع المعلومات اللازمة لعملية موائمة السياسات.

ل) الدورة التدريبية للاتحاد الأفريقي حول إدارة السياسة الاقتصادية المستجيبة لمسائل الجنسين:

431- تعد الدورة التدريبية الرابعة للاتحاد الأفريقي حول إدارة السياسة الاقتصادية المستجيبة لمسائل الجنسين من الأنشطة الرئيسيةً لبناء القدرات في المفوضية. وقد تم تنظيم الدورة التدريبية من 6 إلى 16 ديسمبر 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا واشترك فيها صناع السياسات من وزارات الاقتصاد والتخطيط والميزانية ومسائل الجنسين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

432- تؤدى هذه الدورة التدريبية إلى تمكين المشاركين من تحقيق تفهم أفضل لأهمية دمج مسائل الجنسين عند صياغة السياسات الاقتصادية في أفريقيا، من أجل التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف 3 من هذه الأهداف حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع المراعاة الكاملة للاحتياجات والأدوار المختلفة للرجال والنساء في مساهمتهم المتوقعة في نمو الاقتصاد الوطني.

رابعا– 5 الثقافة:

أ)الاجتماع لإعداد دراسة الجدوى لإنشاء اللجنة الأفريقية للأفلام:

433– دعت الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في مابوتو، موزمبيق من 10 إلى 12 يوليو 2003 إلى إنشاء اللجنة الأفريقية للأفلام كوسيلة لإعطاء دفعة جديدة وزخم لهذا القطاع الثقافي والإبداعي. فالاقتصاد الإبداعي للقارة بشكل عام وللدول الأعضاء بشكل خاص تكمن فيه إمكانية أن يكون قطاعاً رائداً لخلق النمو الاقتصادي وفرص العمل والتجارة ، كما هو الحال في العديد من الاقتصادات المتقدمة.

434– في هذا السياق، انعقد اجتماع الخبراء في نيامي، النيجر، من 23 إلى 26 أغسطس 2011 لمراجعة واستكمال توثيق دراسة الجدوى لإنشاء اللجنة الأفريقية للأفلام.

ب) إطلاق حملة النهضة الثقافية الأفريقية للدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي:

435– أُعتمد ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية رسمياً خلال الدورة العادية السادسة للمؤتمر المنعقدة في الخرطوم، السودان في 24 يناير 2006. ومنذ اعتماده ، تم التصديق على الميثاق من قبل ثلاثة (3) دول أعضاء هي : مالي، نيجيريا والسنغال وتم التوقيع عليه من قبل عشرين (20) دولة عضواً.

436– تم إطلاق حملة النهضة الثقافية الأفريقية للتعجيل بالتصديق على الميثاق وتنفيذه على المستوىً القاري خلال الدورة الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الثقافة، المنعقدة في أبوجا، نيجيريا من 25 إلى 29 أكتوبر 2010. وبالتالي، جرى إطلاق الحملة للدول الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في بريتوريا، جنوب أفريقيا يومي 30 نوفمبر و 1 ديسمبر 2011.

رابعا- 6 المسائل القانونية (الهندسة القانونية للاتحاد):

1) المهام المتعلقة بالإيداع:

437- تجدر الإشارة إلى أن المفوضية مودع لديها الآن اثنتين وأربعين (42) معاهدة، آخرها الميثاق الأفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة والإدارة العامة المُعتمد من قبل الدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2011. وقد وقعت على المعاهدة أربعة عشر دولة (14) وصدقت عليها دولة واحدة فقط.

438- دخلت خمس وعشرون (25) معاهدة حيز التنفيذ. علاوة على ذلك، هناك ثلاث معاهدات إضافية، هي دستور اتحاد منظمات ترويج التجارة الأفريقية (1974)، ميثاق النقل البحري الأفريقي (1994) دستور لجنة الطيران المدني الأفريقية (النسخة المنقحة) (2009) دخلت حيز التنفيذ بصفة مؤقتة وفقاً لأحكام المعاهدات المختلفة التي تنص على الدخول حيز التنفيذ بصفة مؤقتة.

439- خلال الفترة قيد البحث ، واصلت الدول الأعضاء الجهود للتوقيع، تصديق أو الانضمام لمعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وقد كانت وتيرة التصديق/الانضمام أكثر سرعة من مثيلتها خلال الفترة المشمولة في التقرير السابق حيث أُودعت تسعة عشر (19) وثيقة مقابل ثمانية.. غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن عدد التوقيعات الجديدة على المعاهدات قد بلغ خمسة عشر (15) توقيعاً فقط مقابل ثلاثين (30) توقيعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

440- لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على الوثائق القانونية للاتحاد على الرُغم من مناشدات المجلس العديدة للدول الأعضاء في مقرراته المختلفة ذات الصلة. وفي الواقع، يعد البطء في التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمفوضية.

441- استمرت المفوضية في تكثيف جهودها أثناء أسبوع التوقيع لمنظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي (الأسبوع الأول من ديسمبر، كل عام) إلى جانب عقد حلقات دراسية

منتظمة لجميع المسؤولين ذوي الصلة المشاركين في عملية التصديق من أجل تشجيع الدول الأعضاء على التغلب على التحديات التي تواجه في التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي تمشياً مع توصيات اجتماع وزراء العدل/المدعين العامين الذي عُقد في كيجالي، رواندا في نوفمبر 2008، وبناءً على ما اعتمده المجلس في مقرره ((EX.CL/AU/DEC.459 (XIV) في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2009.

442- في هذا الصدد، أقامت المفوضية ورشة عمل إقليمية حول التوقيع، التصديق/ الانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة المباشرة بالقيم المشتركة وإضفاء الطابع المحلي. فقد كان الغرض الرئيسي من ورشة العمل هو مناقشة الموضوعات والموافقة على الإجراءات والتوصيات التي تهدف إلى توعية الدول الأعضاء بأهمية التصديق وإضفاء الطابع المحلي على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي (خاصة المعاهدات ذات الصلة المباشرة بالقيم المشتركة)، وتشجيعها على أن تصبح دولا أطرافاً في المعاهدات مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعجيل بالتصديق أو الانضمام إلى كافة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي. وقد تم تنظيم ورشة العمل الأولى للدول الأعضاء في إقليمي الوسط والجنوب حيث أن هذين الإقليمين بهما أقل عدد من التوقيعات. وسوف تقوم المفوضية بتنظيم ورشة عمل ممثلة للأقاليم الأخرى في 2012. ويحدونا الأمل في أن تدعم الدول الأعضاء هذه المبادرات لتشجيع الدول الأعضاء على تعجيل وتيرة عمليات التصديق.

2-اعتماد الدول غير الأفريقية لدى الاتحاد الأفريقي:

443- وفقاً للجزء 2، القسم الثاني (3) من المعايير المعمول بها لمنح صفة المراقب ولنظام الاعتماد لدى الاتحاد الأفريقي (المعايير) التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يوليو 2005، ظلت المفوضية تتلقى – وتبحث – طلبات الاعتماد من مختلف الدول والمنظمات غير الأفريقية، واضعة في اعتبارها المصلحة العليا للاتحاد. ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير

الأخير، تم اعتماد عشر (10) دول غير أفريقية ومنظمة دولية واحدة تمشياً مع أحكام الجزء الثاني، القسم الثاني (3) من معايير منح صفة المراقب لدى الاتحاد الأفريقي ونظام الاعتماد لديه. وفيما يلي قائمة بأسماء الممثلين المعتمدين منذ تقريري الأخير والدول/المنظمات التي ينتمي إليها كلُ منهم:

الدول/المنظمات غير الأفريقية		
الرقم	**الاسم ومسمى الوظيفة**	**البلد/المنظمة**
1	سعادة السيد/ جيمس كيمبر سفير نيوزيلاندا لدى الاتحاد الأفريقي	نيوزيلاندا
2	سعادة السيد/ أنطونيو لويس بيكسوتوكوترم سفير البرتغال لدى إثيوبيا	البرتغال
3	سعادة السيد/ هوجز شانتري سفير مملكة بلجيكا لدى إثيوبيا	بلجيكا
4	سعادة السيد/ جوزي فالنسيا سفير جمهورية الإكوادور لدى جنوب أفريقيا	الإكوادور
5	سعادة السيد/ اكزي اكزاويان سفير فوق العادة ومفوض جمهورية الصين الشعبية لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية	الصين
6	سعادة السيد/ أرشيلدزلياشفلي سفير فوق العادة ومفوض جورجيا لدى جمهورية مصر العربية وسوريا	جورجيا
7	السفير/ راشد الفالح الهاجري، سفير الكويت لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية	الكويت
8	السفير/ ميجيل أنجيل فيرناندز–بلاسيوسمارتينز، سفير إسبانيا لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية	إسبانيا
9	السفير/ كيم جونج–جيون، سفير جمهورية كوريا لدى جمهورية إثيوبيا	جمهورية كوريا

	الاتحادية الديمقراطية	
10	السفير/ جريج دوري، سفير المملكة المتحدة لدى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية	المملكة المتحدة
التكامل الإقليمي والمنظمات الدولية		
1	القاضي الموقر أحمد محمد أبو زيد المراقب الدائم للرابطة الأفريقية لأمناء المظالم والوسطاء لدى الاتحاد الأفريقي	الرابطة الأفريقية لأمناء المظالم والوسطاء
	الدول/ المنظمات غير الأفريقية	
2	السيد/ ستيف وير موماموالممثل المقيم لمكتب الاتصال التابع لبرنامج الأغذية العالمي	مكتب الاتصال لبرنامج الأغذية العالمي

444- يبلغ عدد الدول غير الأفريقية والمنظمات الدولية المعتمدة لدى الاتحاد تسع وسبعين (79)؛ أي: خمس وستين (65) دولة غير أفريقية، وأربعة عشر منظمة تكامل إقليمية ودولية.

3-تنفيذ مقرر المؤتمر(XV) ASSEMBLY/AU/DEC.292 بشأن إساءة استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية:

445- يذكر المجلس بأنه طبقاً لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.292 (XV) الصادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة للمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا في فبراير 2011 بشأن إساءة استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية، قدمت إلى المجلس في تقريري السابق موجزاً حول الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية لتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه بخصوص الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وإلحاقاً لبحث هذا التقرير المرحلي، اعتمد

المؤتمر في مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.335 (XVI) أثناء الدورة العادية السادسة عشر المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2011.

446- بخصوص تنفيذ هذا المقرر، تجدر الإشارة إلى أنه حدث تقدم بسيط فقط في المناقشات بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتكمن صعوبة المناقشات في حقيقة أن المفوضية الأوروبية ترى أن الموضوع يقع ضمن صلاحيات الدول الأعضاء، وعليه لا تستطيع المفوضية إدارة المناقشات حول هذه المسألة. ويري الاتحاد الأفريقي أن المسألة التي قد تؤثر سلباً على الشراكة أو العلاقات بين القارتين لا يمكن أن تترك للدول فرادى.

447- غير أنه فيما يتعلق بالعملية على مستوى الأمم المتحدة، تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القرار A/RES/65/33 المعتمد في ديسمبر 2010 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، أعد الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً حول المسألة ويجري بحثه من قبل اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار مجموعة العمل التابع لها. وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت المفوضية إلى الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة حول نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية، وقد تم تضمين وجهات نظرها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. غير أنه من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، قدمت بوتسوانا فقط تعليقات وملاحظات إلى الأمين العام للأمم المتحدة خلا الفترة الممتدة. وفي السابق، قدم فقط عدد قليل من الدول الأفريقية منها الكاميرون، إثيوبيا، كينيا، موريشيوس، رواندا وتونس ملاحظاته.

448- جرى النقاش العام من قبل مجموعة العمل في نيويورك بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة يومي 13 و 14، ويومي 20 و 21 أكتوبر 2011. وفي نهاية مداولاتها، ومن خلال قرار قُدِم إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث، أوصت اللجنة السادسة باستمرار بحث نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية في إطار مجموعة العمل التابع لها من أجل إنجاز التفويض المنوط بها بموجب

الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 65/33. كما أوصت أيضاً بأن يتم تضمين المسألة في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين تحت بند بعنوان " نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية" مع تمديد فترة تقديم التعليقات والملاحظات من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين.

449- علاوة على ذلك، قررت المفوضية مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على العقبات فيما يتعلق بممارسة مبدأ الولاية القضائية العالمية وبناء القدرات في المسائل القانونية الأخرى المتعلقة بالجرائم الخطيرة ذات الاهتمام الدولي مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب. وفي هذا الصدد، أعدت المفوضية مشروع قانون نموذجي حول الولاية القضائية العالمية ودراسة وإطار مفاهيمي للتشريع النموذجي. بالإضافة إلى ذلك، أقيمت ورشة عمل حول التصديق على الوثائق المذكورة في المقر الرئيسي للبرلمان الأفريقي في ميدراند، جنوب أفريقيا من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2011. وبعد ذلك، سيتم بحث القانون النموذجي والدراسة والإطار المفاهيمي للتشريع النموذجي حول الولاية القضائية العالمية خلال اجتماع الخبراء الحكوميين في الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي في 2012 قبل تقديمه إلى أجهزة صنع السياسات.

4) تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.213 (XII) بشأن منح المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان اختصاص المقاضاة في الجرائم الدولية:

450- يذكّر المجلس كما وردت الإشارة إليه آنفاً، أن الموارد المطلوبة للقيام بالأنشطة المتوقعة تنفيذاً للمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.213(XII) الصادر عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2009 قد تم تأمينها ، وأنه قد تم البدء في الدراسة الشاملة حول الآثار المترتبة على تمكين المحكمة من المقاضاة في الجرائم الدولية . كما أبلغ المجلس أيضاً بأنه تم التصديق على مشروع البروتوكول من قبل خبراء مستقلين في أغسطس ونوفمبر 2010، على التوالي.

451- طالب المجلس في مقرره EX.CL/DEC.659 (XIX) الصادر في يوليو 2011 في ملابو، غينيا الاستوائية باستكمال" المفوضية بالتعاون مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" عملية بحث الآثار المترتبة على تمكين المحكمة من المقاضاة في الجرائم الدولية مع تقديم تقرير إلى المؤتمر في هذا الشأن من خلال المجلس التنفيذي في يناير 2012.

452- بناءً عليه، عقدت المفوضية اجتماعاً للخبراء القانونين الحكوميين من 31 أكتوبر إلى 11 نوفمبر 2011 في أديس أبابا، إثيوبيا والذي بحث مشروع البروتوكول المعدل وأوصت بتقديمه لاجتماع وزراء العدل/نواب العموم قبل اعتماده من قبل المؤتمر بعد بحثه من قبل المجلس التنفيذي. وفي هذا الصدد، سيتم استكمال مشروع الصك القانوني حول البروتوكول المتعلق بمحكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية في اجتماع وزراء العدل- النواب العامين المزمع عقده في فبراير/مارس 2012 قبل تقديمه للاعتماد من قبل المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي في يوليو 2011.

5) تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.223 (XII) بشأن مراجعة البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي:

453- بموجب مقرره ASSEMBLY/AU/DEC.223 (XII) بشأن مراجعة البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي، طالب المؤتمر المفوضية بالبدء في عملية المراجعة للبرتوكول تمشياً مع مادتها الـ25 مع مراعاة وجهات النظر الخاصة بالبرلمان الأفريقي وبالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين مع تقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن لأجهزة صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي.

454- بموجب مقرره EX.CL/DEC.667 (XIX) في يوليو 2011 في ملابو، غينيا الاستوائية "شدد المجلس على الحاجة إلى الإسراع بعملية المراجعة لبرتوكول البرلمان الأفريقي من أجل تمكين هذا الجهاز من أداء التفويض المنوط به بطريقة فعالة"

455- في التقارير السابقة، قدم المجلس موجزاً حول الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية لتنفيذ مقرر المؤتمر المشار إليه أعلاه والذي تضمن من جملة أمور أخرى التصديق على مشروع البروتوكول من قبل خبراء مستقلين أثناء ورشتي عمل التصديق اللتين انعقدتا من 10 إلى 13 أغسطس ومن 8 إلى 12 نوفمبر 2010، تباعاً.

456- خلال الفترة قيد البحث، عقدت المفوضية اجتماعاً للخبراء القانونين الحكوميين من 31 أكتوبر إلى 11 نوفمبر 2011، في أديس أبابا، إثيوبيا لبحث مشروع البرتوكول المعدل قبل عرضه على وزراء العدل/النواب العامين قبل اعتماده من قبل المؤتمر بعد أن بحثه المجلس التنفيذي.

457- في هذا الصدد، سيتم استكمال مشروع الصك القانوني حول مراجعة البروتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقي في اجتماع وزراء العدل/النواب العامين المزمع عقده في فبراير/مارس 2012 قبل تقديمه للاعتماد من قبل المؤتمر من خلال المجلس التنفيذي في يوليو 2011.

6) اجتماع المستشارون القانونيين للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

458- يذكر المجلس أنه منذ أكتوبر 2009، يجتمع المستشارون القانونيون في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مرة كل عام لتبادل وجهات النظر حول أفضل الممارسات وخاصة حول الأدوار المنوطة بالمستشارين القانونيين للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التآزر والتعاون الفعال بين المنظمات المختلفة مما يسهم بدوره في أجندة التكامل القاري.

459- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المستشارون القانونيون في أروشا، تنزانيا في المقر الرئيسي لمجموعة شرق أفريقيا من 11 إلى 13 يوليو 2011. حضر الاجتماع أيضاً شخصيات قانونية مرموقة مثل المستشارين القانونيين في وزارة الخارجية الأمريكية، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومسجل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نائب رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الرئيس

التنفيذي لاتحاد المحامين الأفريقيين ، عضو مفوضية الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي والمرفق الأفريقي للدعم القانوني في البنك الأفريقي للتنمية.

460- شملت بعض المسائل التي نوقشت أثناء الاجتماع المحاكم الجنائية المختصة؛ مسؤولية الحماية؛ عمل وأنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي في القانون الدولي؛ الفرص والتحديات الماثلة أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ التحديات الماثلة أمام الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتصل بالحصانات والامتيازات، و؛ أنشطة المرفق الأفريقي للدعم القانوني في دعم الدول الأعضاء وخاصةً حول كيفية معالجة الصناديق الانتهازية وبناء القدرات في التفاوض على اتفاقيات القروض الدولية.

461- في هذا الصدد، يود المجلس أن يحيط علماً باستعداد المستشارين القانونيين للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لبحث أية مسألة تحيلها إليهم أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

7) المحكمة الإدارية المختصة:

462- بموجب المادة 2 من النظام الأساسي للمحكمة الإدارية، تتمتع المحكمة بصلاحية البت في المنازعات بين العاملين والمنظمة.

463- بيد أن عمليات المحكمة الإدارية في الماضي عانت من نقص التمويل إلى جانب الصعوبة في تعيين سكرتير لها نظراً لأن أغلب المحامين المؤهلين بخبرة جيدة في المحاكم لا يلفت انتباههم التوظيف قصير الأمد.

464- بيد أنه تم تخصيص التمويل اللازم للنشاط من أجل انعقاد جلسات المحكمة. ويوجد حالياً عشر قضايا على القائمة للتحقيق وعُقد اجتماع قاضيين في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من 23 إلى 25 نوفمبر، حيث قاما بمراجعة النظام الأساسي ونظم الإجراءات في المحكمة، وأعدا خطة عمل لعام 2012. وخلال هذه الدورة، تمت مطالبة المجلس بتعيين دولة عضو أخرى لتحل محل مدغشقر، وهي

حالياً موقوفة عن المشاركة في أنشطة الاتحاد والتي تم ترشيحها سابقا من قبل المجلس التنفيذي لاختيار قاضي المحكمة. وتمشياً مع النظم المطبقة، ينبغي أن تكون الدولة المرشحة هي موريتانيا بناءً على حقيقة أن الترشيحات تتم حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء. وفي حين تنتظر المفوضية ترشيح القاضي الثالث، عقدت جلسة تمهيدية للقاضيين المرشحين من 23 إلى 25 نوفمبر 2011 بهدف تكييفهما مع القضايا العالقة إلى جانب الأدوات القانونية التي تتضمن لوائح ونظم العاملين في الاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن تكون المحكمة في وضع يمكنها من عقد جلستيها في 2012 دون أية عوائق.

8)انتهاك حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي- احتيالات الإنترنت والاحتيالات التجارية باسم الاتحاد الأفريقي:

465- يجب لفت نظر المجلس إلى حقيقة أن بعض الأفراد و/أو الكيانات ظلت تتصل دون حياء بأعضاء الجمهور الذين لا يراودهم الشك وذلك بالتصرف كمؤسسات تابعة للاتحاد الأفريقي بهدف الغش، والحصول على منح مالية أو تحقيق مصالحهم التجارية.

466- يود المجلس ملاحظة أنه في حين أن بعض هذه الأنشطة هي احتيالات بحتة إنترنت ، إلا أن بعض هذه الكيانات مسجلة قانونياً في بعض دولنا الأعضاء مستخدمة اسم الاتحاد الأفريقي وأدواته والوصلة إلى موقع الاتحاد الأفريقي. مُنحت هذه الكيانات أموالاً من الجمهور العريض باستخدامها اسم الاتحاد الأفريقي وأدواته من أجل تقديم بعض الخدمات أو إتاحة الوصول إلى السلع أو خدمات محددة. بعض هذه الكيانات شركات تشمل وكالات الصناديق الاستئمانية، ومؤسسات الإقراض؛ ووكالات التجارة والاستثمار، من بين جملة أمور أخرى وتستخدم أسماء مثل الغرفة التجارية للاتحاد الأفريقي، واللجنة المالية للاتحاد الأفريقي، والصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي، وحيازات الاتحاد الأفريقي، والصندوق الأفريقي للتنمية.

467- يحظى الاسم والشعار والأدوات الأخرى بحماية المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية الصادرة في 20 مارس 1883، بصيغتها المنقحة في بروكسل في 14 ديسمبر 1990. وفي هذا الصدد، يعتبر استخدام اسم الاتحاد الأفريقي وشعاره وموقعه الشبكي من قبل هذه الكيانات انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي. إن استخدام اسم الاتحاد الأفريقي من قبل هذه الكيانات والتي تتورط بعضها في أعمال الغش، لا شك أنه يشوه صورة الاتحاد الأفريقي وربما أيضا الحكومة التي تدّعي أنها مسجلة لديها وتعمل علناً.

468- بناءً على ذلك، يُدعى المجلس إلى إيلاء عناية خاصة للدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي، في بلدانها المختلفة من خلال سن تشريع وطني ملائم. وتقتضي المادة 6 مكرراً ثانياً من اتفاقية باريس من البلدان الأعضاء رفض تسجيل العلامات المتضاربة والمنتهكة وحظر استخدام رموز النبالة والرايات والشعارات الأخرى والاختصارات وأسماء البلدان أو المنظمات الدولية الحكومية المشتركة التي ينتمي إلى عضويتها بلد أو أكثر.

469- تعتبر معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دولاً أطرافاً في اتفاقية باريس. وهذا يعني أن الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية يقع عليها واجب ومسؤولية حماية أدوات الاتحاد الأفريقي وأدوات برامجه، النيباد وكذلك الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، من سوء استخدامها من قبل رجال أعمال يفتقرون إلى الحياء. مضت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (الدول الأطراف في الاتفاقية) خطوة أبعد في إدراج الأحكام المعيارية للمادة 6 مكرراً ثانياً في قوانينها المحلية. وأدرجت دول أخرى الأحكام الأساسية للمادة 6 مكرراً ثانياً في تشريعها وقانونها المحليين. وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك أوجه قصور في الحماية مقارنة بالمعيار، إلا أن هذه البلدان، انضمت إلى اتفاقية باريس وتوفر الحماية بموجب المادة 6 مكرراً ثانياً في قوانينها المحلية. بخصوص الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم إلى اتفاقية باريس أو لم تصبح أعضاء فيها وليس لها أي

تشريع محلي ينص على حماية العلامات التجارية للمنظمات الدولية، فإن الاتحاد الأفريقي لا يتمتع بالحماية إلا إذا تقدم بالطلب وحصل على تسجيل لعلاماته التجارية أو أصدر إعلانات تحذيرية في هذه البلدان. ولذلك، تود المفوضية أن تناشد جميع الدول الأعضاء ضمان اتخاذها الخطوات اللازمة لتوفير الحماية للعلامات التجارية للاتحاد الأفريقي في تشريعاتها المحلية.

خامساً: تعزيز المؤسسات:

خامساً-1 المفوضية – بناء القدرات وتحسين تقديم الخدمات:

470- صحبت تحولَ منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي حاجةٌ ملحة إلى تسخير المفوضية قدرات على إدارة الموارد البشرية والمالية وإمكاناتها المعززة بقدر كبير، وكذلك النظم والإجراءات والعمليات الإدارية التي تمكنها من أداء تكليفها بفعالية.

471- منذ 2008، اتخذت المفوضية نهجاً فعّالاً وطموحاً للتغيير والإصلاح التنظيميين لكفاءة وفعالية أكبر وتقديم خدمات أفضل. وظل التركيز منصباً على عمليات وإجراءات تعزيز تخطيط السياسات والبرامج وإعداد الميزانية، وتنمية وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، والخدمات الإدارية الأخرى، وإدارة الاجتماعات والمؤتمرات، وتقديم الخدمات الطبية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المشتريات والمرافق، والتنسيق العام فيما بين الإدارات وكذلك إدارة الشركاء وأصحاب المصلحة، كلها في إطار الأهداف العامة لبرنامج بناء القدرات المؤسسية – الركيزة الرابعة من الخطة الإستراتيجية 2009-2012.

1. إدارة الموارد البشرية:

472- لا يمكن الاستهانة بأهمية الموارد البشرية داخل منظمة ما في بيئة تجارية متغيرة باطراد وغير موثوق بها. وإنما يمكن تحقيق النجاح في أي منظمة من خلال الإدارة البشرية المناسبة. وتدرك المفوضية أن عاملي المفوضية هم الأصول الرئيسية والأهم.

أ) إدارة الأداء:

473- تم بذل جهود، على مدى السنتين الماضيتين، لتحسين إدارة أداء العاملين. قامت المفوضية بإجازة مشروع السياسة المواتية، وإطار إدارة الأداء والمساءلة، وتقوم الهياكل المختصة داخل المفوضية ببحثه لاعتماده النهائي. وفي هذا الإطار، تمت مواءمة دورة أداء العاملين ليتزامن بدؤها في مارس من كل عام ولتنتهي في فبراير من العام التالي. إن دورة الأداء الموحدة سهلة الإدارة حيث إن مقاصد الأداء ونتائجه (بالنسبة لجميع العاملين) يتم الاتفاق عليها في بداية الفترة، ويتم رصدها طوال الفترة وتقييمها بنهاية الفترة. هذا النهج للإدارة أداء العاملين من شأنه أن يضمن الموضوعية والشفافية والأنشطة القائمة على الغايات والتوزيع العادل لعبء العمل.

ب) البيانات الرئيسية للموارد البشرية:

474- إن آثار المحافظة على بيانات الموارد البشرية الصحيحة والمستكملة لا ينبغي الاستهانة بها. وقد أدى إدخال وتنفيذ برنامج النظم والتطبيقات والنواتج (برنامج ساب) إلى تحسين بيانات الموارد البشرية بقدر كبير. وقبل نظام برنامج ساب، لم يكن من السهل الجزم بدقة أداء العامل في مقر عمله، على سبيل المثال. أصبح هذا الآن من خبر كان. فقد تم تقليص الزمن المستغرق لإعداد تقارير العاملين، بجميع الجوانب، من أسابيع إلى ساعات (إن لم يكن إلى دقائق) مع دقة متزايدة.

ج) تدريب وبناء قدرات العاملين:

475- في البيئة الحالية من التكنولوجيات المتغيرة باطراد والأساليب الجديدة لحل المشاكل، يعتبر التدريب وتنمية المهارات نشاطاً مستمراً. واصلت المفوضية تنمية مهارات العاملين وتطويرها في مجالات الخبرة. تدير المفوضية مركزاً جباراً للتدريب على اللغات. يتلقى العاملون وأزواج العاملين وعاملون من الدول الأعضاء التدريب على اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية.

د) التعيين:

476- شهد عام 2011 تحسناً ملحوظاً في التعيين وإجراءات الاختيار والتوظيف للمفوضية. أدت الإجراءات الواضحة المتعلقة بإعداد القائمة المختصرة وجلسات المقابلة بمبادئ

توجيهية موضوعة وأدوات علمية إلى زيادة شفافية العملية وأضفت المصداقية على هذه الممارسة البالغة الأهمية.

477- يعتبر التخطيط المفصل أساس نجاح التعيين وكذلك التعاون الوثيق مع الإدارات المستخدِمة في طلب وتحديد تعييناتها ذات الأولوية وضمان الالتزام باختصاصات الوظائف وفقاً لنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي في الإعلانات عن الوظائف الشاغرة. امتلكت الإدارات أيضاً هذه العملية بصورة كبيرة واستطاعت من خلال ذلك الحصول على مرشحين مناسبين للوظائف المعلنة.

478- ساعدت الاجتماعات الدورية لمجلس التعيينات والترقية أيضاً المفوضية على الوصول إلى هدفها التعييني السنوي والذي هو 50 مرشحاً. تم تجاوز هذا الرقم لعام 2011 بتعيين 65 مرشحاً. تم إرساء عملية تعيين مهنية ودقيقة والتي من شأنها أن تضمن مراعاة نظام الحصص والتوزيع الجغرافي لتحقيق العدالة والتنوع.

479- تم إطلاق نظام تعيين إلكتروني في 19 أغسطس 2011. أنشأ معظم عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي ملفاتهم التعريفية على النظام وهم يستخدمونه الآن بصورة فعالة للتقدم للوظائف الشاغرة المعلنة. دخل عدد هائل من المتقدمين الخارجيين أيضاً إلى الموقع وهم يقومون بالمثل بالتقدم للوظائف وينشؤون ملفاتهم التعريفية. وتدير المفوضية إلى يومنا هذا نظاماً موازياً حيث تتوفر إعلانات عن الوظائف الشاغرة حول كل من الموقع الإلكتروني لمفوضية الاتحاد الأفريقي وقاعدة بيانات التعيين. سوف يضمن النظام الموازي أن جميع المرشحين المحتملين قادرون على التقدم للوظائف الشاغرة باستخدام أي من الموقعين على الإنترنت.

هـ) الإصلاحات الهيكلية للمفوضية وأجهزة الاتحاد:

1. <u>المفوضية:</u>

480- يجدر بالذكر أن هيكل المفوضية اعتُمد في 2003. لم يكن من الممكن آنذاك التنبؤ بحجم وتنوع برامج المفوضية ومسؤولياتها وأنشطتها. وإدراكاً للحاجة إلى تجديد هيكل المفوضية وإمدادها بالموارد البشرية الإضافية، صادق المجلس التنفيذي مراراً وتكراراً، منذ 2005،

على هياكل إضافية للمفوضية. بيد أن هذه التعديلات، على الرغم من أنها وفرت الموارد البشرية المطلوبة، كانت مجزأة ولم تعالج الإصلاحات الهيكلية للمفوضية بطريقة شاملة. ومن ثم شرعت المفوضية في استعراض شامل للهيكل في عام 2009. تم إنشاء فريق عمل بقيادة نائب رئيس المفوضية للقيام بهذه المهمة. وبناء على مشاورات مكثفة مع جميع الإدارات، والمكاتب والوحدات، قامت المفوضية بإعداد مقترح لترشيد الهيكل في بعض المجالات الرئيسية وإيجاد وظائف جديدة ذات صلة وتقديمها إلى اللجنة الفرعية للإصلاح الهياكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين. في يناير 2011، أنشأ المجلس بموجب مقرره EX.CL/DEC.646(XVIII) قسماً لإدارة الشراكات الإستراتيجية داخل مكتب رئيس المفوضية وقدم لها 12 وظيفة جديدة. هذه التعديلات من شأنها أن توفر للمفوضية قدرات إضافية لمعالجة التحديات التي تواجهها.

2. أجهزة الاتحاد:

481- أجرت المفوضية، خلال الفترة قيد الاستعراض، مشاورات مكثفة مع جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته؛ وتحديداً، النيباد، والبرلمان الأفريقي، والمحكمة، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، واللجنة الأفريقية للطاقة ومجلس مكافحة الفساد، وقامت بإعداد مقترحات لبحثها من قبل اللجنة الفرعية لإصلاح الهياكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين. يجدر بالملاحظة أن جميع هذه الأجهزة، باستثناء المحكمة، تعمل بهياكل مخصصة؛ ومن ثم تأتي ضرورة الإسراع ببحث هذه المقترحات.

2. البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة:

أ) المساءلة والإدارة المالية العامة:

482- ورثت المفوضية الحالية تحديات هائلة من صناديق غير خاضعة للمحاسبة وتراكمٍ في التقارير. كان يلزم معالجة عدد كبير من أوامر الاستعادة من الشركاء الإنمائيين. ومع ذلك، فقد تم القيام بتحسينات ملحوظة إلى يومنا هذا في نظم المحاسبة وتقديم تقارير مالية وفقاً للمعايير الدولية. ويتمثل الهدف الآن في التحرك نحو الاعتماد

الكامل للمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، والتي من شأنها أن تحسن جودة التقارير المالية بدرجة أكبر.

483- تم اتخاذ خطوات صارمة لتحسين تكامل البيانات وتصفية تراكم المعاملات المالية، وخصوصاً تلك التي تخص صناديق الشركاء والتي ترجع بعضها إلى زمن بعيد يعود إلى 2000. تم شرح قدر كبير من الصناديق الماضية غير الخاضعة للمحاسبة وترشيدها حالياً. تم أيضاً اتخاذ خطوات لضمان إعداد البيانات المالية دون تأخر ملحوظ.

484- ساهم إدخال نظام برنامج النظم والتطبيقات والنواتج- نظم تخطيط موارد المؤسسة في 2009 بصورة كبيرة في هذه التحسينات العامة في الإدارة المالية. ويعمل برنامج ساب حالياً بشكل كامل في المقر وبعض المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال. ويجري القيام بالخطط لبدء تنفيذ النظام للمكاتب المتبقية وزيادة منافع النظام إلى أقصى حد.

ب) إدارة أكثر فعالية لأموال الشركاء:

485- يهدف العمل في هذا المجال إلى نظم فعالة للتخطيط وإعداد الميزانية والمحاسبة، وكذلك حوار فعال مع الشركاء الخارجيين كسبيل لضمان التدفق السلس للموارد لدعم برامج المفوضية. وفي هذا الصدد، يتم دعم الإدارات بفعالية من قبل المخططين في استحداث برامج وخطط لاستخدام صناديق الشركاء. تمت إعادة صياغة مديرية التخطيط الإستراتيجي لتنسيق إدارة صناديق الشركاء بطريقة أفضل. تم تعزيز قسم تعبئة الموارد لتلك المديرية وتعيين موظفي المكاتب لتسيير مختلف صناديق الشركاء. تم إنشاء قسم صندوق الشركاء في إدارة البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة والذي ينسق مع موظفي مكاتب تعبئة الموارد. وتحسنت وفقاً لذلك المساءلة وإعداد التقارير عن صناديق الشركاء بصورة كبيرة.

ج) إدارة صناديق السلم والأمن:

486- باعتبار التحديات الخاصة في إدارة صناديق السلم بخصوص تعقيد العمليات وحجم الأموال المعنية، تم استحداث مبادئ توجيهية مالية وإدارية لعمليات حفظ السلام (مثل الأميسوم) ومكتب الاتصال وتشغيلها. أخذت هذه الكتيبات في الحسبان الدروس المستفادة في تنفيذ عمليات سابقة مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. قلل هذا بصورة ملحوظة المخاطر المالية التي تمت مواجهتها سابقاً في استخدام صناديق الشركاء في هذا القطاع.

د) العمل نحو اتفاقات المساهمة:

487- تقوم المفوضية، من أجل إنجاز تكليفها المتوسع، بتعبئة موارد الشركاء لتكميل تلك المقدمة من قبل الدول الأعضاء. إن النجاح في إدارة هذه الموارد مشروط بتوفر النظم الإدارية والمالية التي تفي بالمعايير الدولية المقبولة عموماً. وتحرص المفوضية من جانبها على ضمان تلقي صناديق الشركاء وفقاً لمبادئ إعلان باريس بما في ذلك خصوصاً مبدأ الفعالية من خلال ملكية البرامج وقابلية التنبؤ بالتمويل. أثمرت المشاورات مع الشركاء في هذا الصدد في إنشاء اتفاق التمويل المشترك والذي يُعتبر عدد من الشركاء أطرافاً موقعة فيه.

هـ) البرمجة القائمة على النتائج وإعداد الميزانية:

488- تم اعتماد ميزانية 2012 في 12 ديسمبر 2011 خلال جلسة استثنائية للمجلس التنفيذي. ويعتبر اعتماد الميزانية في هذا الوقت، قبل بداية السنة المالية، أمراً ملحوظاً وتاريخياً في أنه شكل خطوة مهمة في إصلاح دورة التخطيط وإعداد الميزانية في الاتحاد. إن اعتماد الميزانية في هذا الوقت من شأنه أن يوفر الانطلاق الذي تعتبر الحاجة إليه ماسة لجمع وتعزيز الموارد وإنشاء خطط عمل الإدارات والأفراد اللازمة لتنفيذ الميزانية في حينها وبفعالية. لهذه الأسباب وغيرها، يُنوى تقديم الميزانيات السنوية اللاحقة للاتحاد خلال قمة يونيو السابقة للسنة المالية المحددة لاعتمادها. إن الميزانية التي سبق تقديمها واعتمادها من قبل الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي نفسه شكلت نقلة نوعية رئيسية من حيث عملية الميزانية وجودتها

والمحتوى الفني لوثيقة الميزانية. تم إعداد ميزانية 2012 من خلال عملية شاملة مكثفة شملت جميع الإدارات. كان هناك تحول من إعداد ميزانية قائم على الأنشطة إلى إعداد ميزانية قائم على النتائج رابطاً الأهداف بالنتائج. وقد هذا أدى إلى تركيز أكبر للموارد وشفافية وفعالية أكبر. إن عملية استعراض الميزانية التي قامت بها لجنة الممثلين الدائمين ولجانه الفرعية للبرامج والمؤتمرات، وإعداد الميزانية والشؤون الإدارية والمالية منقطعة النظير من حيث الوقت المستغرق والدقة والاستجواب من منظور تحقيق النتائج والأثر.

489- سيستمر توجيه الجهود نحو الجودة والمحتوى وعرض الميزانية. ويجري استحداث مقترحات للتحرك نحو إعداد الميزانية المتعددة السنوات. وإلى جانب تقليل زمن العاملين والتكاليف العرضية المصاحبة، فإن إعداد الميزانية المتعددة السنوات من شأنه أن يضمن تنبؤاً أكبر في توفر الموارد واستخدام الخطط الاستراتيجية البعيدة والمتوسطة المدى وتحسين تنفيذها من بين جملة أمور أخرى.

3. <u>الخدمات الإدارية الأخرى:</u>

أ) المشتريات:

490- ظل التركيز في تحسين خدمات المشتريات منصباً على تمكين العاملين ليصبحوا أكثر إنتاجاً في عملهم، من خلال تقديم خدمات الزبائن الجيدة والابتكارية، وضمان استخدام أموال المفوضية المحدودة بصورة اقتصادية لصالح المعتمدة والمنشودة. أصبح هذا ممكناً من خلال تنفيذ خطة الشراء السنوية. كان هناك أيضاً تحسن في التعاون وروح العمل الجماعي بين العاملين للمحافظة على التآزر وضمان تناغم أنشطة الشراء مع القواعد والنظم المالية وإجراءات الشراء المعتمدة. تم تقليل دورة الشراء بصورة ملحوظة.

ب) تنمية العقارات وصيانتها:

491- بالإضافة إلى إدارة المرافق الموجودة، تم تقديم الدعم الفني ودعم الاتصال للعمليات المعتمدة والإشرافية المتعلقة بتصميم وبناء المشاريع الرئيسية الجارية للمفوضية.

1. مجمع مؤتمرات ومكاتب الاتحاد الأفريقي:

492- اكتمل 95% من المشروع العام ويجري القيام بالترتيبات لافتتاح المجمع وعقد قمة يناير 2012 للمؤتمر في المرفق الجديد. سيتم البدء في تخصيص المكاتب والانتقال إلى المجمع الجديد بعد بدء تشغيله وافتتاحه من قبل المؤتمر.

2. مبنى السلم والأمن للاتحاد الأفريقي:

493- اكتملت جميع أعمال التصميم الأولية ووثائق العقود بنجاح. تم البدء في عمل البناء. ومن المتوقع أن يكتمل المبنى في أوائل 2013.

3. مشروع القرية الأفريقية والمباني السكنية لنائب رئيس المفوضية والمفوضين:

494- بعد الحصول على منحة أرض مساحتها 215000 م2 من الحكومة الإثيوبية، تم تأمين جميع قطع الأراضي واكتمل عمل السور المؤقت. تم إطلاق منافسة التصميم لدعوة المشاركين من جميع أنحاء القارة الأفريقية وتم اختيار فائزين للقيام بالرسومات المفصلة للبناء. وبناء على التصاميم المختارة، يتم البدء في إعداد رسومات عمل مفصلة في أوائل 2012.

4. أعمال التجديد والتطوير:

495- تم البدء في أعمال الصيانة المختلفة وتعديل فضاء المكتب وتغييره بغية تحسين المرافق الحالية. تم القيام بأعمال الصيانة بناء على الطلب لضمان الإمداد الطبيعي لجميع الخدمات. تمت معالجة تقديم خدمات جميع النظم الإلكتروميكانيكية بصورة لائقة. تم القيام بتقديم خدمات التنظيف والحجابة بما في ذلك التخلص من القمامة، وتحسين الحدائق وصيانتها خلال الفترة. تم إكمال أعمال التطوير للطابق الثالث للمبنى (ج) بمقر المفوضية. تم القيام أيضاً بتطوير نظم الهواتف الحالية وغيرها من أعمال الصيانة المختلفة.

ج) إدارة المعلومات والتكنولوجيا:

496- ركز تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقديم حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات العالية الجودة والابتكارية والمتمحورة على المستخدم والفعالة من حيث التكلفة والتي من شأنها أن تمكن العاملين من أن يصبحوا أكثر إنتاجاً في

نشاطهم اليومي، بصرف النظر عن مواقعهم الجغرافية. وترى المفوضية استخدام مرافق وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها وسائل لتوفير الوقت والمال وكذلك زيادة الإنتاجية وعمليات الإدارة والرصد. وعليه، ستساهم المفوضية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر جميع المكاتب وتشجعها وتدفع بها.

497- شملت النتائج الرئيسية ما يلي:-

- التشغيل الآلي للمالية والموارد البشرية وخدمات إدارة المخزونات من خلال تطبيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (ساب) والذي أدى إلى تحسين إدارة ورصد تدفق العمل بدرجة كبيرة. تطبيقات مستحدثة داخلياً لمختلف الإدارات لتحسين الأنشطة التشغيلية في تيسير تدفق العمل لتقديم خدمات فعالة وسريعة؛
- بناء مركز بيانات يوفر بنية تحتية شبكية أوثق وأكثر أمناً بتسديد الحد الأدنى من الدفع المقدم والوفرة العالية للخدمات، وشبكة موسعة أكثر يسراً في المنال للعاملين في المكتب وعند تجوالهم وزيارة الضيوف للمفوضية؛
- تتصل جميع المكاتب الإقليمية والتمثيلية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي عبر شبكة الأقمار الصناعية الخاصة والتي مكنت من توسيع الخدمات المقدمة بالمقر إلى هذه المكاتب. وهذه تشمل تطبيقات مشتركة (ساب، البريد الإلكتروني إلخ.)، والاتصال الصوتي (خطوط الهواتف الداخلية) والتداول بالفيديو؛
- تم تحسين مستوى الأمن لحماية المعلومات في شبكة المفوضية من المتطفلين الداخليين والخارجيين المحتملين؛
- تم استحداث خارطة طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنوات الخمس التالية لاستيعاب الاحتياجات المستقبلية للمنظمة ومسايرة المتطلبات المتزايدة باطراد والتكنولوجيات المستجدة.

د) الأمن والسلامة:

498- واصلت خدمة الأمن والسلامة في اتخاذ خطوات لتحسين حماية مباني المفوضية وممتلكاتها وكذلك العاملين ومعاليهم في منازلهم. تم إعمال نظام المراقبين وتشغيله. خط

التيليفون مفتوح للعاملين لاستخدامه في جميع الأوقات. تم تخصيص موقع منازل كبار مسؤولي المفوضية لأغراض الطوارئ. تم تعيين موظفي الأمن في مباني المكاتب المتنقلة التي استأجرتها المفوضية من أجل توفير غطاء أمني مماثل مقدم للعاملين بالمقر. يجري إصدار تحديث شهري لجميع العاملين لإبقائهم على علم بالوضع الأمني الحالي داخل وحول أديس أبابا. تم استحداث إجراءات شهادة خلو طرف بالتعاون مع مكتب الطب الشرعي والتحقيق في الجرائم للشرطة الاتحادية، للعاملين الذين يستأجرون العاملين الخاصين في منازلهم.

هـ) الخدمات الإدارية الأخرى:

1. *إدارة السجلات:*

499- تم إطلاق مشروع حوسبة نظام السجلات بأسره. وبموجب هذا المشروع، سيتم جعل نظام إدارة سجلات المفوضية الورقي والذي يدار يدوياً حالياً، آلياً وستكون جميع السجلات من حين استحداثها إلى أرشفتها في شكل إلكتروني. تم إعداد سياسات إدارة السجلات بما في ذلك دليل الاحتفاظ. يجري شراء معدات مثل الخوادم وأدوات التخزين والماسحات الضوئية الرقمية اللازمة لأرقمة السجلات الورقية. ومن المتوقع أن يتم البدء في نظام إدارة السجلات الإلكترونية للاتحاد الأفريقي في بعض الإدارات المختارة بحلول الربع الأول من 2012. ثم يمتد ليشمل إدارات أخرى ومكاتب إقليمية وتمثيلية. سيتلقى العاملون، سواء بالمقر أو المكاتب الإقليمية/التمثيلية التدريب اللازم في استخدام النظام الجديد والذي يراد منه جعل إدارة سجلات الاتحاد الأفريقي كفؤاً وموافقة للمعايير الدولية.

2. *برنامج التحسين المستمر:*

500- بدأ هذا البرنامج في 2009 ويتمثل هدفه في التخلص من النفايات، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق التحسين المستدام المستمر في الأنشطة والعمليات المستهدفة للمفوضية. ظل التركيز منصباً على تقليل النفايات لتحقيق الكفاءة التشغيلية والامتياز التنظيمي من خلال تحسين مكان العمل الطبيعي؛ وتحسين العملية؛ وتحسين السياسة؛ ومشاركة الشعب. اكتملت المرحلة الأولى من البرنامج والتي بدأت في 2009. ظل التركيز في هذه المرحلة منصباً على إدارات المفوضية الأربع الرئيسية المقدمة للخدمات وتحديداً، الشؤون الإدارية

وتنمية الموارد البشرية؛ والبرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة؛ وخدمات المؤتمرات؛ والخدمات الطبية. ستقوم المرحلة الثانية للبرنامج بتنفيذ عدد من التوصيات الخاصة بتحسين العملية من المرحلة الأولى وتوسيع البرنامج إلى جميع الإدارات والمكاتب الأخرى للمفوضية بما في ذلك المكاتب الميدانية.

4. <u>إدارة المؤتمرات والمطبوعات:</u>

أ) تحسين أدوات وأساليب العمل:

501- شرعت المفوضية، خلال السنوات القليلة الماضية، في برنامج طموح لتحديث أدوات وأساليب عمل خدمات المؤتمرات. ساعد إدخال نظام تدفق العمل واستخدام أدوات الترجمة بمعونة الحاسوب في الإسراع بالترجمة وتحسين فعاليتها وجودتها. وهناك تحسن في التنسيق في تخطيط الاجتماع وإدارة الأحداث. وقد قلل إدخال الأقراص المدمجة من استخدام الأوراق وساهم في حفظ البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن إنشاء الصفحة الشبكية القائمة على خوادم الحواسيب جميع مستخدمي وثائق المؤتمرات من استرجاع وثائق العمل بسهولة وجميع مقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي. أما بخصوص نظم الترجمة الفورية، تم تركيب تسجيل صوتي رقمي ذي قدرة تصل إلى ثماني قنوات للترجمة الفورية. يعمل نظام التسجيل الحديث هذا بطريقة مترابطة شبكياً ويمكّن المفوضية من تسجيل مداولات الاجتماع وإنشاء نظام أرشيف صوتي رقمي. تم إدخال سياسات جديدة أيضاً. تم إعداد مبادئ توجيهية بشأن إدارة الوثائق. يجري جمع بنك مصطلحات الاتحاد الأفريقي من أجل توحيد جميع الوثائق.

ب) تعيين العاملين المستقلين:

502- تم فتح صفحة شبكية للمرشحين المرتقبين، لضمان مزيد من الشفافية في تعيين المستقلين وتوسيع قاعدة بياناتها للمستقلين. يتم تحديث قاعدة البيانات بصورة منتظمة بناءً على التقييم والمدخلات الجديدة. ومن جانب آخر ومن أجل ضمان تخفيض تكاليف الاجتماع والتمكن من تقديم العاملين خلال فترة وجيزة، تم استحداث سياسة لتمكين تعيين العاملين على أساس شهري وتناوبي. أنشأت المفوضية مؤخراً فريق عمل يتمثل اختصاصه في التوصل إلى توصيات لتحسين إدارة العاملين المستقلين.

ج) تدريب العاملين والتعلم المتبادل بين الأقران:

503- ظل بناء القدرات من خلال تحديث أساليب العمل اتجاهاً رئيسياً. تم تقديم التدريب للعاملين في مجالات اختصاصهم، وتحسن أداؤهم، وتفاعلوا وتبادلوا التجارب حول أفضل الممارسات مع أقرانهم ونظرائهم من سائر المنظمات الدولية.

5. <u>الخدمات الطبية:</u>

504- قام المركز الطبي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بمشاريع تطوير رئيسية ترمي إلى تحسين فعالية خدمات الرعاية الطبية لعاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الاتحاد الأفريقي. شملت التحسينات الرئيسية تركيب جهاز جديد للتصوير الصوتي والأسنان والتي تعمل الآن. المعمل مجهز جيداً الآن وقادر على تحليل 97% من الفحوصات المختبرية الأساسية. تم تركيب جهاز تطبيب عن بعد وبدأ يعمل. تم البدء في مشاورات التطبيب عن بعد. تم تركيب نظام السجلات الطبية الإلكترونية وهو الآن في مرحلة إكماله. تم تحسين إدارة النفايات الناتجة من المستشفى بتركيب جهاز حرق بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا. ظل هناك تدريب مستمر لتحسين المهارات لعاملي المركز. ظل إبقاء إمداد الأدوية بمستويات كافية بفضل التخطيط المستقبلي الكافي وتحسين إجراءات الشراء. وتقدم حالياً خدمة 24 ساعة بالمركز.

6. <u>إقامة الشراكات:</u>

أ) مكتب دعم الأمانة المشتركة:

505- شددت كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية على أهمية التعاون بين المؤسسات الثلاث من أجل تقديم أقصى دعم للجهود الإنمائية في القارة. ومن أجل تعميق شراكتها، قرر الرؤساء التنفيذيون لمفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز الأمانة المشتركة، بإنشاء مكتب مشترك لدعم الأمانة لتنسيق عملها والإشراف على تنفيذ مقرراتها. تقوم الأمانة المشتركة بتحسين تقاسم المعرفة وتعزيز روابط مؤسسية وبرنامجية أقوى بين الإدارات والأقسام في المؤسسات الثلاث لصالح أفريقيا.

ب) حوار الشركاء الإستراتيجيين:

506- تم إدخال حوار الشركاء الإستراتيجيين في ديسمبر 2009 كمنتدى سنوي لجمع المؤسسات الأفريقية وشركاء أفريقيا الإستراتيجيين لمناقشة مسائل تتصل بدور أفريقيا المتنامي في المسائل العالمية. وشكل أيضاً حدثاً هاماً في التحول النموذجي في العلاقات بين أفريقيا وشركائها الدوليين من علاقات المانح–المتلقي التقليدية إلى مشاركة ذات منفعة متبادلة بين أفريقيا والمؤسسات الأفريقية من جانب، ومجتمع الشركاء الدوليين من جانب آخر كشركاء متعاونين حول مسائل رئيسية ذات اهتمام عالمي.

ج) تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات للأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي:

507- يجدر بالذكر أن المجلس التنفيذي أحاط علماً للمرة الأولى، خلال دورته الماضية، بالتقرير الذي قدمته المفوضية عن تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات للأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي. ففي حين يدرك المجلس المساهمة التي يمكن أن يقدمها برنامج العشر سنوات لبناء القدرات للأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي في تحسين قدرات الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بتفويضه ، رحب بالجهود التي يجري القيام بها لإعداد برنامج عمل بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بناء على طلب الدورة الحادية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي المنعقدة في نوفمبر 2010. وبناء عليه، طلب المجلس من المفوضية تقديم تقرير بصورة منتظمة عن تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات للأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي، بالتركيز على النتائج والأهداف الملموسة الممكنة التحقيق.

508- وكأولى خطوة هامة نحو إعداد برنامج عمل بناء القدرات المذكور أعلاه، تم تنظيم خلوة بناء على طلب المفوضية وتحت رعاية الأمانة المشتركة لآلية التنسيق الإقليمي. حضر ممثلو معظم إدارات وأقسام المفوضية، وممثلون من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من جانب، وممثلو منظومة الأمم المتحدة، من جانب آخر. يتمثل هدف الخلوة في تعريف المشاركين بالمسائل المتعلقة بإعداد مثل ذلك البرنامج،

ومن ثم وضع أساس لإعداده الفعلي من خلال عملية تشاركية بين فريق الخبراء الاستشاريين [العمل معاً تحت مظلة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة] مع مدراء برامج إدارات المفوضية، بخصوص احتياجاتها لبناء القدرات.

509- تم القيام بممارسة تقييم احتياجات الإدارات المذكورة والتي اتُبعت آنذاك وفقاً لملكية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء القدرات للأمم المتحدة–الاتحاد الأفريقي، ومن ثم كان مستنداً بصورة عامة إلى الخطة الإستراتيجية، وكذلك خطط عمل الإدارات والأولويات. كان هذا قطيعة مع الماضي، موفراً فرصة للمفوضية نفسها كما فعلت لتحديد احتياجاتها لبناء القدرات. ومن نتائج ممارسة تقييم الاحتياجات التقرير الذي يتوقع أن يشكل محوراً لبرنامج دعم تعتزم الأمم المتحدة إنشاءه لجهود بناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

510- قامت الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي ، المنعقدة في أديس أبابا في نوفمبر 2011، بإجازة التقرير وطلبت من وكالات منظومة الأمم المتحدة المصنفة في مجموعات، إدراج نتائج تقييم الاحتياجات بصورة كاملة في خطط عملها، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي. كررت آلية التنسيق الإقليمي أيضاً تأكيدها أن برنامج العمل يجب أن يشمل جميع أعضاء أسرة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وأجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ وأن هذه المرحلة الثانية لممارسة تقدير الاحتياجات يجب أن تكتمل بحلول نوفمبر 2012.

7. <u>التنسيق المشترك بين الإدارات:</u>

511- تابع مكتب الأمين العام للمفوضية أنشطته بصفته جهة التنسيق للمفوضية في أداء مسؤولياتها باعتبارها أمانة الاتحاد. ويجدر بالذكر أن المكتب:

1. يعمل بمثابة أمانة لاجتماعات أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي، ولاسيما لجنة الممثلين الدائمين، والمجلس التنفيذي والمؤتمر بإعداد مشاريع جدول الأعمال، وتنسيق

تقديم وثائق ذات صلة من قبل الإدارات المختصة، وإعداد تقارير لاجتماعات هذه الأجهزة؛

2. يساعد قيادةَ المفوضية والأجهزة المذكورة في التخطيط وعقد اجتماعات كل منها بنجاح؛
3. يوفر جميع المعلومات اللازمة كنقطة دخول إلى الدول الأعضاء، وبقية أجهزة الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وشركاء الاتحاد الأفريقي؛
4. يساعد رئيسَ المفوضية في رصد وضمان تنفيذ مقررات أجهزة سياسة الاتحاد؛
5. يقدم مشورة فنية لجميع هياكل المفوضية حول كيفية إعداد وثائق العمل ومشروع المقررات والتوصيات بغية ضمان جودة الوثائق وتماسكها وفقاً للمعايير الموضوعة وبطريقة موجهة نحو النتائج والإجراء؛
6. يخدم بمثابة ذاكرة مؤسسية للمفوضية وسائر أجهزة الاتحاد الأفريقية.

512- قام مكتب الأمين العام للمفوضية، اضطلاعاً منه بتلك المسؤوليات، بتيسير الوصول إلى جميع المقررات والوثائق الإستراتيجية لجميع المستخدمين، ويقوم في كل فصل بطبع مجلة رسمية للاتحاد تضم جميع المقررات من جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي وضمان انتشارها الواسع وسط الدول الأعضاء، وأجهزة الاتحاد الأفريقي وسائر أصحاب المصلحة.

513- واصل مكتب الأمين العام للمفوضية تقديم دعمه للاجتماع الأسبوعي للمفوضية والذي يمكن قيادة المفوضية من تنسيق ومواءمة الجهود التي تقوم بتعبئتها جميع الإدارات والمكاتب لأداء تكاليفها بطريقة متماسكة ومنظمة. قامت المفوضية، اعتباراً من أبريل 2008، بعقد أكثر من 155 اجتماعاً وفرت توجيهاً سياسياً واستراتيجياً لجميع هياكلها. تم نشر هذه المبادئ التوجيهية بصورة واسعة على أساس أسبوعي لجميع العاملين بالمقر والمكاتب الإقليمية/التمثيلية والميدانية من خلال بيانات رسمية حول مختلف المقررات التي تصدرها المفوضية وإجراءات المتابعة المطلوبة من قبل الجميع في هذا الصدد.

514- قام المكتب بتيسير اجتماعات منتظمة فيما بين إدارات المفوضية حيث يتم تناول قضايا ذات صلة لضمان نُهج مشتركة نحو قضايا فنية من قبيل التحضير والخدمة لاجتماعات أجهزة السياسة والمبادئ التوجيهية والمعايير المتبعة في تسليم الوثائق الرسمية، إلخ.

515- يشرف على التخطيط والتنظيم والخدمة لجميع أهم مؤتمرات واجتماعات الاتحاد الأفريقي وكذلك تعبئة مساهمات جميع الإدارات ومقدمي الخدمات ذوي الصلة؛ بالإضافة إلى إرساء روابط أفقية للتنسيق السلس للأنشطة وتنفيذ المقررات في حينها؛

516- على الرغم من قيام هذا المكتب ببعض الجهود في الماضي القريب، فإنه لا يزال يواجه نقصاً حاداً في عدد العاملين وهو بحاجة إلى دعمه بهيكل كاف ودعم مالي متناسب للاضطلاع بتفويضه بفعالية. تم تقديم مقترحات للجنة الفرعية لإصلاح الهياكل في هذا الصدد، ولكن لم يتسن منحها بطريقة ملموسة بسبب القيود المالية. وهناك الآن حاجة ماسة إلى إنشاء قسم ثان يعالج مسائل التنسيق الداخلي، بالإضافة إلى القسم الحالي الذي يتناول العلاقات مع الدول الأعضاء، وأجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي (لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية، والمجلس التنفيذي والمؤتمر)، وسائر الأجهزة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء.

8. <u>التخطيط الإستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم والتعاون الدولي وتعبئة الموارد:</u>

أ) التخطيط والرصد والتقييم:

1. <u>إعادة تصميم وتطوير الآلية الأفريقية للرصد والتقييم وتقديم التقرير:</u>

517- استلزم التحول من التخطيط وإعداد الميزانية القائم على الأنشطة إلى التخطيط الموجه نحو النتائج من قبل إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي في 2009، إعادةَ تصميم الآلية الأفريقية للرصد والتقييم وتقديم التقرير وبالتالي إعادة تطويرها. تعتبر الآلية الأفريقية للرصد والتقييم وتقديم التقرير أداة حاسوبية للرصد والتقييم وإعداد التقرير، والتي تستخدم لتحميل مقترحات المشاريع ومتابعة تنفيذها. استُحدثت الآلية داخلياً ولا تتطلب رخصة لتشغيلها. ظلت النسخة الأولى من الآلية الأفريقية للرصد والتقييم وتقديم التقرير قيد التشغيل اعتباراً من مارس 2009. سيتم تدريب مستخدمين محددين الآلية الأفريقية للرصد والتقييم وتقديم التقرير على تطبيقها اعتباراً من يناير 2012.

2. ورش عمل تدريبية حول التخطيط وإعداد الميزانية والرصد والتقييم لمفوضية الاتحاد الأفريقي:

518- قامت المفوضية، سعياً منها إلى استيعاب النهج القائم على النتائج نحو التخطيط وإعداد الميزانية وإعداد التقرير، بسلسلة من الدورات التدريبية مع عاملين من المقر والمكاتب الإقليمية/التمثيلية والفنية، وكذلك من أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى. تمثل الهدف في تمكينهم من تعديل المتطلبات للإدارة القائمة على النتائج، والملكية والمساءلة الأكبر.

519- على الرغم من تحقيق النتائج السالفة الذكر، لا تزال هناك تحديات مثل:

- رداءة تقارير الرصد والتقييم الصادرة عن الإدارات؛
- التخطيط المفرط للمشاريع من قبل الإدارات مما ينتج عنه تدنى معدلات تنفيذ الميزانية من قبل الإدارات؛
- عدم تقديم التقارير من قبل الإدارات والشُعب.

520- تُتوخى التدابير التالية، للتغلب على تلك التحديات:

1) تستحدث إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي آلية لضمان تقديم التقارير في حينها من قبل جميع إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمكاتب الإقليمية، بما في ذلك خيار ربط الإفراج عن الأموال المعتمدة بتقديم تقارير الرصد والتقييم.
2) الإسراع ببدء الإدارة القائمة على النتائج داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي. إن بدء الإدارة القائمة على النتائج من شأنه أن يساعد في تكوين فهم مشترك للمفاهيم الرئيسية لتنفيذ البرامج والمشاريع مثل الأهداف والمدخلات والمخرجات والغايات والنتائج إلخ.
3) تعزيز قدرات المكاتب التمثيلية/الإقليمية في مجالات إدارة البرامج
4) تدريب مستمر لعاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي بالمقر والمكاتب الإقليمية

ب) إدارة المعرفة:

521- قامت المفوضية، سعياً منها لتحسين إدارة المعرفة (والتي تشمل وحدة المكتبة والأرشيف)، بإنشاء وتركيب بوابة شبكية من شأنها أن تحول المفوضية تدريجياً إلى منظمة مولدة للمعرفة. وتعمل البوابة بالكامل حالياً وتم تقديم تدريب مناسب من خلال عقد دورات مختلفة

ذات صلة للعاملين في جميع المكاتب التمثيلية والإقليمية. اكتمل نظام إدارة المعرفة وهو جاهز للاستخدام داخل المقر والمكاتب الخارجية. وهناك حاجة إلى دعم مالي إضافي لتيسير إدارة هذه الأنشطة.

522- حصلت مكتبة مفوضية الاتحاد الأفريقي على 1000 مجلد من الكتب تتجاوز قيمتها 32،000,00 دولار أمريكي، واشتركت في 150 مجلة بتكلفة إجمالية قدرها 65،000,00 دولار أمريكي. الكتب التي تم شراؤها والمجلات التي تم الاشتراك فيها هي على أساس الطلبات المستلمة من العاملين وهي بأشكال مختلفة، مثل الكتب والمجلات المطبوعة، والأقراص الحاسوبية المدمجة، وشكل الوثيقة المحمولة إلخ. تم توقيع اتفاق شراكة مع مكتبة جامعة جنوب أفريقيا لتقاسم الموارد والخدمات. ويجدر بالذكر أن المكتبة خدمت أكثر من 5000 مستخدم من مستخدمي المكتبة المسجلين. وبالإضافة إلى ذلك، تمت معالجة أكثر من 2000 من سجلات المكتبة.

523- تمت استضافة قاعدة بيانات المكتبة في الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الوصول من أي جزء من العالم. والمكتبة أيضاً في عملية شراء معدات مختلفة مطلوبة للمكتبة الحالية والمكتبة الجديدة في المبنى الجديد.

ج) تحليل السياسات والبحوث:

524- شرعت المفوضية، وفقاً لتكليفها من تقديم خدمات عالية الجودة للتحليل والبحوث لدعم التفكير الإستراتيجي العام وعملية التخطيط، في ممارسة إنشاء قاعدة بيانات مراكز التفوق الأفريقية في مجال البحوث السياسية وتحليلها وصياغتها بغية إقامة وتعزيز روابط بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز المرموقة في أفريقيا. وهذا من شأنه أن يحسن التفاعل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وشبكات البحث لمسايرة برامج البحث وتصميم وتنفيذ برنامج مركز بحث وتحليل السياسة. وفي هذا الصدد، استأجرت المفوضية خبيراً استشارياً لتصميم استراتيجية لتحليل السياسة والبحث والتي من شأنها أن توجه خدمة البحوث بالمفوضية.

د) التعاون الدولي وتعبئة الموارد:

525- يتمثل الإنجاز الأكبر في تعزيز صناديق الشركاء الثنائية (وتحديداً إدارة التنمية الدولية، السويد، الدانمارك، هولندا، إسبانيا، النورويج والوكالة الألمانية للتعاون التقني) تحت صندوق مجموعة واحد يدعى صندوق الشركاء المشترك. وقع الشركاء المتعاونون مع المفوضية تحت هذه الطريقة إطار مساءلة متبادلة على النحو المتفاوض عليه بين جميع الأطراف المعنية فيما يتصل باتفاقي برمجة مشتركين لعام 2011. لا يزال التعاون مع سائر المانحين الرئيسيين، أي، الاتحاد الأوروبي، والصندوق الأفريقي لبناء القدرات تحت اتفاقات فردية محددة مشتركة.

526- سهّل تعزيز صناديق الشركاء هذه إدارة الأزمات بدرجة كبيرة على الرغم من أنه لا تزال مواجهة بعض الصعوبات القليلة قائمة. ستتم متابعة الجهود في هذا المجال لتعزيز هذه الأطر/الطرائق التعاونية بحيث يتسنى تيسير الإدارة اليومية للبرامج.

9. <u>أنشطة المراجعة المالية:</u>

527- يتمثل دور المراجعة الداخلية في توفير ضمان وخدمات استشارية – أساساً – لإدارة المفوضية. يدعم المكتب أيضاً الإدارة العليا في الأداء الفعال لمسؤولياتها بإمدادها بالتحليلات والتقييم والاستشارة والتوصيات حول الأنشطة المستعرضة.

528- بناء على المادة 70 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، يكلف مكتب المراجعة الداخلية بإجراء استعراض معاملات/أنشطة المفوضية من أجل تحديد ما إذا كانت وفقاً للنظم واللوائح المالية، ومقررات أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي والتعليمات الإدارية الأخرى التي تصدر من حين لآخر.

529- يجدر بالذكر أيضاً أن تكليف مكتب المراجعة الداخلية توسع ليشمل مراجعة حسابات أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى بناءً على مقرر المجلس التنفيذي ((EX.CL/DEC.455(XIV) الصادر في يناير 2009.

530- قام مكتب المراجعة الداخلية، خلال السنوات من 2008 حتى 2011، بمشاريع مراجعة مختلفة تتعلق بالماليات، والامتثال، والمراجعة التشغيلية/مراجعة الأداء، ومراجعة تكنولوجيا

المعلومات، والتحقيقات. قدم المكتب أيضاً خدمات استشارية بناء على طلب الإدارة حول تحسين نظم المراقبة الداخلية وتطبيق أفضل الممارسات.

531- قام مكتب المراجعة الداخلية، خلال السنوات من 2008 إلى 2011، بالتخطيط وحصل على موافقة لإجراء 149 مشروع مراجعة، وأكمل 126 منها، والتي كانت 36 منها طلبات مقدمة من الإدارة خارج خطة المراجعة السنوية المعتمدة. ويوضح الجدول أدناه الإنجازات السنوية لمكتب المراجعة الداخلية لمشاريع المراجعة المخططة وغير المخططة.

	السنة 2008		السنة 2009		السنة 2010		السنة 2011	
	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز (يناير–نوفمبر)
مشاريع المراجعة	45	22	33	19	35	28	36	21
نسبة التنفيذ	49%		54%		80%		58%	
المراجعات غير المخططة التي تمت	13		7		9		7 (حتى نوفمبر 2011)	

532- بناءً على ممارسات المراجعة التي تم القيام بها خلال الفترة (2008 إلى 2011)، ظلت عمليات المفوضية وأنشطتها في تحسن مع مواصلة الإدارة تحسين المراقبات الداخلية للإدارة المالية بما في ذلك إدارة صناديق الشركاء. تشمل بعض هذه التحسنات ما يلي:

1) كان إنشاء لجنة استعراض وتنفيذ المراجعة وفريق عملها من قبل الإدارة خطوة مشجعة لمتابعة تنفيذ توصيات المراجعة؛
2) التزام الإدارة بالتصرف بشأن حالات الغش؛
3) اعتمدت الإدارة جميع تقارير المراجعة الداخلية.

533- نتجت هذه الإجراءات عن تحسين أنشطة المراقبة الداخلية بالمقر والأجهزة والمكاتب التمثيلية والإقليمية وكذلك البعثات الميدانية.

534- تمكن مكتب المراجعة الداخلية أيضاً من تنفيذ نظامي برامجيات المراجعة (2)، بدعم من الإدارة. يعتبر نظام معلومات المراجعة الذي يستمد بيانات من وحدات برنامج ساب ونظام إدارة المراجعة، بمثابة أداة لعمليات المراجعة، بما في ذلك إعداد خطط المراجعة السنوية.

535- تم عقد ورشة عمل بناء قدرات الإدارة العليا حول إدارة المخاطر والحكم الرشيد وحضرها مسؤولون في المناصب العليا وهيئة مكتب اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية للجنة الممثلين الدائمين. توصلت الورشة إلى توصيات تؤدي إلى إنشاء فرق عمل للعمل على إنشاء وظيفة إدارة المخاطر في المفوضية وكذلك النظر إلى بعض جوانب ممارسات الحكم الرشيد. وهذا من شأنه أن يحسن عمليات المفوضية، حيث إن إدارة المخاطر والحكم الرشيد تعتبر عناصر لإطار المراقبة في منظمة ما.

536- من أهم التحديات التي تتم معالجتها، سيتم التركيز على الجوانب التالية:

أ. **مشروع ميثاق المراجعة الداخلية** – تقوم المفوضية بعملية استكمال هذه الوثيقة الهامة والتي ستقدم لاعتمادها من قبل أجهزة السياسة المختصة، بحسب التوصيات ذات الصلة لمجلس المراجعين الخارجين للاتحاد الأفريقي وسائر المراجعين تحت الشركاء، حيث يتسنى الامتثال للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

ب. **الوظيفة الرسمية لإدارة المخاطر**– ظل مكتب المراجعة الداخلية يقوم بإعداد خطة عمله السنوية ويجري المراجعات بناء على تقديرات مخاطر فرادى مشاريع المراجعة. يتم بحث إنشاء فريق عمل لتوجيه تنفيذ نظام إدارة المخاطر.

ج. **تنفيذ توصيات المراجعة** – قامت لجنة استعراض وتنفيذ المراجعة التي أنشأتها الإدارة حتى الآن بمعالجة معظم توصيات المراجعة، وخصوصاً تلك المختصة بأعمال الغش. سيتم تكثيف الجهود لضمان التنفيذ الفعال لجميع التوصيات.

د. **التأخر في تلقي الاستجابات الإدارية** – ظل مكتب المراجعة الداخلية يعاني من تحديات الحصول على استجابات الإدارة في غضون فترة 15 يوماً

المطلوبة عند إصدار مشروع التقارير. سيتم بذل جهود لضمان استجابات من جميع الخدمات المعنية في حينها.

خامساً. الخاتمة:

537- يستعرض هذا التقرير بصفة شاملة الأنشطة التي قامت بها المفوضية منذ قمة ملابو في يوليو 2011 ، باعتباره التقرير الأخير لولايتها التي بدأت في 28 أبريل 2008. وتود المفوضية من خلال ذلك أن تقدم لمحة عامة عن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال ولايتها، والتحديات والصعوبات التي واجهتها، وآفاق الاتحاد المستقبلية، والتي كان لها عظيم الشرف والفضل في العمل من أجلها خلال السنوات الأربع الماضية.

538- إنها لمناسبة سعيدة بالنسبة للمفوضية التي أديرها لكي أشيد مرة أخرى وبقوة بجميع قادة الدول الأعضاء الذين منحونا هذا التكريم العظيم لخدمة القارة الأفريقية على رأس الاتحاد الأفريقي. هذا الاتحاد الذي صار يحسب له حسابه أكثر فأكثر في المحافل الدولية. هذا الاتحاد الذي أصبحت وجهات نظره ومواقفه تؤثر بقوة، أكثر فأكثر، على عملية اتخاذ القرار في الشؤون التي تخص أفريقيا والعالم عموماً، ولو أن الأمر يتطلب منا أن نتحلى بعزيمة قوية ونضع نصب عيوننا أن المعركة التي نخوضها لا تزال شاقة أكثر من أي وقت مضى لتغيير بعض العادات الموروثة عن الماضي، حتى تستطيع أفريقيا، قارتنا الأم، أن تقدم حلولاً أفريقية لمشاكل أفريقية، وأن تقول كلمتها في عملية صنع القرار على المستوى العالمي، على غرار جميع مناطق العالم الأخرى. إنها بالفعل معركة من أجل استعادة أفريقيا لعزتها وكرامتها بعيداً عن كل نظرة أفريقية تشاؤمية سلبية، وكذلك الاستفادة، بشكل كامل، من ناحية الطاقات المتعددة والميزات الكبيرة التي تتوفر عليها سواء من حيث الطاقات البشرية والديموغرافية التي توجد لديها أو من حيث الموارد الطبيعية والاستراتيجية الهائلة التي تزخر بها، وكذلك تعزيز

القيم المشتركة المتعلقة بالحكم الديمقراطي الرشيد ، وتضامن وأمن البشر، الذين يتوقف عليهم الوئام في مجتمعاتنا لتعيش في سلام واستقرار من أجل تحقيق تنمية منسجمة. تلكم هي الأهداف الرئيسية الراسخة التي عكفت المفوضية على تحقيقها طوال مدة ولايتها، وذلك بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية من أجل ليس فقط تعميق النقاش وبناء توافق عام حول السلوك الذي ينبغي التمسك به، بل أيضا من أجل العمل بحزم وعزم على انجاز أعمال ملموسة لتحقيق رؤية الاتحاد النبيلة، تدريجياً، من أجل بناء أفريقيا موحدة ومتكاملة ومزدهرة ومتضامنة.

539- ففي مجال تعزيز السلم والأمن عبر القارة، عكفت المفوضية على انجاز أهداف سنة السلم "2010، التي أعلن عنها المؤتمر. فعلى مستوى المفوضية، وبالتعاون مع مجلس السلم والأمن وأطراف أخرى معنية أخرى مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بذلنا كل الجهود لكى يتجسد هذا الإعلان التاريخي بأعمال ميدانية ملموسة، سواء فيما يتعلق بتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في أفريقيا، ومنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، أو دعم البرنامج الحدودي، ومكافحة الإرهاب والآفات الأخرى مثل الاتجار بالبشر والمخدرات، ونزع الأسلحة.

540- كانت سنة 2011 سنة صعبة للغاية لما حملته من تحديات جديدة مثل الثورات والانتفاضات الشعبية في شمال أفريقيا، التي كان يتعين تبني تصورات جديدة لمواجهتها، مع الحرص على أن تتماشى الشرعية الدستورية مع الشرعية الشعبية. وفي هذا الصدد أعرب عن ارتياحي لكون الاتحاد الأفريقي، بالاشتراك مع كافة الدول الأعضاء، وبروح الانسجام والتوافق الواسع، اعتمد عقيدة عملية تأخذ في الاعتبار هذه التطورات، مما سمح بإيجاد حلول ناجعة لمواكبة الدول الأعضاء المعنية بصفة ملاءمة خلال المرحلة الدستورية الديمقراطية الانتقالية. ينبغي الإشارة أيضا إلى الجهود الكبيرة المبذولة من جانب الاتحاد الأفريقي أثناء السنوات الأخيرة، ولاسيما من خلال تعزيز البعثة الأفريقية في الصومال، من

أجل مساندة الشعب الصومالي على استعادة السلم وسيادة القانون في بلده الذي دمرته الحرب منذ ما يزيد عن 20 عاماً. وينبغي أيضا الإشارة ، بصفة خاصة، إلى مشاركة الاتحاد الأفريقي بشكل حاسم في الجهود الرامية إلى استقرار الوضع في منطقة دارفور بالسودان، وإلى تسهيل علاقات حسن الجوار بين السودان وجنوب السودان، بالإضافة إلى تعزيز تواجد الاتحاد الأفريقي في المناطق الأخرى التي تشهد أزمات ونزاعات عبر القارة، كما يشير إلى ذلك التقرير بشكل واسع.

541- في غمار سنة السلم، أعلن المؤتمر أيضاً سنة 2012 سنتاً للقيم المشتركة، وذلك في يناير 2011. وقمنا كذلك بتكثيف جهودنا للحصول على توقيعات الدول الأعضاء على الوثائق ذات الصلة مثل الميثاق الأفريقي للديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة العامة، والميثاق الأفريقي للشبيبة، وميثاق النهضة الثقافية الأفريقية، والإعلان الرسمي حول المساواة بين النساء والرجال، وغيرها من الوثائق ذات الصلة. كما قمنا على الأرض، بأعمال مختلفة لترجمة هذه المبادئ النبيلة إلى واقع مثل المساعدة الانتخابية، ومراقبة الانتخابات وحلقات تدريب الشبان والنساء، وغير ذلك من المبادرات لمرافقة جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ مختلف النصوص والوثائق بالاشتراك مع جميع الفاعلين المحليين.

542- فيما يتعلق بالتكامل والتنمية، يستعرض التقرير الأنشطة المنجزة لتنفيذ المشاريع الرئيسية للاتحاد، في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2009- 2012 التي أعدتها واقترحتها المفوضية على المؤتمر للموافقة عليها بعد ستة شهور من تنصيبها في أبريل 2008 . إننا نعرب عن ارتياحنا لكون عدة مشاريع ملموسة أصبحت في طور الإنجاز مثل إطلاق وانطلاق انشطة الكليات الأولي الثلاث للجامعة الأفريقية، وإطلاق مراكز الدراسات المتقدمة للتدريب المهني، وتبادل البرامج التعليمية والمنح، واستكمال دراسات الجدوى لطرق النقل الرئيسية داكار-

إنجمينا–جيبوتي وجيبوتي– ليبرفيل، وإجراء الدراسات حول مشاريع ترابط السكك الحديدية ومشاريع الطاقة، وغيرها من مشاريع البنية التحتية مثل بناء الجسور، وتنمية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والمبادلات العلمية والتكنولوجية، والحملة من أجل التقليص السريع للوفيات لدى الأم وهي الحملة التي يساهم فيها عدد كبير من الدول الأعضاء، وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومرض السل، والملاريا، والأمراض المعدية الأخرى التي نود تفعيل المرصد الأفريقي للإيدز من أجلها من خلال إدماج الجوانب الأخرى من إعلان قمة أبوجا لعام 2011 التي تشمل مرض السل والملاريا، وإصلاح مؤسسات الرياضة في أفريقيا، وأعمال مساندة الشباب، وغيرها من أنشطة التنمية والتعاون بين الدول الأعضاء. ويأتي موضوع القمة الحالية "تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية" ليحث على تعبئة جميع الفاعلين في الدول الأعضاء طوال سنة 2012، إذ أن هذا الموضوع سيتم بحثه خلال القمتين المقرر عقدهما سنة 2012 حول ضرورة تعزيز المبادلات التجارية وإنشاء الآليات الضرورية لهذا الغرض، والعمل في نفس الوقت على رفع مساهمة أفريقيا في التجارة العالمية.

543- أود مرة أخرى الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي، خلال سعيه لمواجهة التحديات الكثيرة التي توجد أمامه، أعد واعتمد، أكثر من غيره من منظمات التكامل الإقليمية، عدداً هائلاً من الوثائق والخطط الاستراتيجية في جميع قطاعات النشاط البشري والتعاون القاري، مما يشكل مكسباً هاماً من شأنه أن يقيم قاعدة متينة لقيمنا المشتركة. وعلى غرار المفوضية التي تشكل أداة لتعزيز هذه الالتزامات، يتعين على جميع الدول الأعضاء ليس فقط التصديق على النصوص المعتمدة من جانب الاتحاد، وإنما بالأخص اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعميمها وإدماجها في مدوّنة القوانين الوطنية. لقد حان الوقت بالفعل للانتقال من المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية، بغية تجسيد جميع هذه التدابير التي تظل أحياناً حبراً على ورق بسبب غياب الوسائل المناسبة، وتعبئة جميع الفاعلين حول تنفيذ

قراراتنا. وفي هذا الشأن، وكما أشرنا إليه باستمرار، يتعين علينا مضاعفة جهودنا الخاصة حيث بدلاً من انتظار المساعدة الخارجية كما هو الحال مع الأسف في بعض الحالات ينبغي حشد جميع مواردنا الداخلية وتعبئة إرادتنا لنقوم، بروح التضامن بين بلداننا وأقاليمنا وعلى مستوى قارتنا، بتعزيز التنمية الكاملة للإنسان الأفريقي بجميع الأبعاد: من خلال البنى التحتية والطاقة، والتعليم، والصحة، وحماية حقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة، على الفئات المستضعفة، وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بينها القضاء على المجاعة والفقر، ومكافحة الفساد والإرهاب والمخدرات والجريمة عبر الحدود، وغير ذلك من الآفات الموجودة في مجتمعاتنا.

544- إن جميع هذه التحديات تدعونا جميعاً، كما تدعو جميع دولنا الأعضاء، إلى القيام بأعمال جماعية وفردية فعالة في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها بصفة فعالة ولضمان مستقبل زاهر للأجيال القادمة في سياق تطغي عليه العولمة أكثر فأكثر. وبالفعل ينبغي أن نذكر على الدوام، بأن قارتنا تزخر بموارد هائلة وتتمتع بمزايا طائلة، ومن بينها شبان في نمو مستمر، وجغرافية مُهيبة، وتاريخ من التضامن، والقيم البشرية العظيمة، وأداء اقتصادي يشهد معدله على حيوية كبرى مقارنة بمناطق العالم الأخرى، ولو أن عواقب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية لم يتم تقييمها بصفة دقيقة حتى الآن. أقول مرة أخرى إن أفريقيا يمكن لها وينبغي لها أن تحتل مكانة مرموقة في إدارة شؤون العالم إذا ما اتحدت وتكلمت بصوت واحد. لقد برهنا على ذلك في كوبنهاجن، وكانكون، ودوربان، خلال المفاوضات حول التغييرات المناخية. ويمكننا أيضا أن نبرهن عليه في إطار المفاوضات الدولية حيث أنه من واجبنا المساهمة في بناء مستقبل العالم، لبناء عالم أكثر إنصافاً وتضامناً يسوده الحكم الديمقراطي تجد فيه أفريقيا مكانتها ليس فقط في مجلس الأمن للأمم المتحدة بل أيضا ولكي تستطيع أن تقول كلمتها وتقدم مساهمة نوعية في المحافل الأخرى التي تتخذ

القرارات حول المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة الـ8/مجموعة الـ 20، وغيرها.

545- فيما يتعلق بالمفوضية، سنظل مهتمين بانشغالات الدول الأعضاء ونلتزم مرة أخرى بإعطاء الأولوية لثقافة النتائج ، والحكم الرشيد الداخلي، والإدارة المسؤولة للموارد المتواضعة للمنظمة، وذلك بالاستخدام الكامل للأدوات الجيدة التي تضمن الشفافية والالتزام الكامل والمساءلة. لقد أقمنا تعاوناً مثمراً مع جميع الأجهزة الأخرى وبخاصة لجنة الممثلين الدائمين التي نعمل معها لتحسين أساليب العمل وتصوراتنا في إيجاد حلول لكافة التحديات المطروحة، حتى نتمكن سوياً وبصفة منسجمة ودقيقة، من إنجاز البرامج والأنشطة المسجلة في الخطة الاستراتيجية 2009–2012 وما بعد ذلك، وبصفة أشمل الأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

546- إني على يقين من أن هذا التقرير سيحظى بدراسة دقيقة من جانب الدول الأعضاء حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من اتخاذ القرارات اللازمة بالنظر للتحديات القائمة. في هذا الإطار، أود أن أذكر بالمسألة المستعصية المتعلقة بتمويل الاتحاد الأفريقي والتي لم تجد حتى الآن حلولاً ملائمة رغم الجهود المبذولة في هذا الشأن. ويتعين بالفعل، وبصفة عاجلة، إعادة إصلاح النظام الحالي للتمويل إذا اردنا أن يحقق الاتحاد الأهداف الأساسية التي يصبوا إليها، في المستقبل القريب. من الصعب الاستمرار في الاعتماد على 5 دول من بين 54 دولة عضو في الاتحاد بما يقرب 75% من المساهمات، لتسيير وإدارة الاتحاد. ولا يمكننا أيضا أن نستمر في الاعتماد على ما يزيد عن 85% من شركائنا الإنمائيين لتمويل الميزانية البرنامجية، وهو ما يعرض الاتحاد بالضرورة إلى مشاكل واضحة في تنفيذ برامجه بوسائلنا الخاصة. يجب علينا التفكير سوياً في إقامة نظام جديد للتمويل يتسم بالنجاعة والديمومة. وننتظر عما قريب الإعلان عن نتائج مجموعة الشخصيات البارزة بقيادة الرئيس أولوسيجون

أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا، التي تم إنشاؤها تنفيذاً لمقرر مؤتمر يناير 2011، لكى تقدم لنا بعض الحلول لهذا المشكل الكبير. ولا أشك في أن المؤتمر سيجد، في الوقت المناسب، السبل والوسائل الكفيلة بمد الاتحاد بالموارد الضرورية لإنجاز أهداف التكامل القاري وتعزيز السلم والاستقرار والتنمية والتعاون عبر القارة.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2012

Report of the chairperson on the activities of the commission covering the period July to December 2011

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4122

Downloaded from African Union Common Repository